

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف - إخاء - عدل

البنك المركزي الموريتاني



التقرير السنوي 2007

يونيو 2008

الفهرس

9	الجزء الأول:
9	المحيط الاقتصادي والمالي الدولي
11	I. النمو
12	II. التضخم
12	III. التجارة الدولية
12	IV. الأسواق المالية
13	4.1 نسب الفائدة
14	4.2 سوق الصرف
15	V. سوق المواد الأولية
15	5.1 النفط
16	5.2 الذهب
16	5.3 النحاس
17	5.4 الحديد
17	5.5 السكر
17	5.6 القمح
18	5.7 الأرز
19	الجزء الثاني
19	تطور الوضعية الاقتصادية والمالية الوطنية
21	I. الإنتاج
21	1.1 القطاع الأول
23	1.2 القطاع الثاني
25	1.3 القطاع الثالث
26	1.4 الطلب
31	III. القطاع الخارجي
32	3.1 المبادلات الجارية
40	3.2 حساب رأس المال والعمليات المالية 37
40	IV. الديون الخارجية
40	4.1 مخزون الدين الخارجي
43	4.2 سداد خدمة الدين
44	4.3 حالة السحوبات
46	V. سوق الصرف
46	5.1 عمليات سوق الصرف
49	5.2 تطور نسبة الصرف
51	VI. المالية العامة
51	6.1 موارد الميزانية
56	VII. النقود
56	7.1 السياسة النقدية
58	7.2 المجاميع النقدية
61	VIII. سوق رؤوس الأموال
61	8.1 سوق أدونات الخزانة
63	8.2 السوق بين البنوك

63	نسبة الفائدة 8.3
65	وسائل الدفع 8.4
69	الإشراف المصرفي .IX
69	بنية القطاع 9.1
70	نشاط الرقابة والإشراف 9.2
73	نشاط القطاع المالي 9.3
77	مكافحة غسل الأموال 9.4
79	الملحقات

أتشرف بأن أعرض أمامكم التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني للعام 2007 وفقا للمادة 91 من النظام الأساسي للبنك. ويحلل هذا التقرير أبرز التحولات الاقتصادية والمالية في العالم وفي موريتانيا ويقدم الكشف المالية للبنك، كما صدقها ودققها مكتب استشاري عالمي.

السيد الرئيس،

شهد الاقتصاد العالمي سنة 2007 نموا بوتيرة مطردة رغم زيادة حادة في أسعار المواد الأساسية والنفط من جهة واضطراب الأسواق المالية الدولية بعد أزمة القروض العقارية من جهة أخرى. وكانت هذه الزيادة مقطورة باقتصاديات الدول الصناعية الجديدة وتلك النامية لأن اقتصاديات الدول المتقدمة سجلت تباطؤا وبقيت دون المعدل العالمي. وقد تزامن ذلك مع زيادة متسارعة في المبادلات التجارية الدولية ومع التحكم في التضخم على المستوى العالمي وإن كان عدد من البلدان السائرة في طريق النمو قد عرف تسارعا في الأسعار نتيجة الزيادة الحادة في أسعار المنتجات الأساسية في السوق العالمي.

وعلى الصعيد الوطني، تزامن عام 2007 مع تشكيل حكومة جديدة منبثقة عن الانتخابات الحرة التي رحب بها المجتمع الدولي وتميز كذلك بمواصلة وتعميق الإصلاحات مما مكن، رغم الظرفية الدولية غير المناسبة من توطيد استقرار الاقتصاد الكلي والشروع في تنفيذ برنامجكم الرئاسي. وتميز كذلك بتقدم ملحوظ على طريق إصلاح النظام المصرفي والمالي عبر انطلاق سوق جديد للصرف وإعادة النظر إلى النظم بفضل اعتماد نصوص جديدة تتعلق بالنظام الأساسي للبنك المركزي ولمؤسسات القروض وهيئات التمويل الصغيرة.

وكانت النتائج التي سجلها الاقتصاد الوطني عام 2007 ملائمة، بوجه عام، رغم انخفاضها بالمقارنة مع السنة الفارطة، حيث استفاد من موارد غير مسبقة متأية من قطاع النفط وبيع رخصة ثالثة للهاتف النقال. وقد تراجع نمو الناتج الداخلي الإجمالي إلى نسبة 1% بالأرقام الحقيقية مقابل 11,2% عام 2006 بفعل انخفاض القيمة المضافة لقطاع النفط بما يقارب الثلثين. وبالمقابل بلغت نسبة النمو، بعد استبعاد النفط، 5,9% مقابل 4,1% عام 2006. وكان التحسن الذي طال مختلف القطاعات باستثناء النفط، قويا إلى حد كبير في القطاع المنجمي والقطاع الزراعي والخدمات كالنقل والمواصلات.

وفيما يتعلق بالأسعار، جوبهت تأثيرات الزيادة الحادة للأسعار العالمية للمنتجات الأساسية والنفط بفضل السياسات النقدية وسياسات الموازنة الحذرة التي تم اعتمادها وكذلك نتيجة سياسة ملائمة للصرف بعد استحداث سوق الصرف. كما أن التضخم تغير من سنة لأخرى، حيث تراجع إلى 7,4% مقابل 8,9% عام 2006. ويبرز تحليل الرقم القياسي للأسعار الاستهلاكية تأثير أسعار المواد المستوردة على هذا التغير. وهكذا، فإن التغير كان من الممكن أن يبلغ 4,5% باستبعاد المواد الأساسية المستوردة. وعلى مستوى المواد المحلية، كان ارتفاع الأسعار استثنائيا بالنسبة لمنتوج واحد ⁽¹⁾ لأسباب تتعلق بنظام التوزيع.

وبخصوص المبادلات الخارجية، فقد شهدت بوجه عام، تطورات ملائمة رغم التأثير غير المواتي لانخفاض المستمر في إنتاج النفط، إضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الأساسية والنفطية. وسجل ميزان المدفوعات فائضا قدره 4,1 مليار أوقية، حيث أن توسع العجز الجاري عوضه تحسن فائض رصيد رأس المال والعمليات المالية. كما أن احتياطي الصرف للبنك المركزي قد تحسن قليلا.

وفي مجال المالية العامة، فقد تقلص التأثير السلبي لانخفاض الإيرادات النفطية الذي يعود إلى انخفاض الإنتاج النفطي، بفعل تحسن الإيرادات الضريبية وغير الضريبية والتحكم في الإنفاق.

(1) - السمك: أسعار منتجات الصيد زادت بـ 12,1%.

وعموما، بلغ عجز الميزانية باستثناء الهبات 4,4% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل فائض بنسبة 1,3% عام 2006. ومع ذلك فإن العجز، بعد استبعاد النفط والهبات، قد تقلص حيث انتقل من 9,4% إلى 7,3% من سنة لأخرى.

وفيما يتعلق بإدارة السياسة النقدية، فقد اتسمت بانخفاض نسبة الخصم المعمول بها في البنك المركزي من 14% إلى 12% في أكتوبر 2007 لتواكب انتعاش النشاط الاقتصادي في ظرفية يطبعها انخفاض التضخم. وبخصوص ضبط السيولة، تواصل امتصاص الفوائض التي لوحظت على مستوى البنوك عبر إصدار أدونات الخزانة بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية.

كما كانت السنة المنصرمة على الصعيد الوطني، السنة الأولى من تنفيذ البرنامج الاقتصادي والمالي المنجز بدعم من برنامج تسهيلة تخفيض الفقر ودفع النمو التابع لصندوق النقد الدولي. وعليه، فإن تسارع الإصلاحات المنفذة والشفافية المتزايدة في تسيير المال العام، كانت وراء اعتراف ودعم شركائنا في التنمية بجدية برامجنا كما برهن على ذلك لقاء المجموعة الاستشارية في باريس في ديسمبر 2007.

وعلى صعيد الإصلاحات، شكلت سنة 2007 منعطفا حاسما في مسلسل عصرنة النظام المالي الموريتاني. وإذا كان النصف الأول من السنة شهد إصدار ثلاثة نصوص أساسية في الإصلاحات المرتقبة، فقد عكف البنك المركزي طيلة الأشهر المتبقية من السنة على تطبيق تلك النصوص عمليا.

وكان أول هذه الإصلاحات يهدف، عبر اعتماد نظام أساسي جديد للبنك المركزي، إلى توطيد وتفعيل السياسة النقدية من خلال السعي الجاد إلى استقرار الأسعار وتكريس استقلالية هيئة الإصدار. ولن تتأتى هذه الاستقلالية إلا إذا كان البنك المركزي يضطلع بالمهمة المنوطة به بما يتطلبه الأمر من فاعلية ونزاهة وشفافية. ولئن كان على سلطات البنك المركزي أن تعمل تدريجيا على تكيف سير المؤسسة مع أفضل الممارسات على الصعيد الدولي، فإن على الهياكل التي أنشئت، أن تقوم بدورها في الأداء اليومي للمؤسسة. ومن ثم، فقد كان من الطبيعي أن يظل المجلس العام ومجلس السياسة النقدية في صدارة الإصلاحات المنجزة خلال سنة 2007. وقد بينت جودة المداولات التي تخللت الاجتماعات المنتظمة للهيئتين المذكورتين النواقص التي تميز الوضعية الحالية للمؤسسة وضرورة تعزيز قدراتها البشرية والتنظيمية في بعض المجالات مثل الدراسات الاقتصادية والرقابة المصرفية. من هنا يأتي شروع البنك المركزي في إعداد خطة استراتيجية للفترة 2008 – 2012 لمواكبة وتوجيه التطور الاقتصادي والمالي عبر انسجام الإصلاحات الضرورية.

وتعلق الشق الثاني من إصلاح النظام المالي بمؤسسات الإقراض. وهكذا فإن الأمر القانوني الذي ينظم نشاط هذه المؤسسات يهدف إلى توطيد الرقابة الاحترازية لمواكبتها للقواعد الدولية المعمول بها في هذا المجال. وسمح هذا النص الجديد بوضع حد لازدواجية النصوص أو حتى لتناقضها أحيانا، وبراغي التوصيات التي صدرت في أعقاب تقييم القطاع المالي من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وخصوصا بضرورة مطابقة القواعد الاحترازية والإشراف المصرفي في موريتانيا مع الأهداف الخمسة والعشرين الأساسية المتعلقة بفاعلية الإشراف والتي أقرتها لجنة بازل.

أما الجانب الثالث من الإصلاح، فهو متصل بالتمويلات الخفيفة وهو قطاع أساسي لمكافحة الفقر. وقد وضع الأمر القانوني المتعلق بهيئات التمويل الصغيرة حدا لاحتكار الفاعلين على حساب

الهيكل ذات الطابع التعاوني والتعاضدي وإفساح المجال لأشكال أخرى من الشركات ومنها الشركات التجارية وخفية الاسم. وسمح الأمر القانوني كذلك بالتغلب على التشابك الذي كان قائما بين النصوص المنظمة لهيئات التمويل الصغيرة وتلك التي تنظم البنوك والمؤسسات المالية بفضل وضع نصوص أكثر ملاءمة لهيئات التمويل الخفيف. وفي هذا السياق، تم إعداد وتصديق نصوص تطبيقية للأمر القانوني الذي تخضع له هيئات التمويل الصغيرة.

وقد تميز العام المنصرم أيضا تحول النظام المالي الموريتاني بإنشاء فروع لمصرفين أجنبيين كبيرين وبإخضاع أحد المصارف المحلية كان على حافة الإفلاس لإجراء الإدارة المؤقتة. وقد واصلت البنوك جهودها الهادفة إلى تمويل الاقتصاد وتعبئة المدخرات. وارتفع حجم القروض إلى الاقتصاد بنسبة 24,1% وحجم الودائع بـ 26,8% في حين تم تقليص الديون المشكوك فيها من نسبة 41,3% إلى 35,1% عام 2006. كما مكنت الدقيقيات الخارجية التي أجريت على كل المصارف المحلية من تشخيص أدق لمكامن الضعف في كل من تلك المصارف.

وفي الوقت ذاته، استمرت الجهود الرامية إلى عصرنة نظام الدفع عبر تطوير وسائل الدفع الإلكتروني. وهكذا بدأ العمل في شهر يونيو 2007 ببطاقات ممغنطة للدفع الإلكتروني ويتوقع توسيع استعمالها ليشمل التعامل بها مع الخارج.

وبشكل عام، لم يصل النظام المصرفي الموريتاني لحد الآن إلى مستوى الصلابة والأداء الذي يجعل منه شريكا ذا فاعلية ومصدقية معتبرة في تسيير وتنمية الاقتصاد الوطني. وكما تؤكد ذلك العناصر المذكورة أعلاه، فقد بدأت الجهود المبذولة تؤدي أكلها بشكل ملموس. ويبقى الآن على النظام المالي بكامله أن يمنح الأولوية لتعزيز الأموال الذاتية للمصارف ولحل مشكلة الديون المشكوك فيها. وقد يكون للحكومة والبنك المركزي إسهام حاسم في هذا الصدد.

كما قدم البنك المركزي طبقا للمهمة المنوطة به للحكومة دعمه لتنفيذ سياستها الاقتصادية. وقد أدى هذا الدور المذكور حيث شكل حلقة الوصل بين المقاولات العمومية والنظام المالي الوطني في بعض العمليات الجوهرية. ومكن ذلك من الإسهام، على الخصوص في تنظيم تمويل الحملة الزراعية 2007 - 2008 ومن إعادة هيكلة المديونية الداخلية للشركة الموريتانية للكهرباء. كما قام البنك المركزي بالمشاركة الفاعلة في تسيير البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي والذي توجت كل مراحله بنتائج إيجابية خلال التحضير للمجموعة الاستشارية الملتممة في دجمبر 2007 حول خطة الاستثمار العمومي.

وقد شهدت سنة 2007 كذلك استمرار انخفاض الإنتاج النفطي وإن عوضه جزئيا ارتفاع إنتاج مناجم النحاس والذهب الجديدة. كما قاربت نسبة النمو باستثناء النفط نسبة 6% في ظل التحسن النسبي لقطاع الزراعة. وتعتبر نسبة النمو المذكورة مشجعة إلا أنها غير كافية للإسهام في تقليص معتبر ومستديم للفقر في البلاد. وكنا قد بينا في التقرير السنوي السابق للبنك المركزي ضرورة إعداد استراتيجية وطنية لتنمية القطاع الخاص. وقد بدأت بالفعل تلك المهمة ولكن يمكننا أن نتساءل بشأن ملاءمة المنهجية المتبعة وأن نتطلع إلى دفع الوتيرة الحالية. وقد يكون من الوارد إعادة النظر لهذا المشروع وإعطائه دفعا جديدا.

وبالإضافة إلى مواصلة الإصلاحات الموجهة نحو الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحسين الاستثمار لحفز نشاط القطاع الخاص، يتعين أيضا تشجيع وتنويع قاعدة الإنتاج والتصدير لتسريع النمو والحيلولة دون تأثر الاقتصاد بالصدمات الخارجية. ويجدر التنويه بأن استيراد السلع والخدمات مثل 73% من الناتج الداخلي الإجمالي عام 2007 في حين أن الصادرات شكلت نسبة 55% منه.

وبعبارة أخرى، يمكن أن نقول إن "موريتانيا تصدر أغلبية ما تنتجه وتستورد أغلبية ما تستهلكه" وهو ما يعرض البلاد لاحتمال أزمات ذات أسباب خارجية حيث يبقى النشاط الاقتصادي وتمويل البلاد تابعين إلى حد كبير لعوامل خارجية. ومن ثم، فقد بات من الضروري اتخاذ إجراءات على المدى المتوسط بغية تخفيف تلك التبعية كي تكون في مستوى معقول. وفي هذا الصدد، يمكن اتخاذ مبادرات على مستوى قطاعين هما: الإنتاج الزراعي والطاقة.

ومن حسن الحظ أن سنة 2008 أعلنت سنة للزراعة من قبل سيادتكم وأن التزامكم الشخصي بولد الأمل بأن يشهد الإنتاج الزراعي في سنة 2008 – 2009 ارتفاعا معتبرا بالمقارنة مع إنتاج الحملة الزراعية السابقة. إلا أنه يتعين التفكير في حلول جذرية وليس الاكتفاء بإجراءات قصيرة المدى تقتضيها مواجهة الأزمة الغذائية الحادة التي فاجأت العالم. فموريتانيا بحاجة إلى اعتماد سياسة مستدامة لتشجيع ودعم تنمية النشاط الزراعي: إن إعداد سياسات لاستصلاح واستغلال الأراضي وبث أنجع التقنيات الزراعية، وتكوين ودمج المزارعين الشباب وتمويل النشاط الزراعي وتمويل الفاعلين بالمدخلات وتسويق المواد الغذائية تشكل كلها ورشات يتعين الشروع فيها في أقرب الآجال. كما يجب اعتبار ما تؤكد التوقعات من غلاء طويل الأمد لأسعار المواد الغذائية فرصة سانحة لتنمين الطاقات الاقتصادية الوطنية الكبيرة ولتفعيل تحصين الأمة من تأثير الهزات الخارجية الكبرى.

إن ارتفاع أسعار المواد النفطية لم يحدث لحد الآن تغييرات ملموسة على سلوك المستهلكين الموريتانيين في اتجاه الطاقة الحرارية. وبعبارة أخرى، فإن أي ارتفاع في سعر البترول ينعكس بشكل تلقائي وبنفس النسب تقريبا على الفاتورة البترولية الوطنية. وتشكل تلك الوضعية أول مصدر للقلق، رغم أنه يمكن أن يوجد لها حل سريع إذا تم تحويل الارتفاع المذكور إلى المستهلك الأخير. والواقع أنه لا بد من تجاوز ضبط الأسعار هذا بإعداد سياسة لترشيد الطاقة من جهة، وبخلق عرض من الطاقة غير مرتبط بالمحروقات من جهة أخرى، ويجب أن تأتي هذه السياسة استكمالا لعرض وطني من الطاقة البديلة. ويمكن تصميم سياسة ترشيد الطاقة من خلال تطوير النقل العمومي داخل البلاد في حين يتسنى خلق عرض الطاقة غير المرتبطة بالمحروقات من استغلال الطاقة الشمسية والطاقة الهوائية حيث أنهما كفتلتان بتلبية حاجة أساسية للموريتانيين إلى الطاقة أي الإنارة. كما أنه يمكن تشجيع الاستثمار في هذا القطاع من خلال تسهيلات جبائية وخاصة تجارية إذ تعد الدولة من أكبر مستهلكي الطاقة الكهربائية.

عثمان كان

الجزء الأول:
المحيط الاقتصادي والمالي الدولي

تميزت سنة 2007 باضطرابات قوية في الأسواق الدولية عائدة بالأساس إلى الطلب المتزايد على المواد الأولية بفعل التطور الصناعي في الدول الصاعدة والظرفية الاقتصادية غير المواتية في الولايات المتحدة وأزمة مديونية الأسر التي حدثت في ذلك البلد. وقد كان لتلك العوامل تأثير ملحوظ على أبرز المؤشرات الاقتصادية العالمية وخصوصا خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من السنة.

I. النمو

تميزت سنة 2007 باضطرابات قوية في الاقتصاد الدولي عموما مما أدى إلى احتمالات ركود اقتصادي في الولايات المتحدة إضافة إلى تخوفات من المستقبل بعد عدة سنوات وصفت بالازدهار.

وقد ارتفع الناتج الداخلي الخام في العالم بنسبة 4,9% سنة 2007 مقابل 5,4% سنة 2006 وهو ارتفاع يعود أساسا إلى فاعلية اقتصاديات الدول الصناعية الجديدة. فبعد أن صمد الاقتصاد أكثر مما كان متوقعا خلال الربع الثالث من السنة، شهد النشاط الاقتصادي بعض الفتور في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) خلال الربع الأخير حيث وصل إلى 2,7% مقابل 3% سنة 2006.

وفي الولايات المتحدة، شهدت نسبة النمو بعض التباطؤ حيث تقلصت من 2,9% سنة 2006 إلى 2,2% سنة 2007 بفعل انعكاسات أزمة القروض العقارية على مستوى عدد كبير من المؤسسات والأسواق المالية.

أما في منطقة اليورو، فقد سجل نمو الناتج الداخلي الخام تباطؤا أقل وقعا حيث وصل 2,3% مقابل 2,6% سنة 2006.

أما وتيرة النمو فقد ظلت سريعة في الدول الصاعدة وفي الدول النامية حيث بلغت 7,5% مقابل 7,9% عام 2006.

وقد سجل أكبر بلدين من هذه المجموعة وهما الصين والهند على التوالي 10,0% و 8,4% سنة 2007 في حين وصلت النسبة الإجمالية للنمو في القارة الآسيوية 7,9% مقابل 9,7% في جنوب آسيا و 5,6% في أمريكا اللاتينية.

وفيما يتعلق بالقارة الإفريقية، وصل النمو إلى 6,2% مقابل 5,5% سنة 2006 وكما هو الحال في السنوات السابقة، تعود الزيادة في النمو إلى تحسن التسيير الاقتصادي بوجه عام في عدة بلدان وأساسا إلى الطلب العالمي القوي على المنتجات التي تصدرها الدول الإفريقية مما أدى إلى زيادة في أسعار منتجات التصدير كالنفط والمعادن. ومع ذلك، فإن التطور المذكور لا ينبغي أن يحجب عن الأنظار التفاوت الكبير بين المناطق أو حتى بلدان المنطقة الواحدة، ففي معظم البلدان لا تزال نسبة النمو دون أهداف الألفية للتنمية لأفق 2015. وفي عام 2007، انفردت 7 بلدان فقط بنسبة نمو تساوي أو تزيد على 7%. وإذا بقيت الوتيرة على ما هي عليه، فإن أغلب البلدان الإفريقية لن تتمكن من إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

II. التضخم

على مستوى بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، شهد التضخم انخفاضا طفيفا حيث انتقل من 2,4% سنة 2006 إلى 2,2% سنة 2007. وقد كان مستوى التضخم مستقرا نسبيا خصوصا في منطقة اليورو حيث استقر عند 2,1% في 2007 مقابل 2,2% في 2006. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وصلت نسبة التضخم 2,9% سنة 2007 مقابل 3,2% سنة 2006.

وبالمقابل، تسارع التضخم في الدول الصاعدة وفي الدول النامية حيث بلغ 6,4% عام 2007 مقابل 5,4% في 2006، وذلك أساسا بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية.

وفي القارة الإفريقية، تراجع التضخم قليلا حيث انخفض من 6,4% عام 2006 إلى 6,3% عام 2007 رغم ظرفية دولية تطبعها زيادة أسعار المنتجات الأساسية. ومع ذلك توجد فروق كبيرة بين البلدان الإفريقية حيث كان مستوى التضخم في زيمبابوي مثلا، رقما ثلاثيا أو رباعيا عام 2007.

III. التجارة الدولية

بالرغم مما شهده من تباطؤ مقارنة بالسنة السابقة، ظل نمو التجارة الدولية مطردا حيث استقر عند 6,8% سنة 2007 مقابل 9,2% سنة 2006.

وقد أثر فتور نمو التجارة الدولية سلبا ليس فقط على اقتصاديات الدول المتقدمة، حيث لم يتجاوز حجم المبادلات 5,8% مقابل 8,2% سنة 2006، بل كذلك على الدول الصاعدة والدول النامية حيث بلغ الارتفاع 8,9% مقابل 10,9% سنة 2006.

وقد تأكد الوزن المتزايد للدول الصاعدة والدول النامية عام 2007 في هيكلية التجارة الدولية الملاحظة في السنوات الأخيرة. فالبلدان المذكورة تمثل حاليا ما يناهز ثلث التجارة العالمية وأزيد من نصف زيادة حجم الواردات منذ سنة 2000.

من جهة أخرى، شهدت هيكلية التجارة تطورا حيث أن أزيد من نصف صادرات الدول الصاعدة والدول النامية أصبح الآن موجهة نحو دول أخرى من نفس المجموعة وهو ما يجسده ارتفاع المبادلات بين الدول الآسيوية الصاعدة على الخصوص.

أما بنية المبادلات التجارية بين إفريقيا وبقية العالم، فتسيطر عليها صادرات المواد الأولية والواردات المصنعة. ولا يعتبر مثل هذا التبادل في صالح تنمية المبادلات الإفريقية البينية حيث إن هذه الأخيرة مثلت فقط 9% من التجارة بين بلدان القارة.

IV. الأسواق المالية

رغم الكساد الذي طبع الأشهر الثلاثة الأخيرة، فإن مؤشرات أهم السواق المالية سجلت تقدما خلال 2007 باستثناء مؤشر نيكاي. وعلى عموم السنة سجل مؤشر "داوجونز" ارتفاعا بنسبة 6,43% و"نازدك" 9,81% و FTSE 3,8% و "الكاك" 1,31%.

كما تأثرت الأشهر الثلاثة الأخيرة إلى حد كبير بأزمة القروض العقارية وباحتمالات ركود الاقتصاد الأمريكي.

وقد انفجرت الأزمة المذكورة في الولايات المتحدة نتيجة الصعوبات في تسديد قروض الرهن العقاري قبل أن تمتد بشكل سريع إلى كافة الأسواق المالية الدولية سنة 2007.

ومن أجل أن لا تؤثر الأزمة على النشاط الاقتصادي العام عمدت أكبر البنوك المركزية خصوصا البنك المركزي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي إلى ضخ السيولة في سوق المبادلات المصرفية.

الإطار رقم 1: أزمة القروض العقارية

القروض العقارية هي عبارة عن قروض تحتوي على مخاطر تشمل بالأساس قروض الرهن العقاري التي تمنح في الولايات المتحدة لزيادة لا يتمتعون بقدرة أكيدة على الوفاء بالدين وذلك على أساس نسبة فائدة خاصة يفترض أن تعوض المخاطرة التي يقوم بها المقرض.

وكان تسديد تلك القروض يقتصر على دفع الفوائد على أن يؤخر تسديد رأس المال إلى ما بعد بيع المسكن. وقد بقي هذا النظام ساريا طالما ظلت أسعار العقار في ارتفاع أي لغاية 2006.

وقد انفجرت الأزمة عندما بدأت الأسعار في الهبوط وبدأت نسبة الفائدة – وهي متغيرة في مثل هذه القروض- ترتفع. وظهرت حالات عدم التسديد عندما أصبحت المجموعات الهشة تعجز عن تحمل كلفة ديونها وعندها تم اللجوء لبيع ممتلكاتهم مما دفع أيضا إلى تدهور أسعار العقار.

وقد تسببت الشكوك بشأن الالتزامات المباشرة وغير المباشرة للمؤسسات المالية في مجال القروض غير المضمونة وكذلك التخوف من فتور عام في نشاطات بنوك التمويل والاستثمار في نهاية المطاف في أزمة ثقة حقيقية بين البنوك مما أدى إلى ارتفاع سريع لأسعار الفائدة.

4.1 نسب الفائدة

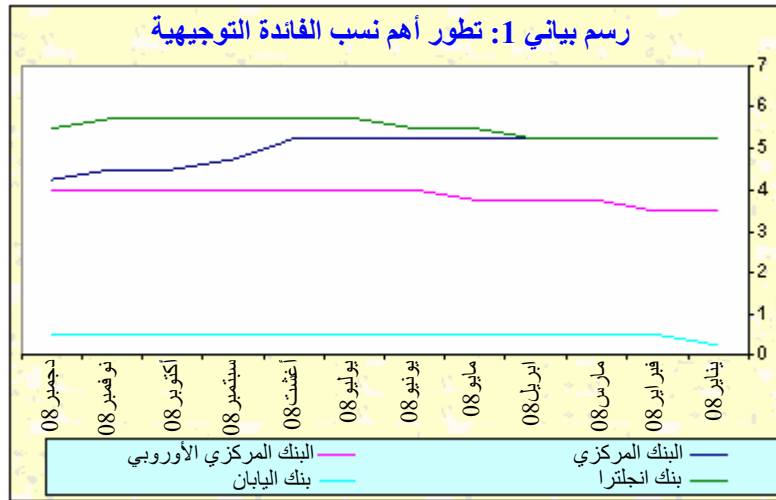
تأثر تطور نسب الفائدة سنة 2007 بالضغط على قطاع سوق القرض نتيجة الاضطرابات في السوق الأمريكية.

ومن أجل احتواء الأزمة المالية أو على الأقل التخفيف من تأثيرها على الاقتصاد انتهج البنك المركزي الأمريكي سياسة نقدية تحفيزية، فأعلن في 18 سبتمبر 2007 تخفيضا لنسبة الفائدة بـ 0,50% من أجل تخفيف الضغط على النظام المصرفي الأمريكي وإبعاد شبح الركود الاقتصادي. وفي نفس السياق، تم تخفيض نفس النسبة مرتين كلاهما بـ 0,25% على التوالي في شهري أكتوبر وديسمبر 2007.

أما نسبة الفائدة المطبقة في البنك المركزي الأوروبي فقد سجلت، مرتين ارتفاعا بنسبة 0,25% خلال 2007 على التوالي شهري مارس ويونيو في حين استقرت نسبة الفائدة التوجيهية منذ ذلك

الوقت على 4% وهي أكبر نسبة فائدة توجيهية يطبقها البنك المركزي الأوروبي منذ سنة 2001 مبررا تلك الزيادات بمراجعات توقعات النمو والتضخم في منطقة اليورو باتجاه الزيادة. ولم يساير البنك المركزي الأوروبي نظيره الأمريكي فيما اعتمدته من تخفيض، حيث أن أزمة القرض العقاري التي هزت الاقتصاد الأمريكي لم تؤثر على المجال الاقتصادي الأوروبي بنفس الحدة. كما أن خطر التضخم يشكل أهم انشغال لمصممي السياسة النقدية الأوروبية.

ومن جانبه، قرر البنك المركزي الياباني زيادة نسبة الفائدة التوجيهية من 0,25% إلى 0,5% من أجل وضع حد للهبوط الذي شهده "الين" بداية سنة 2007. أما بنك إنجلترا فقد انتهج سياسة نقدية حذرة من خلال زيادة نسبة الفائدة التوجيهية بـ 0,25% ثلاث مرات خلال السنة حتى وصلت 5,5%.



4.2 سوق الصرف

- الدولار الأمريكي

خلال 2007، شهد الدولار الأمريكي انخفاضا في قيمته مقارنة بأهم العملات خصوصا اليورو بفعل التخوفات المتعلقة بآفاق الاقتصاد الأمريكي.

ذلك أن التخوفات ذات الصلة بسوق الرهن العقاري الأمريكية وباحتمال امتداد تلك الصعوبات إلى سوق القرض عموما إضافة إلى توقعات تخفيض البنك المركزي الأمريكي لنسبة الفائدة التوجيهية سيطرت كلها على سوق الصرف بشكل عام، مما تسبب في تدهور شامل لقيمة الدولار الأمريكي.

- اليورو

شهد اليورو ارتفاعا لقيمه مقابل العملات الأخرى نتيجة الآفاق الاقتصادية المشجعة في أوروبا وتوقعات البنك المركزي الأوروبي لدورة التشديد النقدي.

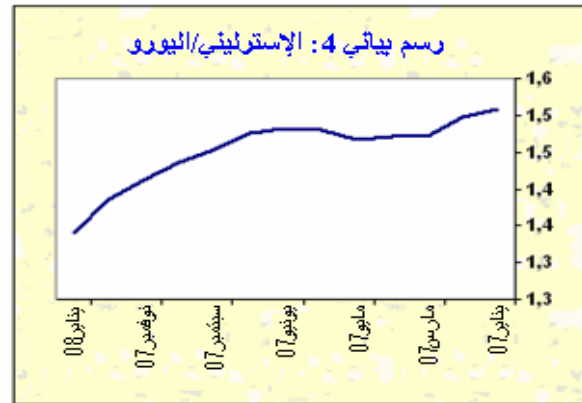
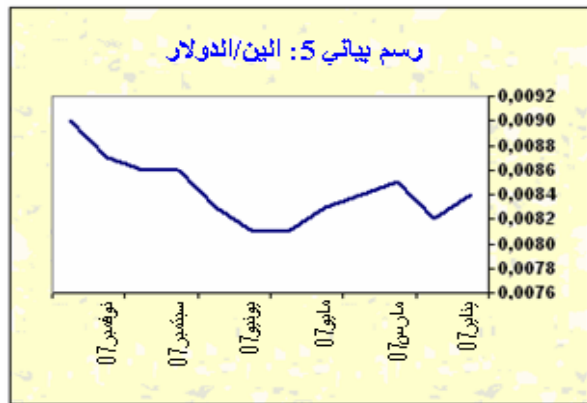
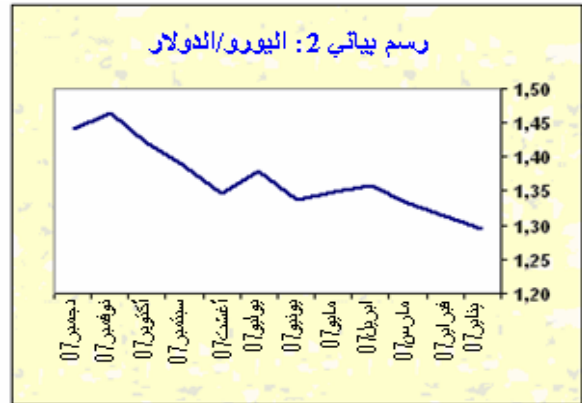
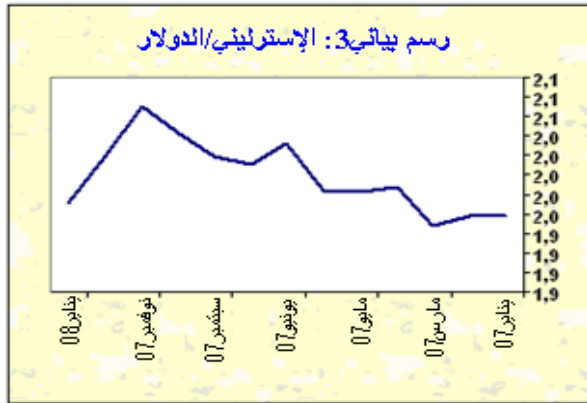
وفي هذا السياق، ارتفعت قيمة اليورو خلال سنة 2007 بنسبة 15% مقابل الدولار الأمريكي.

- الجنيه الإسترليني

سجل الجنيه الإسترليني خلال 2007 ارتفاعا بنسبة 3,1% مقابل الدولار الأمريكي حيث بيع بدولارين (2) للجنيه، وذلك أساسا بفعل الصعوبات التي واجهها الاقتصاد الأمريكي. ومع ذلك انخفضت قيمة الجنيه الإسترليني بنسبة 8% مقابل اليورو.

- الين

ارتفعت قيمة العملة اليابانية بنسبة 7% مقابل الدولار خلال 2007 بينما انخفضت قيمتها مقابل اليورو بـ 3%.



V. سوق المواد الأولية

سجلت أسعار المواد الأولية ارتفاعا ملحوظا خلال 2007 كان عائدا بالأساس إلى ضعف الدولار الأمريكي وإلى الطلب المتزايد من الدول الصاعدة. ويرشح هذا الوضع للاستمرار خلال سنة 2008. وقد استفادت كل المواد الأولية من تلك الوضعية وإن بنسب متفاوتة.

5.1 النفط

تميز عام 2007 بارتفاع ملحوظ لأسعار النفط في الأسواق الدولية. وهكذا انتقل سعر البرميل من 56,2 دولار إلى 90,8 دولار ما بين 1 يناير و 31 سبتمبر 2007 أي ما يمثل ارتفاعا بنسبة 62%.

ويعود الارتفاع الكبير المسجل خلال 2007 إلى عاملين هما: أولا الاختلال الهيكلي بين العرض والطلب تحت ضغط النمو المتسارع في الدول الصاعدة خصوصا الصين والهند، ثانيا الأزمات الجيوسياسية خاصة في الشرق الأوسط إضافة إلى الظروف المناخية متمثلة في الأعاصير التي تهدد باستمرار منصات النفط في خليج المكسيك.

كما كان لانخفاض قيمة الدولار الأمريكي وهو عملة تجارة النفط دورا حاسما في ارتفاع الأسعار. وبالتالي، فإن هذا الارتفاع يعوض جزئيا تراجع قيمة العملة المرجعية.



5.2 الذهب

ارتفعت قيمة الذهب خلال 2007 بنسبة 31% لتستقر في نهاية السنة عند 836 دولار للأوقية مسجلة زيادة قدرها 200 دولار للأوقية في شهر يناير 2007 وهو أفضل مستوى سنوي وصلته منذ أزيد من 20 سنة. وقد زادت نسبة الطلب على الذهب نظرا لتوقعات تراجع قيمة العملة الأمريكية. إذ يعتبر المستثمرون في الغالب الذهب الملاذ الأخير في أوقات الأزمات.

5.3 النحاس

تواصل اتجاه سعر النحاس نحو الانخفاض من صيف 2006 نتيجة وجود فائض في السوق وانخفاض الطلب الأمريكي والصيني. لكن الاتجاه انقلب لاحقا فيما تبقى من السنة حتى بلغ الذروة بوصول السعر إلى 8.100 دولار أمريكي للطن خلال شهر سبتمبر. وقد أنهى النحاس عام 2007 بمعدل مرتفع بنسبة 6% مقارنة بعام 2006.

5.4 الحديد

زاد سعر الحديد بـ 9,5% عام 2007 نتيجة الاتفاق الذي حصل بين شركة CVRD البرازيلية التي تحتل المرتبة الأولى عالميا وشركة ريو تينتو وشركة Boasteel الصينية للفولاذ. وتأتي هذه الزيادة بعد سنوات عرفت فيها أسعار هذا المعدن ارتفاعا قياسيا أي على التوالي 71,5% عام 2005 و 19% عام 2006.

5.5 السكر

سجل سعر السكر ارتفاعا بنسبة 5,25% سنة 2007 حيث ارتفع من 272,71 إلى 287,04 دولار للطن. وكان معدل السعر لسنة 2007 في حدود 255,52 دولار مع أعلى مستوى بلغ 291,45 يوم 21 دجمبر وأدنى مستوى وصل 229,50 دولار يوم 16 مايو.



5.6 القمح

شهد سعر القمح الذي انتقل من 181 إلى 287 دولار للطن ارتفاعا بنسبة 59% خلال 2007. وكان معدل السعر في حدود 213,70 دولار وبلغ أعلى مستوى له إلى 306,67 دولار يوم 12 دجمبر وأدنى مستوى له 172,22 يوم 4 مارس.

5.7 الأرز

أما سعر الأرز فقد شهد ارتفاعا بنسبة 12% ليصل 316 دولار للطن نهاية السنة مقابل 282 دولار للطن نهاية 2006.

الجزء الثاني
تطور الوضعية الاقتصادية والمالية الوطنية

I. الإنتاج

بعد أن سجل تقدما بنسبة 11,4% سنة 2006، شهد النشاط الاقتصادي مقاسا بالناتج الداخلي الخام بأسعار ثابتة في سنة 2007، انخفاضا ملحوظا في وتيرته ليستقر عند 1%. ويعود هذا الارتباط بالمقارنة مع 2006 بالأساس إلى انخفاض القيمة المضافة للنفط بنسبة 67,3%، ذلك أنه باستثناء النفط سجل النمو الاقتصادي تحسنا معتبرا ليستقر عند 5,9% مقابل 4,1% خلال السنة السابقة.

وقد عوض تقلص الإنتاج النفطي ارتفاع الإنتاج المنجمي خصوصا بفعل مضاعفة استخراج النحاس والذهب وكذلك تحسن أداء قطاع النقل والمواصلات والقطاع الزراعي وقطاع الصناعات المعملية.

وخلال الفترة 2003 – 2007 وصل تطور الناتج الداخلي الخام من حيث حجمه ومعدله السنوي 5,7%، و باستثناء النفط يقدر بـ 5,2%. وقد تضاعف الناتج الداخلي الخام، معبرا عنه بالدولار ولل فرد خلال نفس الفترة، حيث انتقل من 474 دولار سنة 2003 إلى 948 دولار سنة 2007 أي بزيادة معدلها 20% في السنة.

وقد بلغ الناتج الداخلي الخام الإسمي 730 مليار أوقية سنة 2007 بزيادة قدرها 0,7% فقط مقابل 47,1% سنة 2006 ليس فقط بفعل انخفاض مقلص التضخم بل كذلك بفعل تباطؤ نمو حجم الناتج الداخلي الخام. وباستثناء النفط، يقدر الناتج الداخلي الخام الإسمي بـ 674 مليار أوقية بارتفاع نسبته 19,3% مقارنة بمستواه سنة 2006.

وبفضل ارتفاع الإنتاج المسجل، في عموم القطاعات، يبدو نمو الناتج الداخلي الخام باستثناء البترول أكثر توازنا مقارنة بالسنة الماضية.

1.1 القطاع الأول

ارتفع نشاط القطاع الأول بنسبة 4,6% سنة 2007 بعد الركود المسجل في السنة الماضية على إثر تدني الإنتاج الزراعي وإنتاج الصيد وكذلك التباطؤ المسجل في قطاع التنمية الحيوانية. ويأخذ هذا النمو الذي يبقى دون نسبة 5,9% التي عرفها الناتج الداخلي الخام (باستثناء النفط) في الحسابان زيادة القيمة المضافة للقطاع الزراعي بنسبة 6,4% وارتفاع إنتاج قطاعي الصيد والتنمية الحيوانية على التوالي بنسبة 5% و 4,1%.

إن نمو القطاع الأول الذي ساهم بنسبة 18% من الناتج الداخلي الخام كمعدل طيلة السنوات الخمس الأخيرة يبقى مرهونا بنمو قطاع التنمية الحيوانية بفعل وزن القطاع المذكور في الناتج الداخلي الخام.

الزراعة

خلفا للحملة الزراعية 2006 – 2007 التي تأثرت بنقص الأمطار، فإن حملة 2007 – 2008 استفادت من معدل أمطار مقبول وإن لم يكن في أمثل توزيع من حيث الزمان والمكان. فإذا كانت

المناطق الشرقية، بشكل عام، شهدت أمطارا غزيرة تسببت أحيانا في فيضانات خطيرة مثل ما حدث في مدينة الطينطان، فقد واجهت مناطق وسط البلاد عجزا كبيرا في الأمطار في حين لم تسجل المناطق الشمالية تهاتل أمطار تذكر.

وتبين النتائج المؤقتة للمسح الذي شمل الأسر والمستغلين الزراعيين أن الإنتاج من الحبوب، بمختلف أنواعها، بلغ 171.000 طن عند نهاية حملة 2007 – 2008 وهو ما يمثل زيادة قدرها 24,5% مقارنة بالحملة السابقة. وقد عوض إنتاج المناطق التي استفادت من موسم جيد والمساحات المروية نقص إنتاج المناطق المتأثرة بالجفاف.

وتعود زيادة الإنتاج إلى توسيع المساحات المزروعة وخصوصا إلى ارتفاع المحاصيل من الأرز المنتج في المساحات المروية خلال حملة الخريف. فقد أشارت تقديرات المسح لدى الأسر والمستغلين الزراعيين إلى أن المساحات المستغلة لزراعة الحبوب خلال حملة 2007 – 2008 وصلت إلى 239.000 هكتار أي بزيادة قدرها 11,5% مقارنة بالحملة الزراعية السابقة. كما أن محاصيل الأرز المروي من حملة الخريف شهدت تحسنا حيث ارتفعت من 3,1 طن للهكتار إلى 4,5 طن للهكتار أي زيادة بنسبة 45%. وقد أدى ذلك التحسن إلى أن إنتاج الأرز غير المقشور خلال حملة الخريف بلغ 61.000 طن أي زيادة بنسبة 54,3%.

ورغم هذه النتائج المحققة في سنة 2007، فإن الإنتاج من الحبوب لا يغطي إلا أقل من 30% من احتياجات استهلاك البلاد. أما الباقي فقد تم سده عن طريق الواردات التي بلغت هذه السنة 323.000 طنا وهو ما يمثل أزيد من 70% من احتياجات البلاد من الحبوب. ومن جانبه، يقدر العون الغذائي بـ 7.000 طن وهو ما يمثل حوالي 2% من الاستهلاك الوطني.

ورغم مقوماتها الهامة، تبقى الزراعة المروية غير مستغلة بما فيه الكفاية كما يؤكد ذلك ضعف الإنتاج الزراعي خلال العقد الأخيرين. وإذا كان الوضع المذكور ظل "مفهوما" في السنوات الأخيرة بحكم تدني أسعار الحبوب المزروعة محليا، فإن الأمر لم يعد على ما كان عليه؛ ذلك أن الارتفاع المذهل لأسعار الحبوب في الأسواق الدولية منذ بداية 2007 بات يجسد توجهها مرشحا للاستمرار.

وأمام ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الزراعية الذي قد يستمر لفترة طويلة، تصبح السياسات النقدية والمالية شبه عاجزة عن كبح جماح الضغوط التضخمية خصوصا في بلد يستورد أغلبية المواد الزراعية التي يستهلكها. ويتمثل الحل الأمثل على المدى القصير والمتوسط في رفع الإنتاج الزراعي خصوصا أن الزراعة المروية تتيح فرصا حقيقية قابلة للاستغلال السريع.

التنمية الحيوانية

لقد تأثرت المراعي التي تمثل أساس غذاء المواشي، سلبا بضعف منسوب الأمطار خلال الخريف الماضي وسوء توزيعها. كما أسهم الجفاف المزمن في الولايات الشمالية والعدد المرتفع من الحرائق إضافة إلى ضغط المواشي على المناطق المعشبة في زيادة الاحتياجات من علف الحيوانات. أضف إلى ذلك أن ارتفاع أسعار الحبوب زاد من حدة المخاطر التي تهدد الثروة الحيوانية.

ومع ذلك، فقد شهدت التنمية الحيوانية تحسنا ملحوظا خلال 2007 إذ ارتفع الإنتاج بنسبة 4,1% وهو أكبر ارتفاع سجله هذا القطاع خلال السنوات الخمس الأخيرة. كما أن قطاع التنمية الحيوانية

يبقى أهم مكونات القطاع الأول إذا يساهم بأزيد من 70% من قيمته المضافة، وتمثل حصته من الناتج الداخلي الخام الإجمالي حوالي 12%.

وتفيد التقديرات الصادرة عن وزارة الزراعة والبيطرة أن الثروة الحيوانية الموريتانية تقدر، في سنة 2007، بحوالي 15 مليون رأس وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 4,2% مقارنة بالسنة الماضية وتتنوع الثروة على النحو التالي:

2007	2006	
1,7	1,6	أبقار
1,2	1,2	إبل
7,3	6,9	غنم
4,9	4,7	ماعز
15,0	14,4	المجموع

ويعود هذا التحسن أساسا إلى مستوى الأمطار المقبول في المناطق الشرقية التي تؤوي أغلبية المواشي وكذلك إلى الإجراءات المتخذة في مجال التأطير الصحي لصالح المواشي.

الصيد

شهد نشاط الصيد تحسنا معتبرا في سنة 2007. وبلغ إنتاج القطاع 748.700 طن أي ارتفاع بنسبة 31% مقارنة بالسنة الماضية. ويرجع هذا الارتفاع في الكمية إلى ارتفاع إنتاج الصيد الصناعي.

وقد بلغ إنتاج حملات الصيد السطحي ما مجموعه 669.000 طن، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 37,3% مقارنة بعام 2006 في حين وصل إنتاج الصيد التقليدي 79.600 طن وهي نفس الكمية المسجلة في السنة السابقة.

وقد ارتفعت القيمة المضافة للقطاع بنسبة 5% بالأرقام الحقيقية خلال سنة 2007 بعد تقلص بنسبة 2,2% في السنة السابقة. إلا أن ذلك التحسن يبقى ضئيلا بالمقارنة مع ما سجله إنتاج القطاع الذي يتكون بنسبة أكبر من 80% من أسماك السطح ذات القيمة التجارية المحدودة.

أما الصادرات من منتجات الصيد، التي بلغت 133.600 طن، فقد شهدت ارتفاعا بنسبة 16,3% مقارنة بسنة 2006. وبفضل تحسن أسعار تلك المواد في الأسواق الدولية، فإن مداخيل تلك الواردات ارتفعت بنسبة 24,2% لتصل إلى 254 مليون دولار.

ورغم مساهمة معتبرة في ميزانية الدولة، وفي ميزان المدفوعات، فإن حصة الصيد في الناتج الداخلي الخام تبقى ضعيفة إذ لا تتجاوز 2,7% سنة 2007 ومعدل 2,9% خلال السنوات الخمس الأخيرة. ويعود هذا الوضع بالأساس إلى ضعف التصنيع المحلي لمنتجات الصيد.

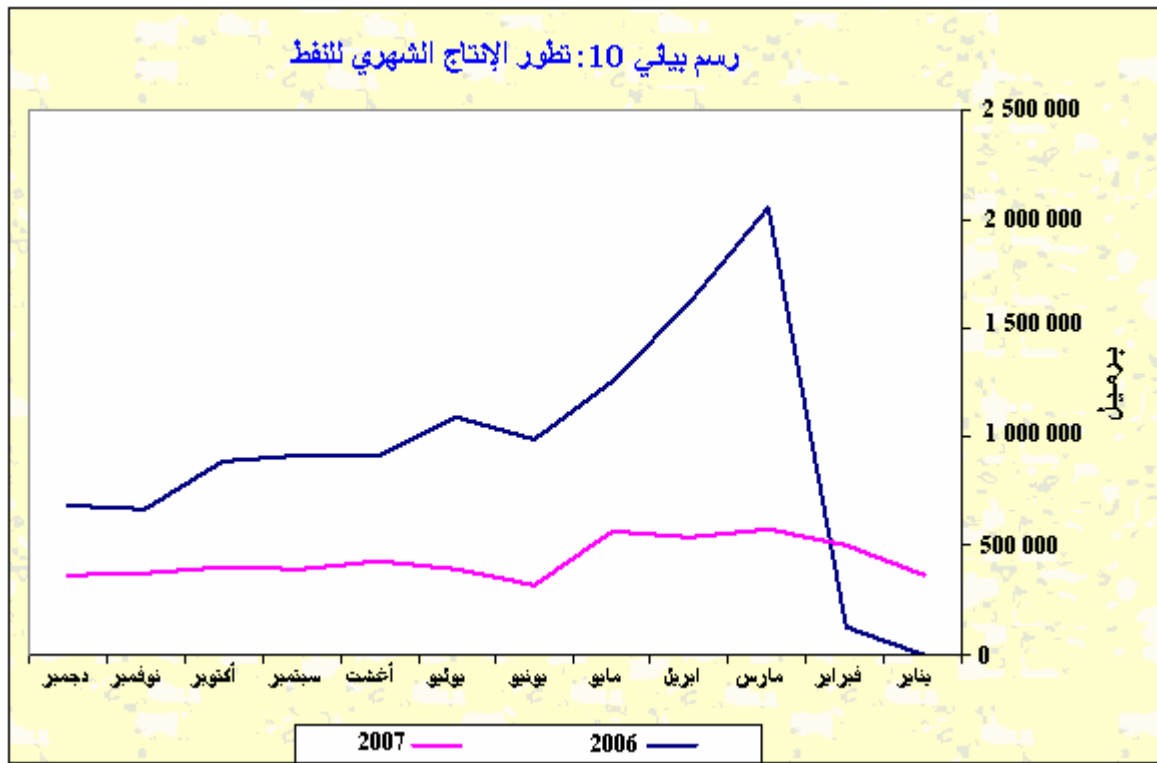
1.2 القطاع الثاني

في القطاع الثاني تقلصت القيمة المضافة بنسبة 8,2% سنة 2007 بعد أن راتفعت بنسبة 33,3% في السنة السابقة. وكان ذلك الانخفاض ناتجا عن تدهور الإنتاج النفطي بفعل الصعوبات الفنية المتكررة بشأن استغلال حقل شنقيط. وباستثناء النفط، يسجل القطاع الثاني مع ذلك نموا قدره

8,9% يعود بالأساس إلى حسن أداء استخراج المناجم والصناعات التحويلية. أما نشاط البناء والأشغال العامة، فلا يسجل سوى نمو ضعيف رغم أنه يتحسن مقارنة بالسنة السابقة. وقد مثلت مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام 26,8% سنة 2007 مقابل 29,5% سنة 2006.

النفط

لقد شهد إنتاج النفط الخام الذي يقدر بـ 5,5 مليون برميل انخفاضا بنسبة 50,9% مقارنة بسنة 2006 وذلك نتيجة الصعوبات الفنية المتكررة في استغلال حقل شنقيط وهو الوحيد المستغل حاليا. وهكذا تواصل الانخفاض الذي بدأ في 2006 خلال سنة 2007 كما أكد ذلك تدني معدل الإنتاج اليومي الذي هبط من 36.000 برميل إلى 14,300 برميل. وقد واكب انخفاض الإنتاج النفطي تقلص حصته في الناتج الداخلي الخام الذي انخفض إلى 2,1% سنة 2007 بدل 6,6% في السنة السابقة.



وقد تكثف نشاط التنقيب عن المحروقات بشكل معتبر خلال السنتين الأخيرتين حيث أبرمت اتفاقيات جديدة مع عدة شركات نفطية دولية خصوصا للتنقيب في حوض تلودني.

المناجم

لقد استفاد قطاع المناجم الذي يخصص كل إنتاجه للتصدير، خلال 2007 من ظرفية دولية مواتية تميزت بارتفاع الطلب وبصعود أسعار أغلب المواد المنجمية. وقد انعكست تلك الوضعية إيجابيا على نشاط القطاع الذي زاد بنسبة 11,8% خصوصا بفضل استخراج النحاس والذهب وكذلك زيادة إنتاج منجم الحديد التابع لشركة سنييم.

وقد ساهم استخراج النحاس والذهب هذه السنة بشكل معتبر، في رفع القيمة المضافة للقطاع المنجمي؛ ذلك أن إنتاج النحاس والذهب الذي بدأ في الشهور الأخيرة من سنة 2006 من قبل شركة

Mauritania Copper Mining انطلقا من منجم أكجوجت ارتفع بشكل ملحوظ ليستقر على التوالي عند 28.900 طن و 54.400 أوقية مقابل 7.000 طن و 13.000 أوقية سنة 2006.

ونظرا لما تنتجه شركة تازيازت موريتانيا ليميتد (TLM) التي بدأت استغلال منجم الذهب في منطقة تازيازت في أواسط 2007، فإن الإنتاج الإجمالي من الذهب قدر بـ 82.400 أوقية.

من جهتها، ضاعفت شركة سنيم إنتاجها من الحديد الخام الذي وصل 11,2 مليون طن أي بزيادة قدرها 7,6% مقارنة بسنة 2006. ولئن كانت تلك تعد أكبر كمية أنتجتها سنيم خلال السنوات الخمس الأخيرة، فإنها تبقى مع ذلك دون الهدف السنوي المرسوم وهو 12 مليون طن.

الصناعات المعملية

استفادت الصناعات المعملية سنة 2006 من ظرفية مواتية بشكل عام وسجلت نموا بنسبة 6,6% بعد الركود والتراجع بـ 11,7% على التوالي عامي 2005 و 2006. ومثلت القيمة المضافة لهذا القطاع 5% من الناتج الداخلي الخام الإجمالي سنة 2007 مقابل 4,7% السنة السابقة. ومقارنة بالناتج الداخلي الخام في القطاع الثاني، فإن مساهمة الصناعات المعملية ارتفعت من 16% سنة 2006 إلى 16,6% سنة 2007.

البناء والأشغال العامة

سجل قطاع البناء والأشغال العامة سنة 2007 نموا في حجمه بنسبة 2,5% وهي نسبة أعلى مما سجله في سنتي 2005 و 2006 على التوالي 0,6% و 1%. وتؤكد المؤشرات الظرفية في هذا القطاع خصوصا منها استهلاك الإسمنت وارتفاع القرض المصرفي للبناء وتيرة النمو الملاحظة والتي تنتج بالأساس عن زيادة كل من نفقات التجهيز في الدولة وعن الاستثمار العقاري للأسر في البناء الذاتي بنسبة 30,9%.

من جهة أخرى، فإن حصة القطاع في الناتج الداخلي الخام ظلت مستقرة على 7,8% مقابل 7,7% في العام السابق. وبالمقارنة مع القيمة المضافة للقطاع الثاني، فإنها تسجل ارتفاعا بثلاث نقاط حيث بلغت 29,3% سنة 2007 بفعل تقلص القيمة المضافة للقطاع الثاني والزيادة المتزامنة في القيمة المضافة للبناء والأشغال العامة.

1.3 القطاع الثالث

سجل نشاط القطاع الثالث تطورا بنسبة 5% وهو أدنى قليلا من ذلك المسجل سنة 2006 وكان قدره 5,7%. وقد استفاد هذا القطاع من تطور النقل والمواصلات في حين شهدت شعب التجارة والمطاعم والفنادق والخدمات الأخرى وكذلك الإدارات العمومية تباطؤا في نشاطها خلال سنة 2007.

وشهدت بنية الناتج الداخلي الخام خلال السنوات الأخيرة تغيرا مستمرا لصالح القطاع الثالث الذي ظل وزنه في الناتج الداخلي الإجمالي في تزايد على مر السنين. ففي سنة 2007، مثل أزيد من 56% من الناتج الداخلي الخام وساهم بما قدره 2,8 نقطة في النمو بعد أن كان يمثل نسبة 54,1% من الناتج الداخلي الخام و 3,1% سنة 2006.

النقل والمواصلات

استفاد نمو القطاع الثالث من أداء النقل والمواصلات الذي سجل نمواً بنسبة 9,1% وذلك خصوصاً بفضل نمو شعبة الهواتف الجوال، حيث توسعت شبكة المشتركين بنسبة 41,5% ما بين 2006 و 2007 لتستقر عند 1,55 مليون مشترك. وقد تسارع النمو المستمر الذي يشهده نشاط هذا القطاع خصوصاً في مجال الهواتف الجوال منذ فتح هذا القطاع أمام شركات القطاع الخاص في 2007 مع مجيء وكيل جديد هو شنفيتل وتنويع عرض خدمات جديدة كالإنترنت باللاسلكي.

التجارة والمطاعم والفنادق

لقد تهبط نمو شعبة "التجارة والمطاعم والفنادق" في 2007 حيث استقر عند 4,4% مقابل 6,2% سنة 2006. وقد تأثر نشاطه بانخفاض حجم التجارة الخارجية وفتور النشاط السياحي.

الإدارات العمومية

شهد إنتاج الخدمات غير السلعية للإدارة العمومية ارتفاعاً بنسبة 2,9% وهو ما يمثل انخفاضاً بالمقارنة مع نسبة 3,4% المسجلة في 2006.

1.4 الطلب

سجلت النفقات الداخلية الصافية التي تقدر بـ 858,9 مليار أوقية ارتفاعاً بنسبة 13,6% مقارنة مع 2006 مبرزة عجزاً في الموارد قدره 130,2 مليار أوقية أي حوالي 18% من الناتج الداخلي الخام. ويغطي هذا التقدم ارتفاعاً بنسبة 21,1% للاستهلاك عائد بالأساس إلى ارتفاع الاستهلاك الخاص. وعلى العكس من ذلك، سجل الاستثمار انخفاضاً بنسبة 10,5% بفعل تراجع الاستثمار العمومي خلال سنة 2007.

الاستهلاك

زاد الاستهلاك الوطني النهائي الذي بلغ 697,5 مليار أوقية بنسبة 21,1% تحت تأثير الاستهلاك الخاص الذي ارتفع بحوالي 27% في حين لم يرتفع استهلاك الإدارات العمومية سوى بـ 4,6%.

الاستثمار

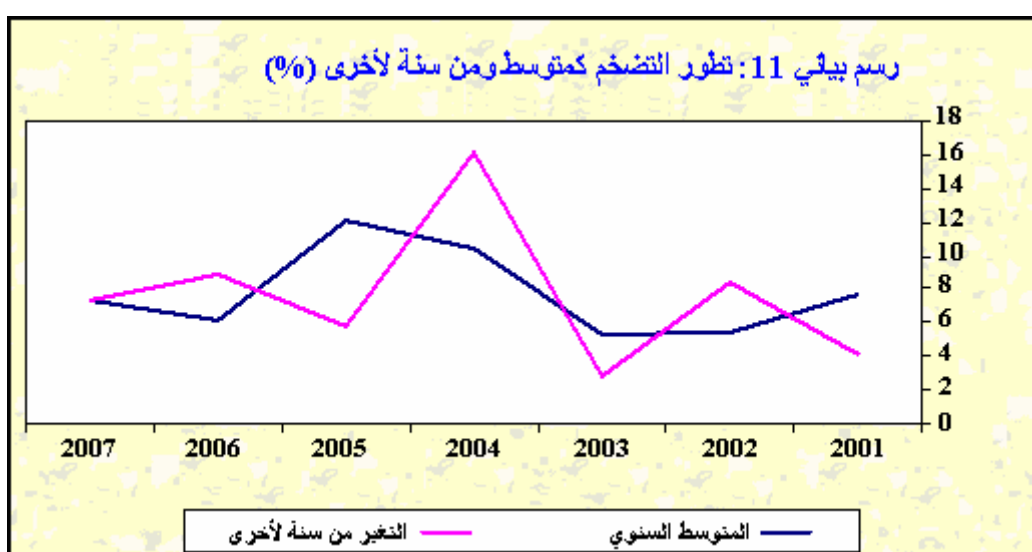
شهد تكوين رأس المال الثابت مع اعتبار زيادة المخزونات بمبلغ 1,6 مليار أوقية، انخفاضاً بنسبة 10,5% ليستقر عند 162,4 مليار أوقية مقابل 181,4 مليار في 2006. إن هذا التقلص الناجم أساساً عن انخفاض الاستثمارات العمومية في القطاع النفطي أدى إلى تدني نسبة الاستثمار التي انتقلت من 25% سنة 2006 إلى 22,3% سنة 2007. وباستثناء النفط، قدر التكوين الخام لرأس المال الثابت بحوالي 123,4 مليار أوقية وهو ما يعكس زيادة بنسبة 8% مقارنة بالسنة السابقة. ويبقى حجم الاستثمار، باستثناء النفط، في تراجع عند 18,3% مقابل 20,2% سنة 2006 بفعل ارتفاع الناتج الداخلي الخام من دون النفط بأسرع من ارتفاع الاستثمار.

وقد جاء تمويل الاستثمار بحوالي النصف من الادخار الوطني الذي بلغ 78,9 مليار أوقية وهو ما يمثل انخفاضا قدره 54% مقارنة بمستواه في 2006 حيث غطى أزيد من 95% من الاستثمار. ويعود هذا التقدم من جهة، إلى انخفاض عائدات الدولة من النفط سنة 2007، ومن جهة أخرى، إلى ارتفاع استهلاك الأسر خلال نفس السنة.

II. الأسعار

على الرغم من الظرفية الدولية التي طبعتها ضغوط التضخم ذات الصلة بالارتفاع المطرد لأسعار النفط وأسعار المواد الغذائية الأساسية، فلم يشهد معدل التضخم السنوي إلا تسارعا طفيفا مقارنة بالسنة السابقة حيث انتقل المؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك من 6,2% سنة 2006 إلى 7,3% سنة 2007. وقد سجل الانزلاق السنوي للمؤشر الموحد انخفاضا من 8,9% إلى 7,4%.

ويبقى مستوى التضخم المسجل سنة 2007 بشكل عام دون التوقع السنوي الذي حدد بـ 7,9% و 7,6% على التوالي كتغير من سنة لأخرى وكمعدل.



يبين الرسم أعلاه أن تطور التضخم، من خلال انزلاقه السنوي، كان أكثر اضطرابا من المعدل السنوي منذ بداية العقد الحالي وذلك أساسا بفعل أحداث ظرفية يظهر تأثيرها بصفة أكثر في الانزلاق السنوي من المعدل السنوي.

التضخم السنوي

السنة	المعدل السنوي	التغير من سنة لأخرى
2001	7,7	4,1
2002	5,4	8,4
2003	5,3	2,9
2004	10,4	16,1
2005*	12,1	5,8
2006	6,2	8,9
المعدل	7,9	7,7

(*) في عام 2005، كان مرد تباطؤ التضخم من سنة لأخرى إلى الإجراءات الإدارية الرامية إلى القضاء على الممارسات المضادة للمنافسة في مجال توزيع بعض المواد الأساسية.

وفي سنة 2007، بقي ارتفاع الأسعار دون معدل السنوات الست الأخيرة واستقر في حدود 7,9% من حيث المعدل السنوي و 7,7% من حيث الانزلاق السنوي.

الجدول رقم 1: تطور المؤشر الموحد لأسعار المواد الاستهلاكية من 2005 إلى 2007

البيان	الترجيح %	التغير السنوي للمؤشرات			الإسهام في التضخم لـ		
		2007	2006	2005	2007	2006	2005
مواد غذائية، مشروبات وتبغ	54,4	9,6	10,9	4,5	5,2	5,9	2,7
ومنها خبز وحبوب	14,6	10,3	0,1	20,3	1,5	0	2,9
اللحوم	13	5,8	15,1	-7,5	0,8	2	-1
السكك	4,4	12,1	18,9	15,4	0,5	0,8	0,7
الحلب، الجبنة والبيض	5,3	17,7	8,9	5	0,9	0,5	0,3
زيوت ودهون	3,6	-2,5	12,4	3,7	-0,1	0,4	0,1
خضار عدا البطاطا	4,4	27,5	16,9	-14,6	1,2	0,7	-0,6
السكر	2,2	-7,5	42,5	-1,3	-0,2	0,9	0
المشروبات	3,6	0,3	12,9	0,3	0	0,5	0
التبغ	1,3	31,1	6	11	0,4	0,1	0,1
ملبوسات وأحذية	5,9	5,7	10,8	3,5	0,3	0,6	0,2
السكن، الماء، الكهرباء والغاز	13,7	10,4	8,2	6,4	1,4	1,1	0,9
أثاث وتجهيزات منزلية	6,3	3,2	-2,2	13,2	0,2	-0,1	0,8
الصحة	1,5	5,4	12,1	17	0,1	0,2	0,3
النقل	10,3	-0,3	8,3	3,6	0	0,9	0,4
ترفيه، عروض وثقافة	1,6	-8,6	-9,4	7	-0,1	-0,1	0,1
التعليم	0,6	-1,6	6,2	-5,6	0	0	0
فنادق، مقاهي، مطاعم	1,8	-1,7	4	11,6	0	0,1	0,2
سلع وخدمات أخرى	4,1	1,3	8,4	14,4	0,1	0,3	0,6
المؤشر العام	100	7,4	8,9	5,8	7,4	8,9	5,8

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء

لقد نتج ارتفاع الأسعار في سنة 2007 بالأساس عن الزيادة بنسبة 9,6% المسجلة في أسعار المواد الغذائية التي تمثل أزيد من 54% من المؤشر الإجمالي بفعل بنية استهلاك الأسر التي ظلت تغطي عليها المواد المذكورة. وعليه، فإن حصة التضخم الناجمة عن المواد الغذائية مثلت أكثر من 70% من التضخم الإجمالي وهو ما يساوي نسبة 5,2 نقطة. وفي داخل مجموعة المواد الغذائية، جاء التضخم أساسا من "الخضروات" و"الألبان" و"الجبنة والبيض" و"الأسماك" التي ارتفعت أسعارها على التوالي بنسبة 27,5% و 17,7% و 12,1% في حين لم تسجل "المشروبات" ارتفاعا في أسعارها. أما مواد "السكر" و"الزيوت والدهون" فقد شهدت أسعارها انخفاضا طفيفا في سنة 2007.

وباستثناء المواد الغذائية، جاء أكبر إسهام في التضخم من مجموعة "السكن، الماء، الغاز، الكهرباء والمحروقات" التي ارتفع مؤشرها بنسبة 10,4% وساهم بـ 1,4 نقطة في التضخم السنوي وذلك أساسا بسبب ضبط أسعار الكهرباء والماء. أما باقي السلع والخدمات في هذا المؤشر فقد شهدت عموما أطوارا من الارتفاع غير شديدة وحتى بعض الانخفاض أحيانا مما ساهم في تخفيف التضخم. وفي هذا الصدد، شهدت مجموعات "الملابس والأحذية" و"الصحة" و"الأثاث والأدوات المنزلية" زيادة في أسعارها بلغت على التوالي 5,7% و 5,4% و 3,2% و 1,8%. إلا أن مساهمتها الإجمالية في التضخم من سنة لأخرى لم تتجاوز 0,6 نقطة.

أما أسعار المواصلات فلم تشهد أي ارتفاع بفعل احتدام المنافسة في هذا القطاع. وفيما يتعلق بأسعار مجموعات "الترفيه والثقافة" و"المطاعم والفنادق" و"التعليم" فقد سجلت انخفاضا مما أسهم في تحقيق بعض التوازن في ظل الارتفاع العام للأسعار. وينطبق الأمر نفسه على أسعار النقل التي انخفضت قليلا بالرغم من ارتفاع الأسعار العالمية للنفط في 2007 حيث أن الارتفاع المذكور لم ينعكس تماما على الأسعار الداخلية للمحروقات مما جعل الارتفاع الذي طرأ على أسعارها على التوالي في يوليو ونوفمبر ودجمبر لم يكن له تأثير بالغ على أسعار النقل.

ويبقى التضخم مستمدا بالأساس من الزيادة الملحوظة لأسعار الاستيراد كما يؤكد ذلك تطور مؤشر الواردات الصادر عن المكتب الوطني للإحصاء. وقد ارتفع التضخم بنسبة 7,9% مما أسهم بـ 2,9 نقطة مئوية في الارتفاع العام للأسعار عام 2007 أي 40% من إجمالي التضخم.

من جهة أخرى، فإن تنفيذ سياسات نقدية ومالية حذرة إضافة إلى تنفيذ سياسة صرف ملائمة عوامل مكنت من كبح ارتفاع الأسعار جزئيا. ذلك أن قيمة العملة الوطنية ارتفعت بنسبة 6,5% مقارنة بالدولار وهو ما مكن، في آن واحد، من تخفيف تأثيرات ضعف الدولار والارتفاع المذهل لأسعار المواد الغذائية المستوردة على أسعار الاستهلاك.

وفيما يتعلق بمتابعة التضخم، فإن مؤشرا للتضخم الضمني تم اعتماده منذ إبريل 2007 من طرف المكتب الوطني للإحصاء كمؤشر تكميلي للتضخم على غرار الدول الأخرى المنتمية لأفريسات (AFRISTAT). إن هذا المؤشر الذي يقيس تغيير المؤشر الموحد للأسعار باستثناء المواد الطازجة والطاقة، يمكن من تقدير تطور التضخم بعزل المتغيرات الأكثر اضطرابا بحيث يلقي الضوء على المكونات "الكامنة" الأكثر استقرارا. وتمثل المواد التي يراعيها هذا المؤشر نسبة 75,9% من وزن المؤشر الموحد للأسعار، في حين أن المنتجات التي لا يشملها كالمواد الطازجة والطاقة تمثل على التوالي 16,8% و 7,3% ضمن المؤشر الموحد. وقد شهد مؤشر التضخم المقاس بهذه الطريقة خلال 2007 ارتفاعا بنسبة 5,5% وهي نسبة أكثر اعتدالا من نسبة 7,4% المسجلة من قبل المؤشر الموحد.

III. القطاع الخارجي

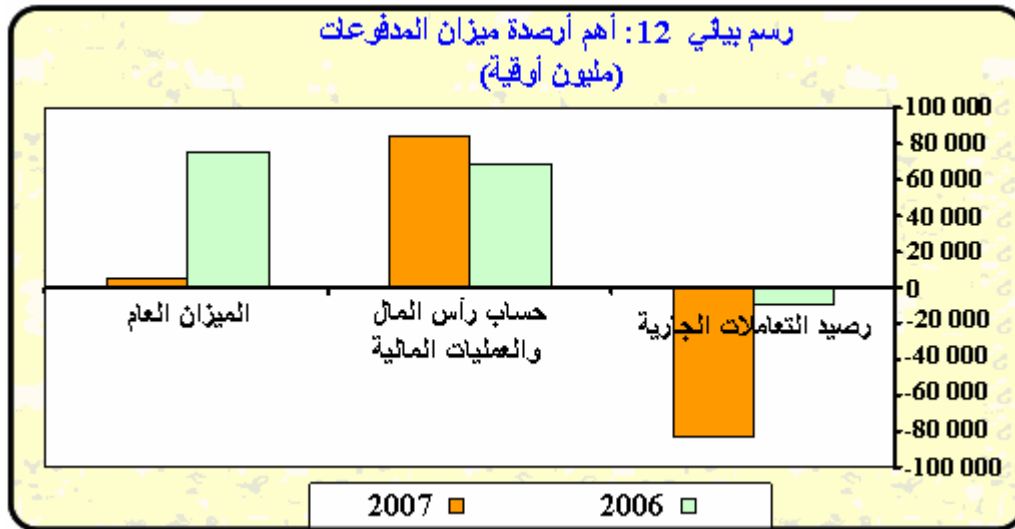
شهدت المبادلات مع الخارج على العموم تطورا إيجابيا سنة 2007 بالرغم من التأثير السلبي للتدهور المستمر للإنتاج النفطي إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الأساسية على توازن التسديدات الخارجية.

وقد سجل الميزان العام فائضا قدره 4,1 مليار أوقية رغم أنه في انخفاض ملحوظ بالمقارنة مع 75,8 مليار المسجلة في 2006. وجاء الارتفاع المذكور نتيجة لتحسن حساب رأس المال والعمليات المالية خصوصا على إثر زيادة السحب على القروض متوسطة وطويلة الأجل بفعل ارتفاع الموارد المعبأة من أجل تمويل مشروع أفطوط الساحلي الهادف إلى تزويد مدينة نواكشوط بالماء الصالح للشرب وبفضل تحسن تدفق الأموال على المدى القصير. أما المدفوعات الجارية فقد بينت عجزا ظل في ازدياد مقارنة بسنة 2006.

في ظل تلك الأوضاع، شهد حجم احتياطات الصرف لدى البنك المركزي الموريتاني تحسنا طفيفا ليستقر عند 52,6 مليار أوقية نهاية 2007 مقابل 52,2 مليار أوقية في نهاية 2006. إلا أنه إذا ما قيس بمستوى الاستيراد الشهري من السلع والخدمات في السنة المالية فهو لا يمثل أزيد من 1,9 شهرا بدلا من 2,6 شهر في السنة السابقة. ويعود هذا التقدم إلى غلاء أسعار المواد الأولية وإلى تسديد القروض المستحقة على البنك المركزي الموريتاني.

الجدول رقم 2: تطور الرصيد الإجمالي (مليار أوقية)

2007	2006	
-83,74	-9,57	رصيد التعاملات الجارية
84,77	69,24	التدفق الصافي لرأس مال العمليات المالية
3,1	16,16	عمليات ضبط (تدفق صاف)
4,13	75,83	الميزان العام



3.1 المبادلات الجارية

بعد التحسن الملحوظ المسجل في 2008، تفاقم عجز ميزان المبادلات الجارية بشكل قوي حيث ارتفع من 9,6 مليار أوقية أو 1,3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2006 إلى 83,7 مليار أوقية أو 11,4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2007.

ويعود توسع العجز الجاري مقارنة بالسنة السابقة بالأساس إلى التقلص الملحوظ للفائض التجاري الذي انخفض من 53,6 مليار أوقية سنة 2006 إلى 6 مليارات سنة 2007 على إثر ارتفاع الفاتورة النفطية وكذلك الواردات الأخرى. كما جاء نتيجة لتدهور ميزان الخدمات الذي تعمق عجزه ليصل 136,6 مليار أوقية مقابل 85,8 مليار أوقية سنة 2006 وذلك أساسا بسبب ارتفاع النفقات المتعلقة بالتنقيب عن النفط إضافة إلى ارتفاع أسعار الشحن.

الجدول رقم 3: تطور رصيد التعاملات الجارية (مليار أوقية)

2007	2006	
5,97	53,61	الميزان التجاري
-127,31	-105,79	الخدمات والعائدات (الصافية)
37,6	42,62	التحويلات الجارية (الصافية)
-83,74	-9,57	الرصيد الجاري

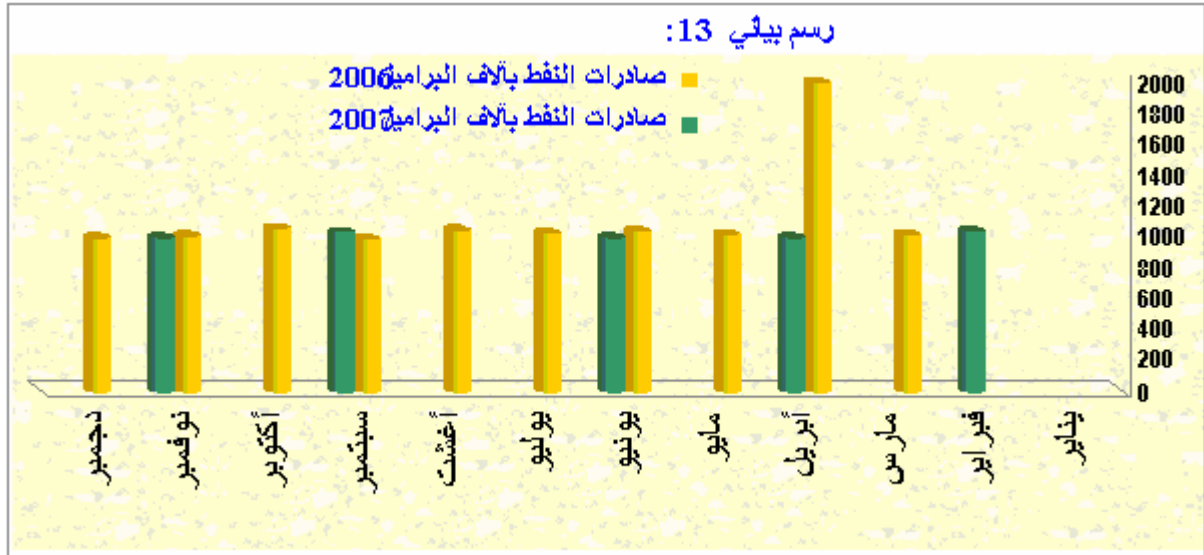
3.1.1 الميزان التجاري

تقلص فائض الميزان التجاري سنة 2007 بحوالي 89% تحت تأثير تزايد الواردات بنسبة 19% بشكل أسرع من نسبة 3,3% المسجلة على مستوى الصادرات. وعليه، فإن نسبة تغطية الواردات بالصادرات تقلصت بشكل معتبر حيث انخفضت من 117,2% إلى 101,6%.

الصادرات

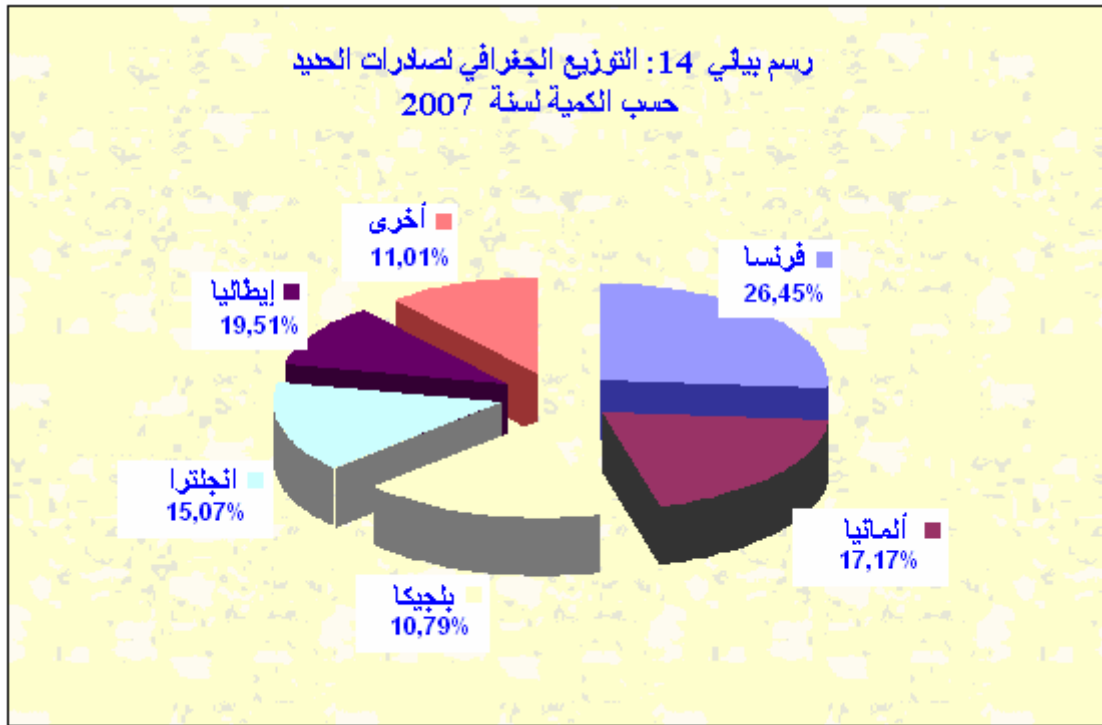
بلغت الصادرات 379,1 مليار أوقية سنة 2007 أي بزيادة قدرها 3,3% مقارنة بسنة 2006 وذلك بفضل التحسن المعتبر لمبيعات الحديد الخام، ومنتجات الصيد وخامات النحاس والذهب التي عوضت تدهور الصادرات من النفط.

في 2007، بلغت الصادرات النفطية 5,5 مليون برميل مقابل 11,2 مليون برميل في 2006 أي بانخفاض 50,9% من سنة إلى أخرى عائد إلى انخفاض الإنتاج الناجم عن الصعوبات التقنية المتكررة. وبانتقالها من 88,2 مليار أوقية مقابل 172,5 مليار أوقية في 2006 فإن الصادرات تكون قد انخفضت بـ 48,8% رغم ارتفاع متوسط سعر البرميل بنسبة 10,6% للتصدير.



أما صادرات الحديد الخام من شركة سنيم فقد بلغت مستوى قياسيا قدره 11,8 مليون طن بقيمة 149,8 مليار أوقية في 2007 مقابل 10,6 مليون طن بقيمة 125,5 مليار دولار سنة 2006 أي ما يمثل ارتفاعا بنسبة 19,4%. ويعود ارتفاع قيمة صادرات الحديد إلى ارتفاع بنسبة 11,3% في الكميات المصدرة إضافة إلى زيادة 10,7% في متوسط سعر الطن الذي ارتفع من سنة إلى أخرى من 44 دولار إلى 48,7 دولار.

ويبين التوزيع الجغرافي لصادرات الحديد أنها تبقى موجهة بالأساس إلى أوروبا التي تستقبل 89% من الكميات المصدرة.



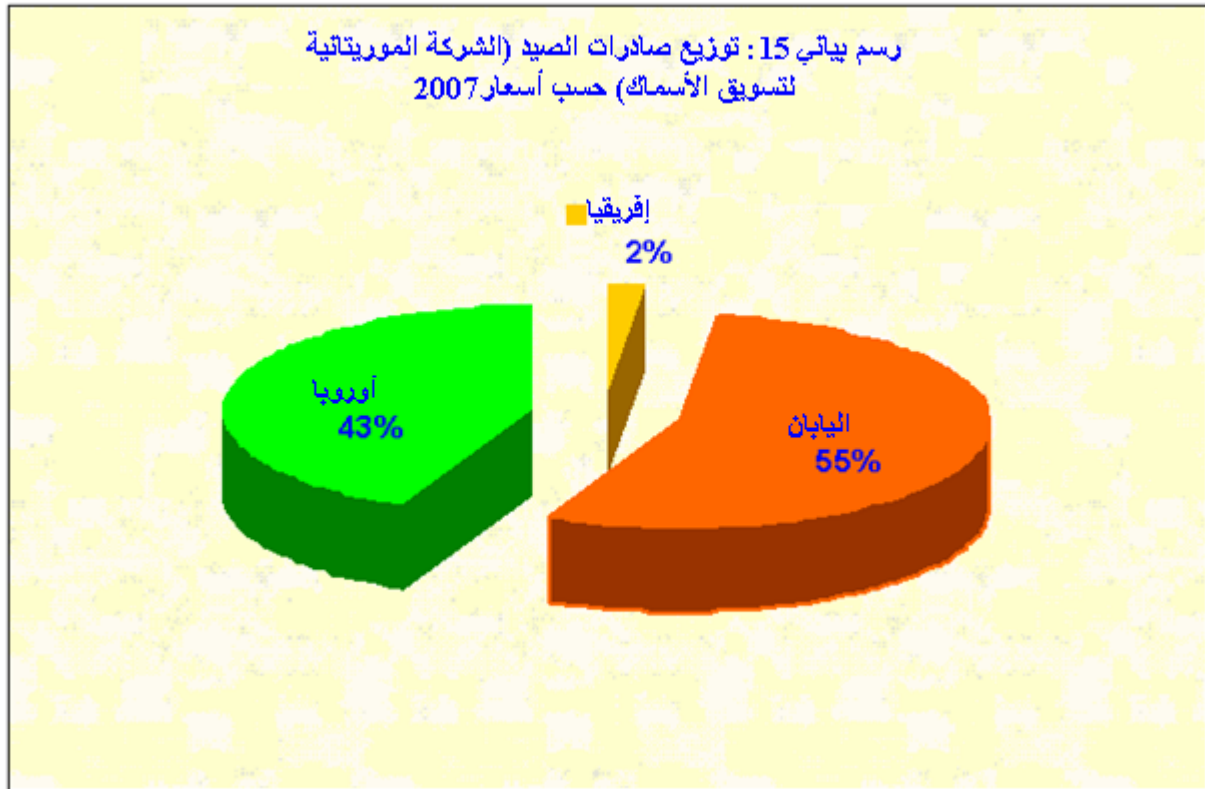
أما صادرات النحاس والذهب فقد بلغت 32.000 طن و 67.400 أوقية من الذهب بعد أن كانت على التوالي 1.300 طن و 2.500 أوقية ذهب في سنة 2006. ويعود ضعف الإنتاج في 2006

إلى كون استغلال منجم أكجوجت (النحاس والذهب) انطلق في نهاية 2006 في حين بدأ استغلال منجم تازيازت في وسط 2006. وقد بلغت عائدات التصدير سنة 2007 48,1 مليار أوقية بالنسبة للنحاس مقابل 15,5 مليار أوقية للذهب، أي ما يمثل حوالي 17% من القيمة الإجمالية للصادرات.

وبخصوص الصيد، بلغت الكميات المصدرة ما مجموعه 133.700 طنا سنة 2007 مقابل 114.900 طن سنة 2006 أي بزيادة 16,4%. ومن حيث القيمة، شهدت صادرات الصيد ارتفاعا بنسبة 23,8% حيث انتقلت من 53,9 مليار سنة 2006 إلى 66,7 مليار أوقية سنة 2007.

وقد شهدت الكميات المصدرة عن طريق الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك (SMCP) ركودا من حيث حجمها مقابل تطور في قيمتها بنسبة 17% نتيجة ارتفاع أسعار رأسيات الأرجل في السوق الدولية بنسبة 25,3% سنة 2007. وبالفعل، فإن انخفاض كمية الصادرات من تلك الأسماك بنسبة 8,5% قد عوضه ارتفاع الأسعار مما رفع المداخل المستمدة منها إلى 44,4 مليار أوقية أي نسبة 67% من القيمة الإجمالية لصادرات القطاع وإلى 86% من الصادرات الإجمالية للشركة الموريتانية لتسويق الأسماك خلال 2007.

من جهة أخرى، فقد توزعت صادرات الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك بين اليابان وأوروبا أساسا مع حصة ضعيفة لإفريقيا.



وبرغم الزيادة الملحوظة في كمية (46%) وفي قيمة (65%) الصادرات من أسماك السطح، فإن قيمتها التجارية تظل ضعيفة إذ لا تتجاوز 15% من قيمة الصادرات الإجمالية في القطاع. وقد ارتفعت قيمتها من 4,9 مليار أوقية سنة 2006 إلى 8,2 مليار في 2007.

وقد سجل الصيد التقليدي ارتفاعا في قيمة صادراته بنسبة 9,2% لتصل 6,4 مليار أوقية بفعل زيادة متوسط السعر للتصدير بحوالي 76% مع انخفاض الكميات المصدرة بحوالي 36%.

الواردات

في 2007، وصلت الواردات 273 مليار أوقية أي بزيادة قدرها 59,6 مليار أو 19%. وتعود تلك النتيجة إلى ارتفاع الفاتورة النفطية بالإضافة إلى ارتفاع الواردات المخصصة للصناعات الاستخراجية إلى جانب واردات أخرى.

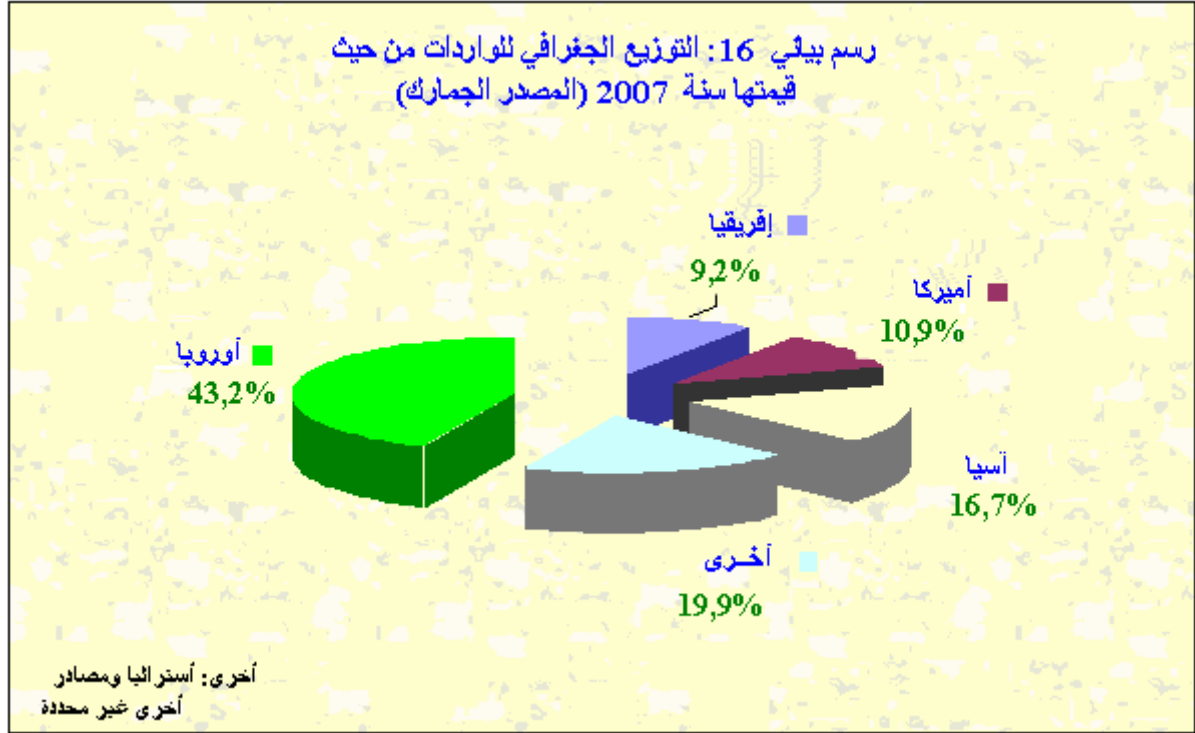
أما نفقات التموين بالمواد البترولية، التي ارتفعت بنسبة 23,9%، فقد وصلت مبلغا إجماليا قدره 75,7 مليار أوقية. ويعود ذلك التطور إلى زيادة الكميات المستوردة بنسبة 15% إضافة إلى ارتفاع الأسعار بنسبة 11%.

وقد انخفض اقتناء تجهيزات الصناعات الاستخراجية باستثناء سنييم بنسبة 23% ليستقر عند 65,8 مليار أوقية سنة 2007 مقابل 85,9 مليار سنة 2006. وإذا ما قيس بالدولار على أساس الكلفة الإجمالية (أخذة في الاعتبار التأمين والنقل)، فإن الفاتورة النفطية بلغت 330 مليون أي بزيادة 27,7% ويعود هذا الوضع بالأساس إلى تباطؤ الاستثمارات المتعلقة بالاستغلال في المجالات النفطية والمعدنية بعد بدء استغلال حقل شقريط ومنجم النحاس في أكجوجت. وقد شهد استيراد التجهيزات الضرورية لانطلاق استغلال منجم تازيازت للذهب ارتفاعا بنسبة 41%.

ومن جهتها، ضاعفت شركة سنييم، بشكل معتبر، وارداتها من التجهيزات خصوصا خلا النصف الثاني من 2007 حيث بلغت 46,3 مليار أوقية مقابل 12,8 مليار أوقية في نفس الفترة من 2006. وفي نهاية السنة، بلغت تلك الواردات ما مجموعه 62,8 مليار أوقية أي بزيادة قدرها 32,1 مليار أوقية أو نسبة 104,6% ومثلت نصف الواردات من التجهيزات المخصصة للصناعات الاستخراجية خلال 2007.

وقد تزايدت واردات البلاد، خارج المواد البترولية وواردات الشركات المعدنية والنفطية بنسبة 24% حيث انتقلت من 135,7 مليار أوقية سنة 2006 إلى 168,7 مليار أوقية سنة 2007 بفعل ارتفاع أسعار أغلبية المواد الغذائية.

وتتميز بنية الصادرات حسب المناطق الجغرافية، بهيمنة المبادلات مع الاتحاد الأوروبي الذي يبقى أول موردي موريتانيا بنسبة 43% من قيمة الصادرات، أي ما يمثل زيادة قدرها 5 نقاط مقارنة بسنة 2006 تليها الواردات من القارة الآسيوية (14%) ومن القارة الأمريكية (10%). أما الواردات من القارة الإفريقية ومن الدول العربية فقد مثلت على التوالي 9% و 4% من قيمة الواردات لسنة 2007.



الخدمات

تعمق العجز المسجل عادة في ميزان الخدمات بما قيمته 50,9 مليار أوقية أو نسبة 59,2% مقارنة بسنة 2006 ليصل 136,7 مليار أوقية على إثر ارتفاع النفقات وانخفاض الإيرادات.

وقد شهدت النفقات المتعلقة بالخدمات وتيرة نمو مطردة بلغت 45% حيث انتقلت من 109,1 مليار نسبة 2006 إلى 158,6 مليار سنة 2007. ويعود هذا الارتفاع الكبير في استيراد الخدمات بالأساس إلى الارتفاع الملحوظ لقيمة الخدمات المخصصة للقطاع النفطي التي استقرت عند 49,4 مليار أوقية سنة 2007 مقابل 13,8 مليار سنة 2006 في حين انتقلت الخدمات المرتبطة بالنشاط المعدني باستثناء سني من 1,8 مليار أوقية إلى 7 مليارات أوقية سنة 2007 نتيجة الاستثمارات ذات الصلة بانطلاق استغلال منجم الذهب في تازيزت.

وقد مثل الشحن الذي زاد بـ 18%، نسبة 32% من إجمالي نفقات الخدمات لسنة 2007 ليستقر عند 50,5 مليار أوقية مقابل 42,7 مليار أوقية سنة 2006. ويعود هذا التطور إلى زيادة الواردات وإلى ارتفاع أسعار النفط الذي أدى إلى رفع أسعار النقل. وقد استقر الشحن المتعلق بالواردات خارج القطاع النفطي والمعدني عند 66% من إجمالي الشحن مقابل 23% للقطاع المعدني منها 17% لشركة سني لم يتجاوز الشحن المتعلق بالنشاط البترولي 11%.

أما النفقات المتعلقة بالخدمات الأخرى التي تتكون أساسا من "السفريات" و"نفقات السفارات" فقد سجلت انخفاضا قدره 35,6 مليار أوقية عند نهاية دجيمر 2007 مقابل 38,5 مليار سنة 2006. وضمن النفقات المذكورة، تجدر الإشارة إلى هيمنة نفقات الحكومة التي تحتل منها نصيبا معتبرا يقدر بـ 15,3 مليار أوقية مما مجموعه 28 مليار أوقية للخدمات الأخرى باستثناء سني.

وقد تقلصت العائدات التي تتكون بالأساس من مداخيل على أساس رخص الصيد وقطاع السياحة بنسبة 5,8% خلال سنة 2007. ويعود الانخفاض المذكور إلى هبوط العائدات المستمدة من القطاع السياحي (15%) والعائدات المستمدة من رخص الصيد التي شهدت ارتفاعا بنسبة 8,9%.

ويبين رصيد ميزان الخدمات عجزا قدره 136,6 مليار أوقية في نهاية دجنبر 2007 مقابل 85,8 مليار سنة 2006.

3.1.2 الإيرادات

بعد عجز بمبلغ 20 مليار أوقية عام 2006، سجل ميزان الإيرادات تحسنا ملحوظا عام 2007 بفائض قدره 9,4 مليار أوقية. ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض الأرباح في القطاع النفطي والتي تراجعت من 42,9 مليار أوقية عام 2006 إلى 1,6 مليار أوقية عام 2007، وهو ما عوض إلى حد كبير الارتفاع الحاصل في الأرباح التي تم تحويلها من طرف القطاع المنجمي.

3.1.3 التحويلات الجارية

واصلت التحويلات الصافية تراجعها الذي بدأ منذ عام 2006، حيث استقرت عند 37,6 مليار عام 2007 بدل 42,6 مليار أي بانخفاض قدره 11,8% ويفوق كثيرا الرقم المسجل في العام السابق (1,4%). ويعزى هذا الانخفاض في التحويلات إلى تراجع التحويلات الرسمية بفعل انخفاض المساعدات الغذائية. أما التحويلات الخصوصية فقد زاد رصيدها قليلا (2,4%) بالانتقال من 17,9 مليار أوقية عام 2006 إلى 18,3 مليار عام 2007.

3.2 حساب رأس المال والعمليات المالية

في نهاية عام 2007، سجل رصيد حساب رأس المال والعمليات المالية فائضا قدره 84,80 مليار أوقية بزيادة 15,6 مليار أي 22,5% مقارنة بعام 2006. ويعود هذا التطور أساسا إلى تحسن ملحوظ في حساب العمليات المالية التي انتقلت من رصيد سالب عام 2006 إلى فائض بمبلغ 69,2 مليار عام 2007.

الجدول رقم 4: تطور رصيد العمليات المالية (مليار أوقية)

2007	2006	
84,7	69,2	حساب رأس المال والعمليات المالية
15,5	297,4	حساب رأس المال
69,2	-228,1	حساب العمليات المالية

3.2.1 حساب رأس المال

تميز رصيد رأس المال بفائض قدره 15,5 مليار أوقية وهو يقل كثيرا عن المستوى غير المسبوق البالغ 297,4 مليار أوقية عام 2006. وهو ما يعادل تخفيف المديونية الذي منحه كل من البنك الدولي ومجموعة البنك الإفريقي وصندوق النقد الدولي في إطار مبادرة تخفيف الديون متعددة الأطراف. وكان الرصيد الذي سجل عام 2007 عبارة عن إلغاء الديون من طرف الصين بمبلغ 14,8 مليار أوقية.

3.2.2 العمليات المالية

تميزت العمليات المالية بفائض 69,7 مليار أوقية، بعد عجز قدره 228 مليار أوقية عام 2006. وذلك عائد في الأساس إلى تسجيل (تهالك) مبلغ المديونية الملغاة في حساب سداد المديونية في إطار مبادرة تخفيف المديونية متعددة الأطراف. ويعود هذا الفائض إلى تزايد الموارد المعبأة في إطار القروض الأجنبية وتدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل في الوقت الذي تراجعت فيه الاستثمارات المباشرة الصافية.

وقد سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي بلغت 36 مليار أوقية مقابل 41,5 مليار عام 2006، تراجعاً قدره 5,5 مليار أي ما يعادل انخفاض الاستثمار بدون النفط والمناجم. وبذلك، فإن انخفاض الاستثمارات المنجمية الصافية يتم تعويضه بزيادة الاستثمارات الصافية في القطاع النفطي.

وبخصوص الموارد الخارجية التي عبأتها الدولة والمؤسسات العمومية، فقد بلغت 42,3 مليار أوقية عام 2007 أي ضعفي مبلغ السحوبات التي تحققت في العام السابق. وتعود هذه الزيادة الملموسة إلى ارتفاع السحب الموجه لتمويل مشروع أفطوط الساحلي لتزويد ميناء نواكشوط بمياه الشرب.

وبلغت النفقات ذات العلاقة بسداد المديونية الخارجية 21,6 مليار أوقية مقابل 244,3 مليار أوقية عام 2006. ويشمل المبلغ الأخير مخزون الديون الملغاة في إطار مبادرة تخفيف المديونية متعددة الأطراف. وباستبعاد مبادرة تخفيف المديونية متعددة الأطراف، فإن مبلغ سداد الديون يسجل زيادة ظاهرية بنسبة 75% نظراً إلى الوفاء بمبلغ 6,5 مليار على أساس ديون تعاقدت عليها إحدى الشركات المنجمية.

أما رصيد التدفقات المالية قصيرة الأجل، فقد انتقل من عجز بمبلغ 45,2 مليار أوقية عام 2006، إلى فائض 12,5 مليار أوقية عام 2007. وتفسر هذه النتيجة بزيادة استجلاب الشركة الوطنية للصناعة والمناجم للأموال وبوفاء القطاع الخاص، عام 2006، قبل انطلاق سوق الصرف في بداية 2007، بحوالي 20 مليار أوقية من المتأخرات.

وبالارتباط مع فائض ميزان المدفوعات لعام 2007، توطد رصيد البنك المركزي من العملات ليلبلغ 208,8 مليون دولار في نهاية 2007 مقابل 194,4 مليون دولار في العام السابق. ومع ذلك، لم يعد يمثل سوى 1,9 شهراً من الواردات بعد أن كان يساوي 2,6 شهراً في نهاية 2006.

الجدول رقم 5: ميزان المدفوعات الموريتاني			(مليون دولار)			(مليون أوقية)		
الميزان التجاري	صلاوات	منجم الحديد	الصيد	النقل	نحاس وذهب	أخرى	واردات فوب	منتجات نفطية
شركة اسنيم	أخرى	واردات الصناعات الاستخراجية	واردات أخرى	خدمات وعائدات (صافي)	خدمات (صافي)	إيرادات	تحويلات جارية (صافي)	تحويلات خاصة (صافي)
تحويلات رسمية	رصيد معاملات جارية	حساب رأس المال والعائدات المالية	حساب رأس المال	مقرضة (علاوة النقل، بيع رخصة الاتصالات)	منها: إلغاء المديونية تجاه صندوق النقد الدولي	حساب العائدات المالية	استثمار مباشر (صافي)	منه: خارج التفتيش النقلي والمعدني
منه: صناعات نفطية (صافي)	مشاريح منجمية أخرى	قروض رسمية متوسطة وبعيدة المدى	سحوبات	أصل رأس المال المستحق الوفاء	معاملات خاصة رأس مالية	منها: أجل سداد النقل	منها: تخفيض متفحرات خارجة خاصة	خطأ وسهو
ميزان عام	تحويل	وصول خارجة صافية	البنك المركزي (صافي)	عوائد	الالتزامات	منها: صندوق النقد الدولي (صافي)	بنوك تجارية (صافي)	عوائد
الالتزامات	حساب نقلي	تمويل استثنائي	تغير متفحرات	ناتج داخلي خام إسمي (مليون دولار)	ميزان تجاري (مليون دولار)	رصيد معاملات جارية (%) من الناتج الداخلي الإجمالي السنوي	رصيد الصناعات نفطية ومنجمية (خارج شركة اسنيم)	عوائد خارجية للبنك المركزي
ما يجلل أشهر واردات	إحتياطي حساب النقل							
2006	2007	التغير	2006	2007	التغير	2006	2007	التغير
53 608	5 974	-0,89	199,6	22,9	-0,89	367 060	379 063	0,03
467,2	575,0	0,23	200,6	254,3	0,27	125 495	149 862	0,19
642,1	338,7	-0,47	7,2	242,6	32,93	53 878	66 276	0,23
20,5	18,6	-0,09	-1 167,0	-1 431,5	0,23	172 476	88 275	-0,49
-227,4	-290,4	0,28	-53,2	-56,9	0,07	1 921	63 235	31,92
-174,2	-233,4	0,34	-434,4	-493,7	0,14	5 501	4 855	-0,12
-505,2	-647,4	0,28	-393,9	-488,5	0,24	-313 453	-373 089	0,19
-319,6	-524,4	0,64	-74,3	35,9	1,48	-61 083	-75 681	0,24
158,7	144,3	-0,09	-35,6	-321,3	8,02	-14 299	-14 841	0,04
66,5	70,2	0,06	257,8	325,3	0,26	-46 784	-60 840	0,30
92,1	74,0	-0,20	1 107,2	59,7	-0,95	-116 673	-128 680	0,10
210,2	59,7	-0,72	48,5	0,0	-1,00	-135 697	-168 727	0,24
-849,4	265,6	1,31	154,6	138,3	-0,11	-105 792	-127 312	0,20
23,0	8,1	-0,65	1,6	127,5	77,68	-85 839	-136 664	0,59
130,0	2,7	-0,98	-835,7	79,3	1,10	-19 953	9 352	1,47
73,8	162,3	1,20	-909,5	-83,0	-0,91	42 615	37 597	-0,12
-168,3	48,0	1,29	-44,8	-10,6	-0,76	17 869	18 306	0,02
-74,1	0,0	-1,00	60,2	11,9	-0,80	24 746	19 291	-0,22
282,3	15,9	-0,94	-282,3	-15,9	-0,94	-9 570	-83 742	7,75
-315,7	-55,0	-0,83	-162,0	-32,2	-0,80	69 238	84 770	0,22
-124,2	-14,4	-0,88	-37,8	-17,9	-0,53	297 388	15 555	-0,95
-71,4	0,0	-1,00	-104,9	-12,9	-0,88	56 446	15 555	-0,72
-54,4	-23,1	-0,57	-50,5	10,3	-1,20	13 021	0	-0,72
0,0	-9,9	-0,99	-54,4	-23,1	-0,57	-228 150	69 215	1,30
33,4	39,2	0,17	-54,4	-23,1	-0,57	41 518	36 040	-0,13
0,0	21,6	0,20	-54,4	-23,1	-0,57	6 178	2 118	-0,66
2 701,0	2 809,0	0,04	-54,4	-23,1	-0,57	435	33 232	75,35
7,4	0,8	-0,89	-54,4	-23,1	-0,57	34 905	691	-0,98
-1,3	-11,4	7,77	-54,4	-23,1	-0,57	-224 471	20 676	1,09
-3,7	-10,2	1,76	-54,4	-23,1	-0,57	19 811	42 298	1,14
194,4	208,8	0,07	-54,4	-23,1	-0,57	-244 283	-21 622	-0,91
2,6	1,9	-0,27	-54,4	-23,1	-0,57	-45 196	12 499	1,28
49,2	59,1	0,20	-54,4	-23,1	-0,57	-12 033	-2 763	-0,77
			-54,4	-23,1	-0,57	-19 903	0	-0,77
			-54,4	-23,1	-0,57	16 159	3 102	-0,81
			-54,4	-23,1	-0,57	75 828	4 130	-0,95
			-54,4	-23,1	-0,57	-75 828	-4 130	-0,95
			-54,4	-23,1	-0,57	-84 799	-14 342	-0,83
			-54,4	-23,1	-0,57	-43 523	-8 403	-0,81
			-54,4	-23,1	-0,57	-33 363	-3 746	-0,89
			-54,4	-23,1	-0,57	-10 160	-4 657	-0,54
			-54,4	-23,1	-0,57	-19 172	0	-0,54
			-54,4	-23,1	-0,57	-28 176	-3 350	-0,88
			-54,4	-23,1	-0,57	-13 576	2 682	-1,20
			-54,4	-23,1	-0,57	-14 600	-6 032	-0,59
			-54,4	-23,1	-0,57	0	-2 589	-0,59
			-54,4	-23,1	-0,57	8 972	10 212	0,14
			-54,4	-23,1	-0,57	0	5 617	0,14
			-54,4	-23,1	-0,57	725 489	732 110	0,01
			-54,4	-23,1	-0,57	1 988	209	-0,90
			-54,4	-23,1	-0,57	-349	-2 971	7,51
			-54,4	-23,1	-0,57	-994	-2 658	1,68
			-54,4	-23,1	-0,57	52 216	54 420	0,04
			-54,4	-23,1	-0,57	13 215	15 403	0,17

IV. الديون الخارجية

4.1 مخزون الدين الخارجي

يقدر الدين الخارجي على موريتانيا، باستثناء الديون القديمة المتراكمة، بحوالي 1,4 مليار دولار⁽²⁾ وهو يمثل 49% من الناتج الداخلي الخام. وقد سجل زيادة بنسبة 13,20% مقارنة بمستواه عام 2006 رغم التخفيف التكميلي الذي منحته الصين بمبلغ 57 مليون دولار أمريكي. وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى السحوبات المسجلة في إطار التعاون متعدد الأطراف والتي مثلت 66% من الموارد المعبأة خلال تلك السنة.

أما الدين حديث العهد فيغلب عليه طابع تعددية الأطراف. وتمثل هذه الفئة من المديونية 63,7% من مخزون الديون. وتتوزع المديونية حسب طبيعة الدائنين على النحو التالي:

دين متعدد الأطراف

869,16
307,50
202,70
94,40
71,90
192,50

- الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية العربية
- وكالة التنمية الدولية (البنك الدولي)
- البنك الإسلامي للتنمية
- البنك الإفريقي - الصندوق الإفريقي للتنمية
- آخرون

دين ثنائي (مليون دولار أمريكي)

495,25
77,80
417,45

نادي باريس
ديون ثنائية عربية

(2) - ديون ليبيا تم تقديرها بنسبة نهاية المدة.

إطار رقم 2: الديون العالقة

رغم عمليات إلغاء الديون التي استفادت منها موريتانيا لا تزال الديون مستعصية الوفاء بسبب الديون القديمة المتراكمة التي تتألف من متأخرات تجاه الكويت وليبيا. وتعتبر هذه الديون بأنها قديمة أو عالقة لأن الدائنين لم يطالبوا بسدادها لعدة سنوات.

1- ديون الكويت

تتألف من ديون حكومية تم التعاقد بشأنها مع الهيئة العمومية المكلفة بالاستثمارات من جهة إضافة إلى ودائع لدى البنك المركزي من جهة أخرى.

أ- الديون الحكومية: وتتألف من قرضين:

- القرض الأول هو عبارة عن اتفاقية حول الجدولة تم التوقيع عليها عام 1980 ووعاؤها يتألف من متأخرات أصل رأس المال وفوائد القرض المقدم من الكويت لتمويل تعويضات مساهمي شركة ميفرما. وتتناول الاتفاقية 44 مليون دولار أمريكي.

- القرض الثاني: تم التوقيع عليه عام 1975 ويتعلق بتمويل مشاركة الشركة الوطنية للصناعة والمناجم "سنيم" في رأس مال شركة "ساميا". وبلغ السحب على القرض المذكور 4,75 مليون دولار هي عبارة عن متأخرات.

قدر تراكم هذه الديون، في نهاية 2007 بحوالي 904 مليون دولار منها ما يقارب 855 مليون كمتأخرات الفوائد نظرا إلى ارتفاع نسبة الفائدة على القرض الأول من جهة، ورسملة الفوائد من جهة أخرى.

ب - الودائع الكويتية: يتعلق الأمر بثلاث ودائع بمبلغ 10,2 مليون دينار كويتي أي 38 مليون دولار أودعها بنك الكويت المركزي لدى البنك المركزي الموريتاني ما بين 1975 و 1978 وبلغ متراكم هذه الديون في نهاية 2007 حوالي 98 مليون دولار منها 63 مليون كمتأخرات الفوائد.

2- الديون تجاه ليبيا

يتألف هذا الدين من ودائع على مرحلتين لدى البنك المركزي الموريتاني ومن قروض مقدمة إلى الدولة الموريتانية ما بين 1970 و 1980.

تم تقديم الودائع إلى البنك المركزي الموريتاني من 1973 إلى 1978 وبلغت 31,6 مليون دولار. بلغ متراكم الديون مستحقة الوفاء بموجب هذه الودائع في نهاية 2007 ما مجموعه 64 مليون دولار منها 32,4 مليون كمتأخرات الفوائد. أما ديون الدولة فقد بلغت في نهاية 2007 ما يقارب 26,2 مليون دولار منها 6,2 مليون كمتأخرات فوائد.

وعموما قدرت الديون لصالح ليبيا بحوالي 90,2 مليون دولار حسب الجانب الموريتاني.

وتتواصل المفاوضات مع الكويت وليبيا للتوصل إلى اتفاقيات تخفيف على غرار الديون الثنائية في إطار مبادرة تخفيف ديون الدول المثقلة بالمدونية.

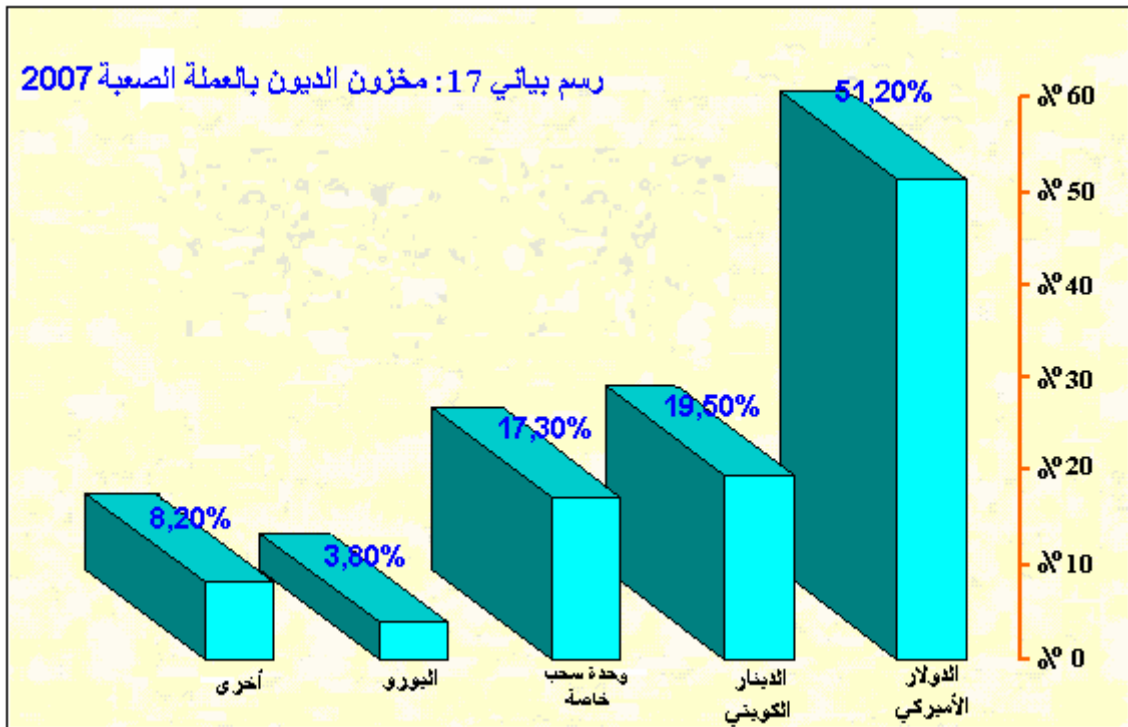
وقد سجلت الديون متعددة الأطراف ارتفاعا بنسبة 26,6% مقارنة بعام 2006 (694,4 مليون دولار أمريكي). وكانت الزيادة أقوى على مستوى القروض المقدمة من طرف البنك الدولي (وكالة التنمية الدولية والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية ومجموعة البنك الإفريقي وصندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي).

وعرفت ديون نادي باريس زيادة أقل اطرادا، حيث ارتفعت من 63 مليون دولار أمريكي عام 2006 إلى 77 مليون عام 2007 نتيجة القروض المقدمة من إسبانيا وفرنسا. أما مخزون ديون الأطراف الثنائية الأخرى فقد سجل على العكس انخفاضا بفضل إلغاء الديون من طرف الصين.

أما الديون العالقة المتراكمة فقد قدرت بتاريخ 2007/12/31 بمليار (1) مليار دولار. وهي تمثل متأخرات مطلوبة من كل من الكويت وليبيا. وتتواصل المفاوضات مع هؤلاء الدائنين وقد أحرزت تقدما لا يستهان به وخصوصا مع الكويت.

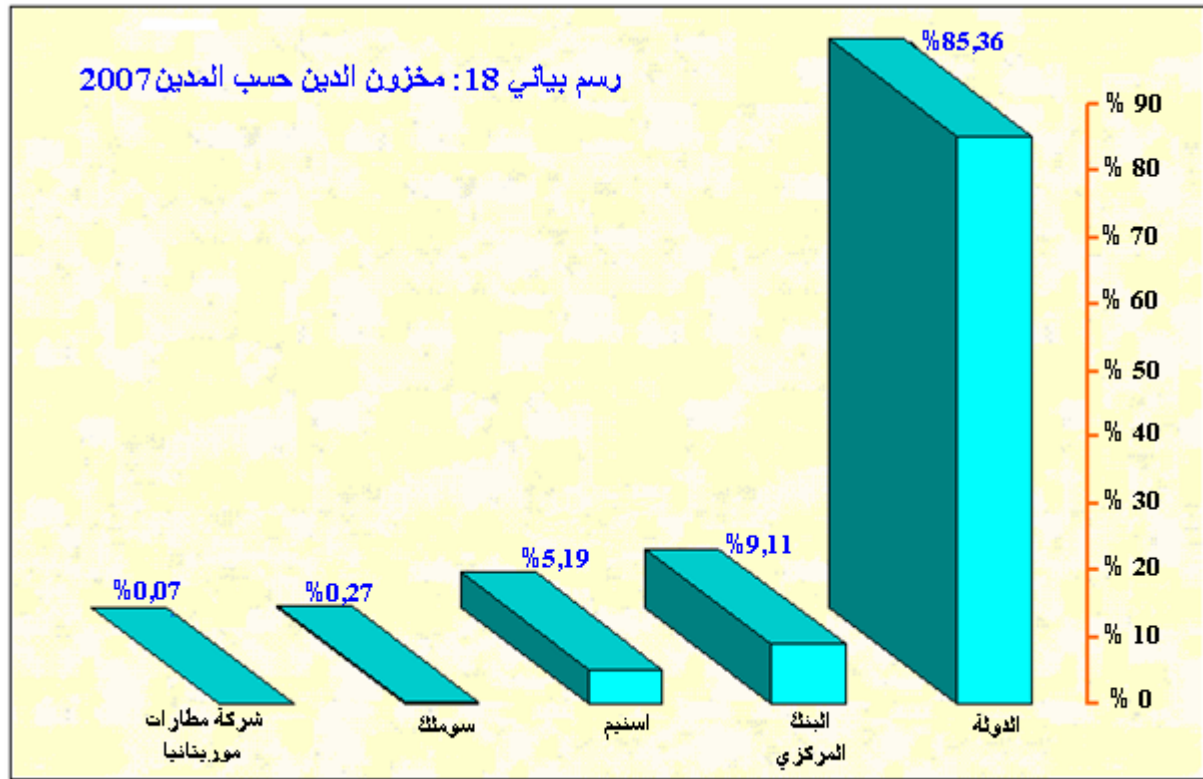
وبلغت قيمة الديون بعد تحيينها بنسبة 5% ما يقارب 2 مليار دولار. وبذلك، فإن مستوى الفائدة المسيرة هو بحدود 17% أي أن الدين يتميز بغلائه كنتيجة لحصة المتأخرات المتراكمة لحساب بعض الأطراف الثنائية العربية. وباستثناء الديون العالقة المتراكمة، فإن مستوى الفائدة المسيرة على مخزون الديون يقدر بـ 36,2%.

ويتبين من توزيع مخزون الدين الخارجي حسب العملات أن ثلاث عملات هي المسيطرة (الدولار الأمريكي، الدينار الكويتي، حقوق السحب الخاص) حيث تمثل 88% من إجمالي الدين. وهكذا، فإن الالتزامات بالدولار بلغت 51,2% منها 41,1% من المتأخرات. ويحتل كل من الدينار الكويتي وحقوق السحب الخاص على التوالي 19,5% و 17,3% من إجمالي الديون من العملة الصعبة. ولا تزال حصة اليورو من مجموع الدين ضعيفة نسبيا: 3,8%.



ولا يزال الاتجاه الذي لوحظ عام 2006، بخصوص بنية المديونية حسب الدائن بدون تغيير عام 2007. وتسيطر على مخزون الدين التزامات الدولة بحدود 85,4% من المجموع أي 2,1 مليار دولار. ويعزى سبب ذلك إلى عدم تسوية مشكلة المتأخرات.

وفي نهاية عام 2007، بلغت التزامات البنك المركزي تجاه الخارج حوالي 9,1% من إجمالي الدين أي 222,8 مليار دولار. أما التزامات الشركة الوطنية للصناعة والمناجم فقد كانت 5,2% أي 127 مليون دولار.

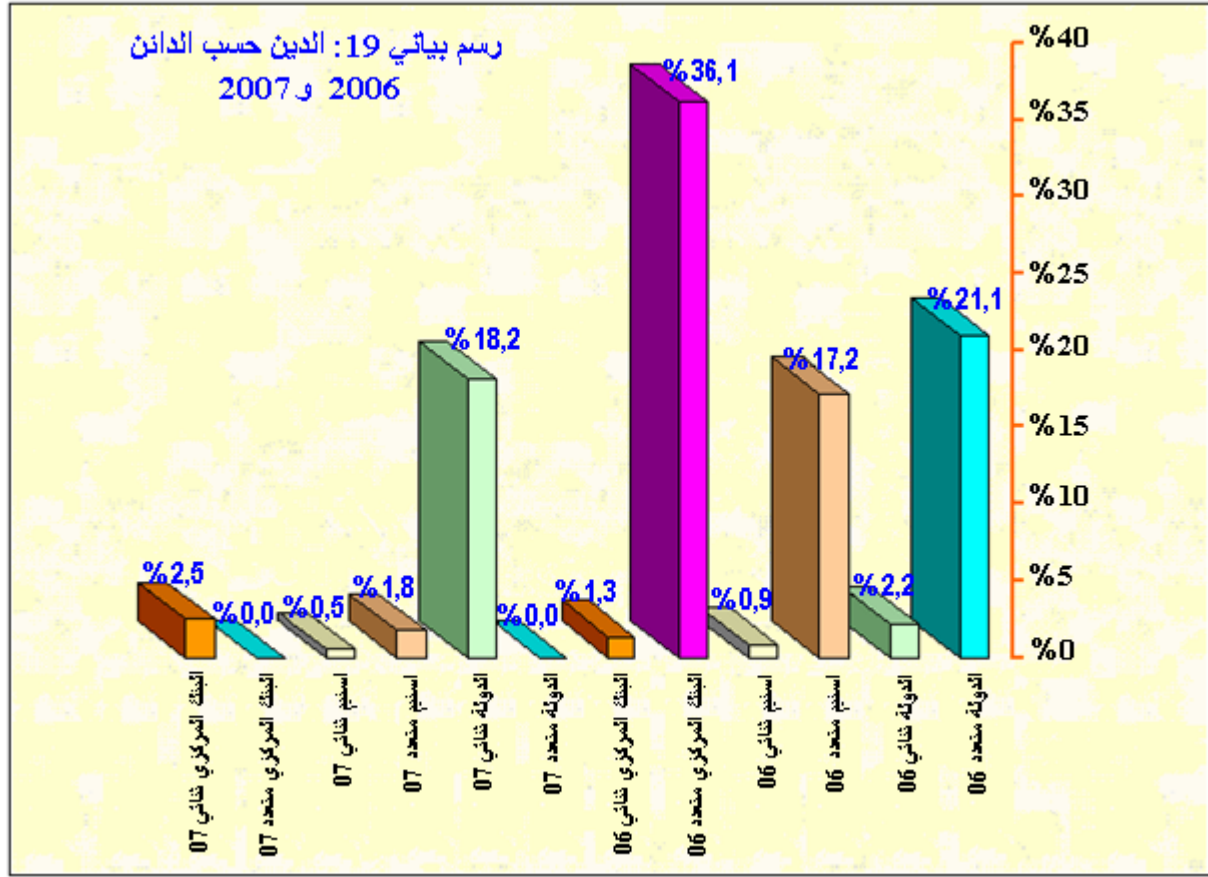


4.2 سداد خدمة الدين

في عام 2007، بلغت المدفوعات على أساس المديونية العمومية الخارجية 89,9 مليون دولار أي بزيادة 10 ملايين دولار مقارنة بعام 2006. ويعود سبب هذا التطور إلى سداد مبلغ 46,9 مليار دولار كدين قصير الأجل من قبل البنك المركزي الموريتاني لحساب البنك الإسلامي للتنمية أساساً. أما سداد خدمة الدين على المدى الطويل والمتوسط، فقد بلغ 43 مليون دولار منها 79% لحساب الهيئات الدولية.

وباستثناء سداد الديون على المدى القصير، فإن بنية عمليات السداد حسب فئة الدين وتوزيعه بين الدولة والبنك المركزي الموريتاني والشركة الوطنية للصناعة والمناجم تكون كالآتي:

- فيما يتعلق بديون الدولة، سجلت التسديدات لصالح الهيئات الدولية انخفاضا قدره 3 مليون دولار أمريكي حيث بلغت 18,2 مليون دولار مقابل 21 دولار أمريكي عام 2006.
- بلغت مدفوعات الشركة الوطنية للصناعة والمناجم 18,7 مليون دولار أي بانخفاض 1,5 مليون وتعلقت أساساً بالمديونية متعددة الأطراف لدى البنك الأوروبي للاستثمار ومجموعة البنك الإفريقي.
- تعلقت تسديدات البنك المركزي بالديون الثنائية بمبلغ 2,15 مليون دولار مقابل 1,3 مليون دولار عام 2006.

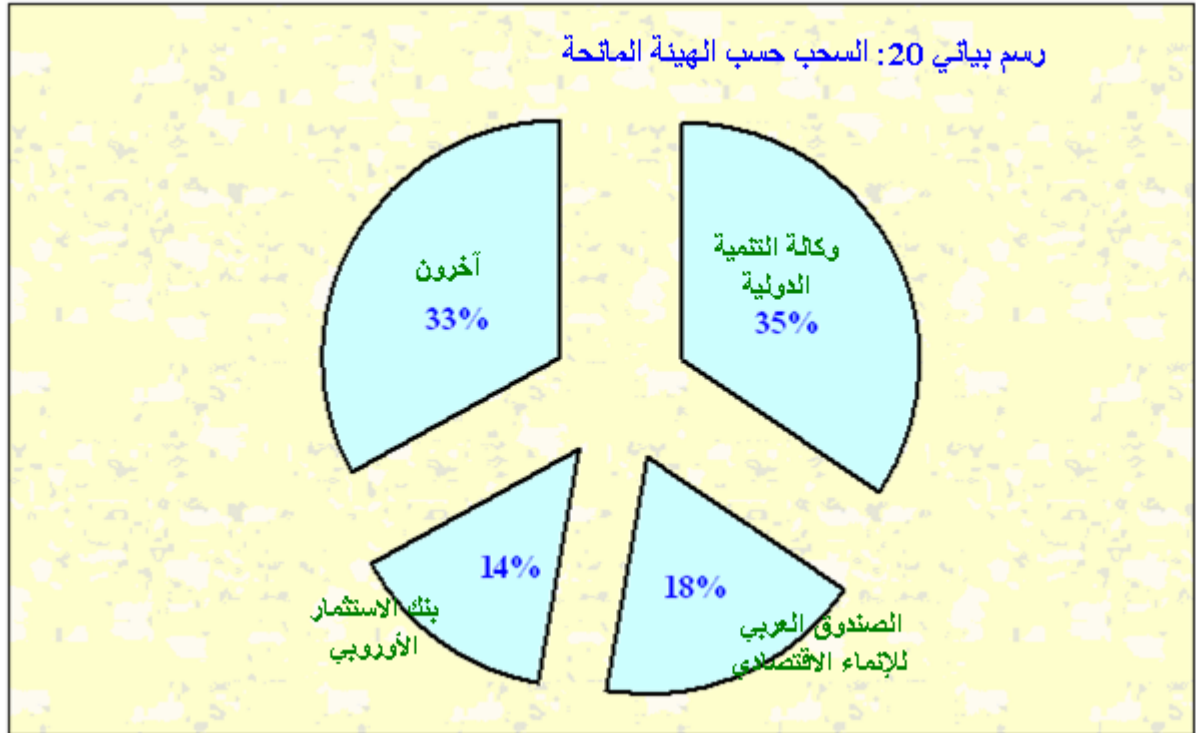


4.3 حالة السحوبات

في عام 2007، بلغت عمليات السحب على القروض الخارجية 197,2 مليون دولار أي بزيادة 83,40 مليون دولار مقارنة بعام 2006. ويبين توزيع السحوبات حسب الدائنين، سيطرة الموارد المعبأة بواسطة قروض وكالة التنمية الدولية والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنك الأوروبي للاستثمار:

- حصة عمليات السحب على القروض الممنوحة من قبل وكالة التنمية الدولية مثلت 34,5% أي 68,1 مليون دولار؛
- حصة عمليات السحب على القروض الممنوحة من قبل الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كانت 18,4% أي 36,6 مليون دولار؛
- الموارد التي تم سحبها على القروض المقدمة من قبل البنك الأوروبي للتنمية مثلت 14% أي 27,5 مليون دولار.

رسم بياني 20: السحب حسب الهيئة المانحة



من جهة أخرى، زادت السحوبات على الديون العمومية بنسبة 87% حيث ارتفعت من 73,8 مليون دولار أمريكي عام 2006 إلى 137,7 مليون دولار عام 2007، ومثلت 69,8% من الموارد المعبأة. ويبين الفرق بين الموارد المعبأة والتسديدات المدفوعة على أساس أصل الديون العمومية مستحقة الأداء تدفقا صافيا موجبا بقيمة 117,7 مليون دولار أمريكي.

وفيما يخص الشركة الوطنية للصناعة والمناجم والبنك المركزي الموريتاني، فقد بلغت مواردهما المعبأة على التوالي 35,2 مليون و 24,3 مليون أي نسبة 17,9% و 12,3% من جميع السحوبات على القروض الخارجية خلال عام 2007.

V. سوق الصرف

اعتبر استحداث سوق منظم للصرف بتاريخ 25 يناير 2007 منعطفا في سياسة الصرف في موريتانيا. وفي السابق، كان سعر الصرف تدار من قبل البنك المركزي الذي يعتمد سياسة تقنين العملات مع إعطاء الأسبقية للمواد الاستهلاكية الأساسية واستيراد الوقود.

ولم يكن أي من أسلوب تخصيص العملات من جهة، وتحديد قيمة صرف الأوقية من جهة أخرى، يسمح بالتخصيص المعقلن والشفاف للموارد. وكان رفع جميع القيود على سداد المعاملات الخارجية في أكتوبر 2006 وتسوية المتأخرات التجارية تجاه الخارج بمثابة الشروط المسبقة لفتح سوق الصرف الجديد.

وبلغت قيمة تعاملات هذا السوق خلال 11 شهرا من العمل، 563 مليون دولار. ويقوم الفاعلون بتحديد سعر الصرف بأنفسهم ولم يعد يحدد باتفاق البنوك. ومن جهة أخرى، فقد تقلصت آجال التعاملات إلى حد كبير (يوم واحد).

إطار 3: تقديم أسلوب عمل سوق الصرف

يتعلق الأمر بسوق يقع ضمن البنك المركزي الموريتاني الذي يسهر على حسن سيره ويضمن مراقبته ومتابعته. وهذا السوق مفتوح أمام البنوك التجارية والبنك المركزي لتقديم طلبات شراء أو بيع العملات، إما لحسابهم الخاص أو لصالح زبائنهم. وفي الوقت الحالي، لا يتدخل البنك المركزي في المرحلة الأولى سوى لحساب زبائنه. أما في المرحلة الثانية، فإنه يتدخل لضمان أهداف سياسته. وتتعقد جلسات تحديد سعر الصرف أربع مرات في الأسبوع. ويسمح لقاء العرض والطلب بتحديد سعر الصرف خلال الجلسة. ويستخدم سعر الصرف أيضا لتحديد السعر المرجعي للدولار الذي يعتمد كعملة محورية. وتحدد نسب الصرف المرجعية للعملات الأخرى اعتمادا على هذا السعر وعلى قيمة كل منها قياسا إلى الدولار في السوق العالمي. ومنذ البداية، كان السوق يتعامل بالدولار دون غيره قبل إدخال اليورو في التعاملات اعتبارا من يوليو 2007. وتلتزم البنوك بأن تنقل إلى السوق أي طلبية شراء أو بيع يتقدم بها زبون بخصوص مبلغ يساوي أو يفوق 100.000 دولار أمريكي (أو ما يعادله من اليورو). أما الطلبات التي تتعلق بمبلغ يتراوح بين 50.000 و 100.000 دولار أمريكي (أو ما يعادله من اليورو)، فإنها تحال إلى السوق عندما يطلب الزبون ذلك. وفي الوقت الحالي تشمل تعاملات السوق فقط العمليات النقدية. أما التعاملات الأخرى (عمليات الغطاء الآجلة، أو عمليات السيولة بالعملات) فسيتم إدخالها لاحقا. ولهذا الغرض، فقد وضع تحت تصرف السوق المذكور مكتب مجهز بالحواسيب المربوطة بخادم، وبما يستجيب للقواعد المتعارف عليها بالنسبة لهذا النوع من العمليات.

5.1 عمليات سوق الصرف

شراء العملات

بلغ الطلب على العملات في سوق الصرف عام 2007 ما مجموعه 569 مليون دولار أمريكي. وقد تمت الاستجابة له بنسبة 99% أي 563 مليون دولار منها 493 مليون (78%) اشترتها البنوك التجارية وقام البنك المركزي الموريتاني بشراء البقية.

وكمعدل شهري، فإن مشتريات البنوك زادت على الضعفين، حيث انتقلت من 23,28 مليون دولار أمريكي في النصف الأول من 2007 إلى 58,81 مليون في النصف الأخير من نفس السنة.

ويبين توزيع عمليات الشراء حسب البند عام 2007 أن أقل قليلا من ثلث (32,3%) المشتريات قد خصص للحصول على مواد أساسية مقابل 26,9% للمنتجات النفطية و 21,9% أعيد شراؤها من طرف البنك المركزي الموريتاني.

الجدول رقم 6: التوزيع حسب البند لشراء العملات في سوق الصرف 2007

النصف الأول 2007		النصف الثاني 2007		المجموع 2007		البيان
المبلغ	الحصة (%)	المبلغ	الحصة (%)	المبلغ	الحصة (%)	
61.790.000	53,80%	120.012.613	30,80%	181.802.613	32,30%	منتجات أساسية
15.270.000	8,80%	136.342.149	35,00%	151.612.149	26,90%	منتجات نفطية
15.200.000	8,80%	12.088.216	3,10%	27.288.216	4,90%	كلىنكر والإسمنت
1.930.000	1,10%	17.245.127	4,40%	19.175.127	3,40%	اتصالات
400.000	0,20%	795.592	0,20%	1.195.592	0,20%	مباني وأشغال عامة
5.230.000	3,00%	3.603.206	0,90%	8.833.206	1,60%	سداد الديون
8.840.000	5,10%	6.590.000	1,70%	15.430.000	2,70%	مركز الصرف
2.990.000	1,70%	10.598.335	2,70%	13.588.335	2,40%	فائض الإيرادات
0	0,00%	302.421	0,10%	302.421	0,10%	مؤسسات مالية
0	0,00%	790.000	0,20%	790.000	0,10%	الصيد
4.770.000	2,80%	14.788.625	3,80%	19.558.625	3,50%	أخرى
116.420.000	67,40%	323.156.284	82,90%	439.576.284	78,10%	المجموع بدون تدخلات البنك المركزي
56.400.000	32,60%	66.627.895	17,10%	123.027.895	21,90%	تدخلات البنك المركزي
172.820.000	100,00%	389.784.179	100,00%	562604.179	100,00%	المجموع

الجدول رقم 7: توزيع الشراء حسب العملة الصعبة

العملة الصعبة	بعد بدء التعامل باليورو		سنة 2007	
	المبالغ بالدولار	الحصة (%)	المبالغ بالدولار	الحصة (%)
اليورو	35 391 673	10,50%	35 391 673	6,30%
الدولار	302 802 506	89,50%	527 212 506	93,7%
المجموع	338 194 179	100,00%	562 604 179	100,00%

ويدل ضعف حجم التعامل باليورو في هذا السوق على هيمنة الدولار على المبادلات التجارية الموريتانية.

بيع العملات

بلغت المبيعات من العملات في سوق الصرف لعام 2007، ما مجموعه 104,73 مليون دولار أمريكي أي 18,6% من مجموع المبيعات. وقد كانت البقية من نصيب البنك المركزي إما لحسابه الخاص أو لحساب الزبناء بما في ذلك 175,44 مليون للشركة الوطنية للصناعة والمناجم.

وبوجه عام، كانت مبيعات النصف الثاني من عام 2007 أهم لأنها بلغت 389,78 مليون دولار مقابل 172,82 مليون دولار في النصف الأول، وكمتوسط شهري كانت المبيعات 34,56 مليون في النصف الأول و 64,96 مليون في النصف الثاني.

وبالنسبة للبنوك، زاد المتوسط الشهري من 2,24 مليون دولار في النصف الأول إلى 15,59 مليون دولار في النصف الثاني.

الجدول رقم 8: توزيع بيع العملات في سوق الصرف حسب البند لعام 2007

مجموع 2007		النصف الثاني من 2007		النصف الأول من 2007		البند
الحصة (%)	المبلغ	الحصة (%)	المبلغ	الحصة (%)	المبلغ	
8,1%	45 575 413	11,2%	43 525 413	1,2%	2 050 000	الصيد
8,0%	44 755 413	11,0%	42 705 413	1,2%	2 050 000	- الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك
0,1%	700 000	0,2%	700 000	0,0%	0	- أنواع السطح
0,0%	120 000	0,0%	120 000	0,0%	0	- التقليدي
0,0%	0	0,0%	0	0,0%	0	- مخازن تجهيزات الصيد
3,4%	18 854 240	2,6%	10 164 240	5,0%	8 690 000	مركز الصرف
0,5%	2 969 320	0,8%	2 969 320	0,0%	0	مواصلات
1,2%	7 013 449	1,8%	7 013 449	0,0%	0	بناء - أشغال عامة
0,4%	2 410 000	0,6%	2 410 000	0,0%	0	الشركات النفطية
0,2%	1 310 000	0,3%	1 310 000	0,0%	0	- وودسايد
0,1%	700 000	0,2%	700 000	0,0%	0	- الشركة الموريتانية للمحروقات
0,1%	400 000	0,1%	400 000	0,0%	0	- شركات نفطية أخرى
33,5%	188 280 000	29,8%	116 180 000	41,7%	72 100 000	الشركات المنجمية
31,2%	175 440 000	26,6%	103 500 000	41,6%	71 940 000	- سنيم
1,7%	9 600 000	2,5%	9 600 000	0,0%	0	- شركة معادن أكجوجت
0,6%	3 240 000	0,8%	3 080 000	0,1%	160 000	- تازيازت
0,1%	468 120	0,1%	468 120	0,0%	0	الإيداع
0,0%	230 000	0,1%	230 000	0,0%	0	- الصيد
0,0%	238 120	0,1%	238 120	0,0%	0	- التجاري
2,8%	15 902 816	4,0%	15 602 816	0,2%	300 000	آخرون
0,5%	3 000 000	0,8%	3 000 000	0,0%	0	- السياحة
0,9%	5 069 652	1,2%	4 769 652	0,2%	300 000	- المؤسسات المالية
1,4%	7 833 164	2,0%	7 833 164	0,0%	0	- قطاعات أخرى
50,0%	281 473 358	50,9%	198 333 358	48,1%	83 140 000	مجموع خارج تدخلات البنك المركزي
50,0%	281 130 821	31,1%	89 680 000	51,9%	89 680 000	تدخلات البنك المركزي
100,0%	562 604 179	82,0%	288 013 358	100,0%	172 820 000	المجموع

الجدول رقم 9: توزيع البيع حسب العملة الصعبة

سنة 2007		بعد بدء التعامل باليورو		العملة الصعبة
الحصة (%)	المبالغ بالدولار	الحصة (%)	المبالغ بالدولار	

اليورو	20 177 408	%6,00	20 177 408	%3,60
الدولار	318 016 771	%94,00	542 426 771	%96,40
المجموع	338 194 179	%100,00	562 604 179	%100,00

إن هيمنة الدولار بالنسبة للتعامل بالعملات في موريتانيا والتي لوحظت في مجال مشتريات سوق الصرف، قد تأكدت كذلك على مستوى مبيعات العملات.

5.2 تطور نسبة الصرف

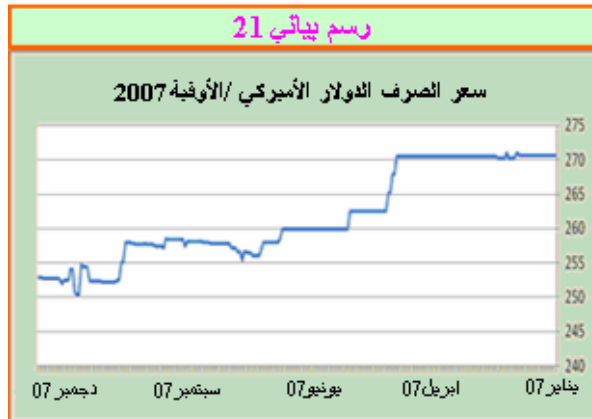
كمتوسط سنوي، ارتفعت قيمة الأوقية قياسا إلى الدولار والين الياباني على التوالي بنسب 3% و 4% عام 2007. وبالمقابل، انخفضت قيمة الأوقية بنسبة 5,2% بالمقارنة مع اليورو.

متوسط سعر صرف العملات مقارنة بالأوقية

العملة	2006	2007	التغير بـ %
1 دولار	268,6	260,63	-3,0
1 يورو	337,52	355,21	5,2
1000 ين ياباني	2298,1	2206,26	-4,0

بالنسبة لسعر الصرف في نهاية الفترة، هبطت قيمة الأوقية بـ 3,5% قياسا إلى اليورو. وبالمقابل ارتفعت قيمتها بنسبة 6,6% مقارنة بالدولار و 2,5% مع الين الياباني.

كما أن مرونة سياسة الصرف مكنت من تخفيف تأثير تقلبات العملات في أسواق الصرف الدولية كما سمحت بالحفاظ على قدرة الاقتصاد على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية كما يتبين ذلك من الهبوط الذي سجله سعر الصرف الفعلي الحقيقي.



بالقياس إلى الدولار الأمريكي ظل سعر صرف الأوقية يتجه نحو الارتفاع عبر زيادة مطردة حيث انتقل من 270,61 أوقية للدولار بتاريخ 2 يناير إلى 252,88 أوقية في 2007/12/31.

وإزاء اليورو، سجل سعر صرف الأوقية تطورا منتظما تميز بالتأرجح بين الانخفاض والارتفاع. ومع بداية السنة، كان السعر بمستوى 359,26 أوقية لليورو لترتفع نسبة الصرف بـ 2,6% وتبلغ

349,84 أوقية لليورو بتاريخ 17 يناير. ثم انقلب الاتجاه لتتخفض بنسبة 5,2% وتصبح 368,01 أوقية بتاريخ 23 إبريل. وبعد ذلك، ارتفعت قيمة الأوقية من جديد بنسبة 6,1% لتصل إلى 345,45 يوم 14 يونيو قبل الهبوط مجددا بنسبة 3,3% لتكون 356,94 يوم 24 يوليو، يليه ارتفاع بنسبة 3,4% أي 344,69 أوقية/يورو يوم 20 أغسطس. ومنذ ذلك، شهدت قيمة الأوقية مرحلة انخفاض بنسبة 6,9% لنتهي عام 2007 بقيمة 368,56 أوقية/يورو.

VI. المالية العامة

قاد التغيير الحكومي في شهر إبريل 2007 وما آل إليه من إعادة تنظيم القطاعات الوزارية إلى تعليق تنفيذ الأمر القانوني المتضمن قانون المالية الأصلي لعام 2007. وقد تم إصدار مرسوم سلفة في مرحلة أولية قبل إعداد قانون المالية المعدل وإحالته في شهر سبتمبر 2007 إلى البرلمان الجديد المنبثق عن الانتخابات للمصادقة عليه.

وقد سمح قانون المالية المعدل بمراعاة الانخفاض الكبير في عائدات النفط وكذلك النفقات الإضافية البالغة 15 مليار أوقية. وتعادل تلك النفقات تسيير المؤسسات الديمقراطية المنتخبة حديثا إضافة إلى التكاليف المترتبة على إعادة رسم مهام بعض القطاعات الوزارية ومواجهة بعض النفقات ذات الأولوية.

ورغم انخفاض العائدات النفطية التي كانت متوقعة وزيادة الإنفاق في إطار قانون المالية المعدل، فقد أبقى قانون المالية الجديد على عجز الميزانية الذي سبق أن أقره قانون المالية الأصلي. وعليه، كان يلزم بذل مجهود إضافي في مجال تحصيل الإيرادات الضريبية (8 مليار أوقية) ومتابعة الإيرادات غير الضريبية بشكل أفضل (3,7 مليار أوقية) وتخفيض الإنفاق على السلع والخدمات بمبلغ 2 مليار أوقية وتأجيل تنفيذ نفقات الاستثمار بما يعادل 2 مليار. وقد تواكب مجهود تعبئة الإيرادات مع عدد من الإصلاحات منها إدخال رقم خاص بكل من المكلفين بالضرائب وكذلك تقليص الإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة والحقوق التعريفية لبعض المواد الأساسية.

وكان دمج وزارة المالية مع وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية ضمن وزارة الاقتصاد والمالية من أبرز الإصلاحات التي عرفها قطاع المالية العامة سنة 2007. ويدخل هذا الإصلاح في إطار وحدة الميزانية التي أصبحت مطلبا أساسيا في محيط ديمقراطي ومع استكمال إسناد الأمر بالصرف إلى عموم الوزارات. وقد تصاحب مع اللامركزية تعميم النظام المعلوماتي المسمى "رشاد" الذي زود ببرنامج للدفع يوجد لدى الخزنة العامة مما أدى إلى استكمال سلسلة الإنفاق وربط حسابات الدولة بواسطة نظام آلي.

وقد تم إعداد إطار للميزانية على المدى المتوسط حيث مثل أساسا للتفاوض مع الهيئات المانحة في إطار المجموعة الاستشارية التي اجتمعت في باريس في شهر دجمبر 2007. وأكد شركاء التنمية بهذه المناسبة التزامهم بتمويل برنامج الحكومة بحدود 2,1 مليار دولار للفترة 2008 – 2010.

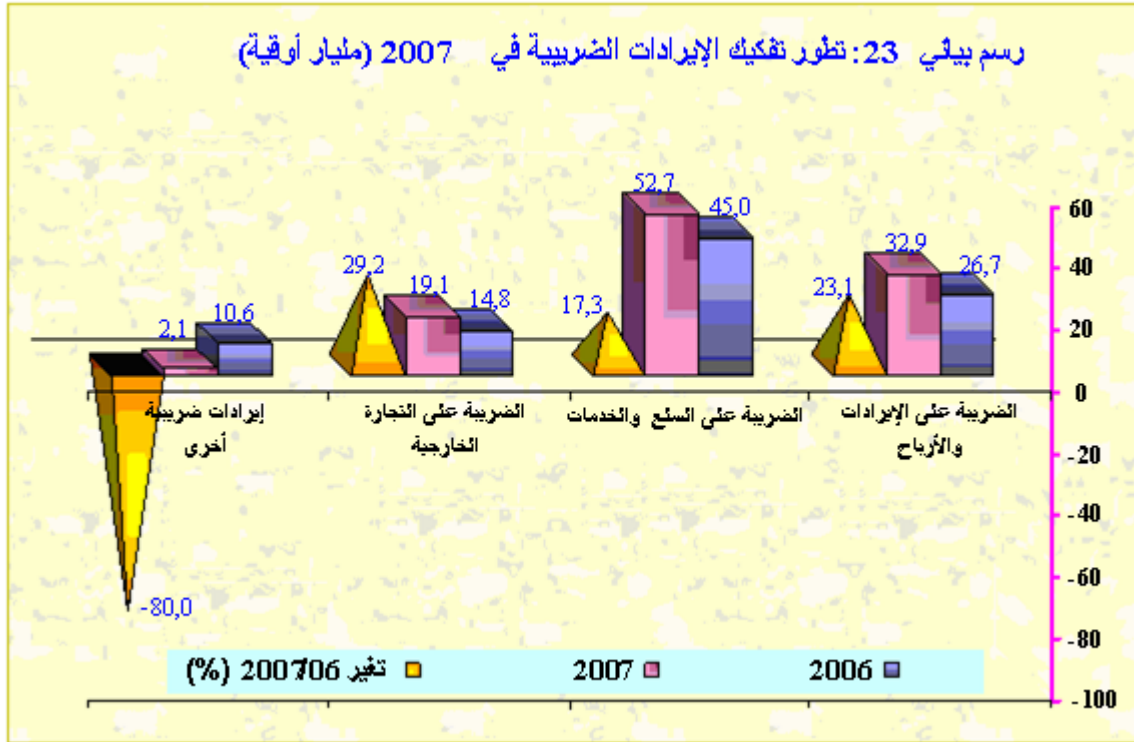
أما فيما يخص تنفيذ الميزانية لعام 2007، فقد كانت عموما متطابقة مع التوقعات. وقد تم الإبقاء على عجز الميزانية بحدود 2,3% من الناتج الداخلي الإجمالي بدون النفط طبقا لقانون المالية المعدل، وقد تمت تسوية متأخرات 2006. أما الديون قيد السداد لغاية 31 دجمبر 2007 فكانت بمستوى ضعيف (أقل من 500 مليون أوقية).

6.1 موارد الميزانية

بلغت موارد الميزانية (بدون الهبات) 189 مليار أوقية أي أنها تقل بـ 11,7% عن 2006 بفعل هبوط العائدات النفطية التي تراجعت من 60,5 مليار عام 2006 إلى 19,9 مليار فقط عام 2007.

الإيرادات الضريبية

تزايدت العائدات الضريبية للدولة بنسبة 10,1% عام 2007 حيث بلغت 106,9 مليار أوقية. وكانت هذه الزيادة من الأهمية بحيث جاءت بعد زيادة 27,8% المسجلة في العام السابق. ورغم زيادة الموارد الضريبية، فقد تراجع الضغط الجبائي عام 2007 إلى 15,9% بعد أن كان 17,2% في العام السابق.

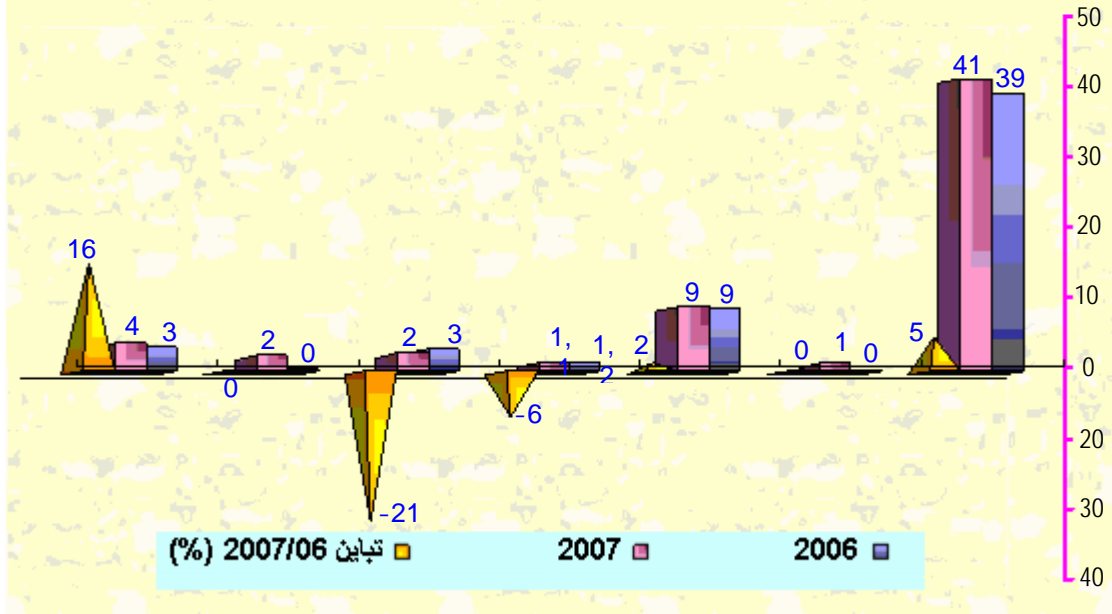


وبالرغم من تخفيض نسبة الضريبة الجزافية الدنيا من 4 إلى 3,5% فقد تزايدت الإيرادات الناتجة عن ضريبة الدخل والأرباح بـ 23,1% حيث بلغت 32,9 مليار أوقية. ويأتي هذا الأداء نتيجة الإصلاح الذي أدخل في نهاية 2006 على النظام العام للمحاسبة العمومية. وتجسد ذلك في إسناد مسؤوليات أوسع إلى الإدارة العامة للضرائب في مجال التحصيل وإخضاع ضرائب كانت تابعة للإدارة العامة للخزانة إليها.

بعد طفرة بنسبة 31,6% عام 2006 تعود إلى الانتقال إلى التخليص الجمركي اعتمادا على القيمة التجارية، تم من جديد توسيع الرسوم على السلع والخدمات بنسبة 17,3% عام 2007 لتبلغ 52,7 مليار أوقية. ويصدق الشيء ذاته على رسوم التجارة الدولية التي عرفت زيادة 29% عام 2007.

أما الإيرادات الضريبية الأخرى، فقد تقلصت بأكثر من 80% مقارنة مع مستواها عام 2006 حيث كانت تشمل التحصيل على متأخرات المؤسسات العمومية البالغة 6,1 مليار أوقية.

**المخطط رقم 24: تطور تفكيك الإيرادات غير الضريبية في 2007
(بمليارات الأوقية)**



ومن جانبها، بلغت الإيرادات غير الضريبية 62,2 مليار أوقية أي بزيادة 10,3%، حيث يعود ذلك جزئياً إلى زيادة 5,1% الإيرادات المتأتية من قطاع الصيد التي بلغت 38,7 مليار أوقية⁽³⁾ ولم يسجل مقسوم أرباح المؤسسات العمومية التي تمثل حصة الشركة الوطنية للصناعة والمناجم منها 90%، أي تطور يذكر وبلغت في مجملها 9,1 مليار أوقية بدل 9 مليار عام 2006.

وبخصوص الإيرادات الرأسمالية، فقد ارتفعت من 0,2 مليار عام 2006 إلى 2,2 مليار عام 2007 نتيجة بيع القطع الأرضية. أما الإيرادات غير الضريبية الأخرى فقد عرفت زيادة 16% وهي تعود في الأساس إلى إيرادات حساب التحويل الخاص الناتجة جزئياً عن التمويلات الخارجية.

الهبات

في عام 2007، بلغت الهبات 16,3 مليار أوقية بدل 252,6 مليار عام 2006. ويعود اتساع الهبات عام 2006 إلى إلغاء المديونية بما يعادل 240,9 مليار أوقية. وباستثناء إلغاء الديون، فإن الهبات بلغت 14 مليار أوقية بدل 5,9 مليار عام 2006 أي بزيادة 8,1 مليار كنتيجة للهبات المقدمة إلى المشاريع في إطار تمويل ميزانية الاستثمار المدعومة من جهة وللمنحة غير المعوضة التي قدمتها دولة الكويت والبالغة 3 مليار أوقية.

الإيرادات النفطية

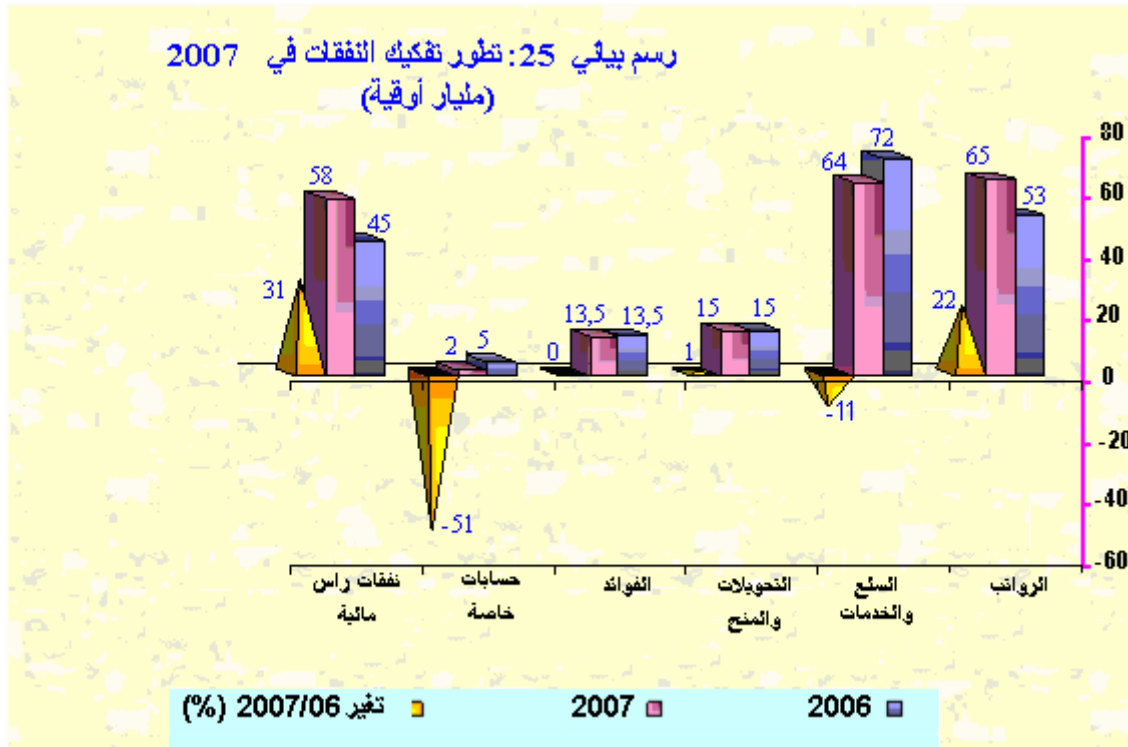
سجلت عائدات النفط انخفاضا حادا عام 2007 حيث تراجعت إلى 19,9 مليار بعد أن كانت 60,5 مليار عام 2006. ويعود الانخفاض ليس فحسب إلى هبوط الإنتاج وإنما أيضا لكون الدولة قد تلقت

(3) بما في ذلك أتوات الصيد المدفوعة من قبل الاتحاد الأوروبي.

علاوة خاصة بمبلغ 26 مليار أوقية (100 مليون دولار) من طرف شركة Woodside. وقد بلغ متوسط الإنتاج 15.000 برميل يوميا بدل 36.000 برميل عام 2006. وقد تم تعويض هذا الانخفاض في إنتاج بزيادة 10,6% في الأسعار.

نفقات الميزانية

بلغت النفقات والقروض الصافية 217,9 مليار عام 2007 حيث سجلت زيادة 5,6% مقارنة مع مستواها عام 2006. وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع نسبة 31,2% في نفقات التجهيز، أما النفقات الجارية فلم تسجل سوى زيادة 0,9%.



وبخصوص النفقات الجارية، فقد بلغت 159,4 مليار أوقية عام 2007 أي بزيادة 0,9% من سنة إلى أخرى. وقد تم تعويض زيادة النفقات المتعلقة بالرواتب والأجور والبالغة 64,6 مليار أوقية، بانخفاض يعادل 10,9% في نفقات السلع والخدمات. وقد بلغت هذه الأخيرة 63,8 مليار أي بانخفاض قدره 7,8 مليار مقارنة بمستواها عام 2006. ومن جانبها تميزت التحويلات والفوائد المترتبة على خدمة الدين بالاستقرار عام 2007 حيث بلغت على التوالي 15,2 مليار و 13,5 مليار أوقية. أما النفقات على حسابات التحويل الخاص، فقد انخفضت بأكثر من النصف لتستقر عند 2,3 مليار بدل 4,8 مليار عام 2006 بعد دخول المشاريع الممولة بهذا الأسلوب في مراحلها النهائية.

وبدورها عرفت نفقات التجهيز والقروض الصافية تطورا بنسبة 31,2% حيث بلغت 58,5 مليار أوقية مقابل 44,6 مليار في السنة السابقة وتعود هذه الزيادة في نفقات التجهيز أساسا إلى الانطلاق الفعلي لأشغال مشروع أفطوط الساحلي.

رصيد الميزانية

تحسن رصيد الميزانية الأساسي، بدون النفط ، كما كان متوقعا حيث انتقل من عجز بمبلغ 24,4 مليار أوقية أي 4,3% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى عجز 15,8 مليار أي 9,3% من نفس الناتج. وبالمقابل، فإن رصيد الميزانية الإجمالية بدون الهبات قد تدهور نتيجة هبوط العائدات النفطية حيث انتقل من فائض بمبلغ 7,6 مليار أو 1,3% من الناتج الداخلي الإجمالي عام 2006 إلى عجز بمبلغ 28,9 مليار أي 4,3% من نفس الناتج عام 2007. وباحتساب الهبات، فإن عجز الميزانية يصبح 12,6 مليار أو 1,9% من الناتج الداخلي الإجمالي عام 2007.

تمويل الميزانية

أدى انخفاض العائدات النفطية وما صاحبها من أرصدة دائنة لحساب المؤسسات العمومية لدى الخزينة وانخفاض المتأخرات الداخلية إلى زيادة اللجوء إلى سوق أدونات الخزينة.

وقد نجم اللجوء المتزايد إلى أدونات الخزينة، لردم العجز في الموارد نتيجة انخفاض العائدات النفطية عن زيادة في استدانة الدولة لدى البنوك التجارية. وقد قامت هذه الأخيرة بزيادة مخزونها من أدونات الخزينة بما يقارب 8 مليار أوقية عام 2007 في الوقت الذي تزايد رصيد المكتتبين غير المصرفيين في هذه الأدونات بمبلغ 5,5 مليار. وبوجه عام، زادت المديونية الداخلية الصافية للدولة بمبلغ 3 مليار أوقية، مع انخفاض المتأخرات الداخلية بـ 10,2 مليار أوقية.

وقد بلغت الموارد الناتجة عن القروض المعبأة من قبل الدولة عام 2007، لتمويل ميزانية الاستثمار المدعمة 18,6 مليار أوقية. ويمكن مقارنة الرقم بالوضع عام 2006. وبالنظر إلى التسديدات الرأسمالية البالغة 9,2 مليار، فإن القروض الخارجية الصافية نجمت عن دخول رساميل بمبلغ 9,4 مليار أوقية.

وبوجه عام فإن التمويل الخارجي الصافي مع مراعاة تراكم 2,2 مليار لدى الصندوق الوطني لعائدات المحروقات وتمويل استثنائي بمبلغ 8,1 مليار، قد بلغ 15,1 مليار أوقية.

VII. النقود

7.1 السياسة النقدية

ظل البنك المركزي يسعى، من خلال سياسته النقدية، إلى التحكم في التضخم وفقا لنظامه الأساسي الجديد الذي اعتمد في يناير 2007. ويخوله هذا النظام مسؤولية أساسية تتمثل في استقرار الأسعار. وقد استحدث هذا النص الذي يعطي للبنك استقلالية أوسع في مجال السياسة النقدية، مجلسا للسياسة النقدية يرأسه المحافظ ويعهد إليه بتحديد السياسة النقدية للبنك.

إطار 4: النظام الأساسي الجديد للبنك المركزي

عرف الإطار المؤسسي للسياسة النقدية، في يناير 2007، إصلاحا عميقا مع إصدار ونفاذ الأمر القانوني المتعلق بالنظام الأساسي للبنك المركزي الموريتاني. ويكرس هذا النص استقلالية البنك المركزي ويوضح مهام المحافظ ويحدد الأهداف ويستحدث مجلسا للسياسة النقدية ويوضح علاقات البنك المركزي مع وزارة المالية. ويمنح النظام الأساسي للبنك المركزي مزيدا من الاستقرار والاستقلالية في مجال السياسة النقدية. وهكذا تم استحداث مجلس للسياسة النقدية عهد إليه بتحديد السياسة النقدية للبنك ويرأسه المحافظ ويضم المحافظ المساعد وخمسة أعضاء يعينون بمرسوم رئاسي. ويجتمع المجلس بدعوة من المحافظ مرة كل شهر على الأقل. وفي ختام لقائه يصدر محاضر تتضمن أهم القرارات التي يتخذها. ودون مساس بمأموريته الأساسية، يسهر البنك المركزي كذلك على استقرار النظام المالي وعلى الإسهام في تنفيذ السياسة الاقتصادية للحكومة. كما أن النظام الأساسي وهو يكرس استقلالية البنك المركزي أقر أيضا مبدأ عدم عزل المحافظ الذي يعين كما هو الحال بالنسبة للمحافظ المساعد بمرسوم رئاسي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة أو أكثر ولا يمكن عزله إلا في ظروف معينة وتمشيا مع إجراءات محددة. وفي مقابل هذه الاستقلالية، يجب على المحافظ أن يقدم تقريره السنوي إلى رئيس الجمهورية وإلى رئيسي الغرفتين. وفيما يخص علاقات البنك مع الدولة، فإن النظام الأساسي الجديد يقيد منح الأموال إلى الدولة بحدود لا تتجاوز 5% من الإيرادات العامة للخزانة العامة خلال السنة المالية السابقة على أن يخضع استخدامها لشروط محددة.

ولم تحل مواصلة سياسة استقرار الأسعار دون قيام السلطات النقدية بإضفاء المزيد من المرونة على شروط تمويل الاقتصاد وهو ما تجسد في القرار الذي اتخذته مجلس السياسة النقدية في أكتوبر 2007 بخفض نسبة خصم أدونات الخزينة التي تقوم مقام نسبة الخصم المعمول بها لدى البنك المركزي من 14 إلى 12%. وقد استهدف هذا القرار مواكبة جهود إنعاش النشاط الاقتصادي، خارج النفط، في ظرفية تميزت بضبط النفقات العمومية وإبطاء وتيرة التضخم (التي تراجعت من سنة لأخرى إلى 5,9% بعد أن كانت 8,8% في سبتمبر 2006) وبغياب أي توتر في السوق كما يدل على ذلك سعر الصرف في السوق الموازية حيث لم يعد مجديا منذ عام 2006.

وإذا كان تخفيض نسبة الخصم بنقطتين قد أدى تلقائيا إلى انخفاض بنفس القدر في نسبة الاستدانة، وهو سقف تطبقه البنوك على زبنائها بفعل تقييس هذا الأخير على الأول على أن يجري تقدير تأثير مثل هذا الإجراء على الكلفة الحقيقية للقرض عبر تطور نسبة الفائدة المستدانة المطبق من طرف البنوك على الزبناء. وقد تقلصت هذه النسبة بـ 129 نقطة بين شهري سبتمبر وديسمبر 2007 حيث استقرت على 19,49% اعتمادا على البيانات الصادرة عن البنوك. وقد تكون عوامل أخرى

ساهمت في مثل هذا الانخفاض ومنها تزايد مستوى السيولة المصرفية واتساع التنافس بين البنوك. ومهما يكن من أمر، فإن قرار البنك المركزي بتخفيض كلفة إعادة تمويل البنوك بنقطتين يعتبر في حد ذاته مؤشرا قويا إلى البنوك بأن السلطات النقدية تعمل على إضفاء المزيد من المرونة على شروط تمويل الاقتصاد.

وبعد انخفاض نسبة الخصم، استمرت السلطات النقدية في متابعة تطور الأسعار عن كثب للتجاوب مع أية ضغوط تضخمية محتملة مع قيامها، في نفس الوقت، بتحليل دقيق لتطور شروط البنوك وتجاوبها مع انخفاض نسبة الخصم وذلك من أجل التعرف على نحو أفضل على مسار التجارب مع القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية. وقد قامت كذلك بتوطيد متابعة وتحليل الظرفية الاقتصادية والمالية عبر فحص شهري لتطور المؤشرات الاقتصادية القطاعية بما يسمح بالتعرف على المخاطر التي تتهدد النشاط الاقتصادي والأسعار. وفي هذا الإطار، فإن نشرة شهرية لتحليل الأوضاع الاقتصادية والمالية وإصدارات أخرى تعالج مواضيع متميزة، يجري إعدادها من قبل مصالح البنك المركزي وتعتمدها لجنة السياسة النقدية والصرف قبل إحالتها إلى مجلس السياسة النقدية لتكون أساسا لمناقشاتها وقراراتها.

وقد لوحظت اتجاهات تضخمية في الربع الأخير من العام، غير أن مجلس السياسة النقدية لم ير أن من المناسب تشديد السياسة النقدية حيث أن مثل هذه الضغوط تنجم أساسا عن اضطرابات حدثت في الأسواق العالمية وأدت إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتعريفة الماء والكهرباء.

إطار رقم 5: مجلس السياسة النقدية

خلال عام 2007، تم تزويد البنك المركزي الموريتاني لأول مرة بمجلس للسياسة النقدية. وقد أنشئت هذه الهيئة بموجب الأمر القانوني رقم 07/004 الصادر بتاريخ 12 يناير 2007 المتضمن النظام الأساسي للبنك المركزي. ويتم اختيار الأعضاء على أساس كفاءتهم وتجربتهم المهنية الأكيدة في المجال النقدي أو الاقتصادي. ويتداول مجلس السياسة النقدية ويتخذ قراراته بكل استقلالية وفقا لقواعد السرية ولا يمكن التأثير عليه بأي تعليمات صادرة عن أي شخص أو كيان.

وقد عقد مجلس السياسة النقدية أو دورة له في شهر مارس 2007 وواصل نشاطه خلال العام وفقا للجدول الزمني الذي ينص عليه نظام البنك المركزي. وقد أصدر قرارات هامة في المجالات التنظيمية والنقدية والمصرفية ومن بينها:

- ◀ نظام داخلي وتنظيم داخلي للعمل مع إقرار خطة عمل سنوية؛
- ◀ نصوص تتعلق بتنظيم وسير السوق النقدي ونصوص تطبيقية للأمر القانوني 07/05 المتضمن تنظيم مؤسسات التمويل الصغيرة؛
- ◀ معايير منح الاعتمادات للبنوك الجديدة في موريتانيا والمصادقة الفعلية على 3 اعتمادات؛
- ◀ إقامة صندوق لضمان الودائع لدى البنوك الموريتانية؛
- ◀ إعداد برنامج تدريجي لتوطيد رأس المال الخاص الصافي للبنوك ليلبغ الحد الأدنى القانوني وهو ستة مليارات أوقية بحلول 2010/12/31؛
- ◀ مراجعة باتجاه التخفيض لسقف وديعة استيراد البضائع والنسبة التوجيهية التي يطبقها البنك المركزي وعلى الصعيد العملي، تم وضع لجنة لتنسيق السياسات النقدية وسياسات الميزانية وهي تتألف من مسؤولين في البنك المركزي ووزارة الاقتصاد والمالية ويعهد إليها بإعداد التوقعات الأسبوعية والشهرية الخاصة بالسيولة المصرفية اعتمادا على تقدير العوامل المستقلة للسيولة. وتجتمع اللجنة أسبوعيا لتحديد حجم وأساليب التدخل في السوق النقدي.

وبخصوص إصدار أدونات الخزينة، فإن متوسط نسبة الفائدة المرجحة قد انخفضت بـ 70 نقطة عام 2007 إلى 11,39% رغم زيادة قدرها 36,5% في جاري أدونات الخزينة التي استقرت عند 54,6 مليار أوقية في نهاية 2007. ويقارب هذا الانخفاض في نسبة متوسط الفائدة المرجحة للأدونات نسبة الفائدة التوجيهية للبنك المركزي.

ومن جهة أخرى، فإن الإطار العملي للسياسة النقدية كان موضوع إصلاح تم اتخاذه عام 2007 باعتماد نظام جديد ودليل إجراءات جديد للسياسة النقدية يتميز باستحداث أدوات نقدية كأدونات البنك المركزي وإفادات الودائع أو سندات السيولة. ويهدف إنشاء أدونات البنك المركزي إلى توطيد الاستقلالية الفعلية للسياسة النقدية عبر السماح للبنك المركزي باستخدام سندات خاصة بقصد تنظيم السيولة المصرفية عوضا عن اللجوء إلى أدونات الخزينة كما كان الحال سواء بالنسبة للمناقصات الخاصة بأدونات الخزينة أو عمليات السوق المفتوح. غير أن البنك المركزي لم يلجأ إلى أدوناته عام 2007.

وفضلا عن خفض نسبة الخصم المركزية في أكتوبر 2007، من أجل تشجيع تمويل الاقتصاد لمواكبة إنعاش النمو الاقتصادي، فإن توجيه السياسة النقدية قد تطلب عددا من التدخلات في السوق النقدي لسحب السيولة الفائضة عبر عمليات بيع أدونات الخزينة أسبوعيا. وقد ساهمت تدخلات البنك المركزي في السوق النقدية كذلك في استيعاب جزء من هذه السيولة. أما معامل الاحتياطي الإلزامي فقد ظل مستقرا بـ 7%.

وفيما يخص تطور السيولة، فإن خزينة البنوك ظلت على مدار العام في حالة فائض هيكلي، حيث تمت تسويته بواسطة بيع أدونات الخزينة أسبوعيا. وقد تزايدت فوائض السيولة بشكل ملحوظ في الربع الأخير من السنة نظرا إلى تسارع تنفيذ قانون المالية وبوجه خاص، النفقات الاستثمارية بالموارد الداخلية التي اتسعت بشكل واضح في الربع الأخير من السنة. كما أن جاري أدونات الخزينة لدى البنوك زاد بنسبة 22% خلال الربع الأخير من السنة ليستقر عند 41,4 مليار أوقية في نهاية دجنبر 2007.

وفيما يتعلق بالأهداف النقدية المرسومة في عام 2007، فإن البرنامج النقدي سجل تطورا بنسبة 15,5% في الكتلة النقدية بمعناها الواسع (M2) تماشيا مع نسبة النمو المتوقعة في الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي خارج النفط بحدود 18% ومع سرعة التداول النقدي التي بلغت 3,2 أي ما يعادل مستواها عام 2006. وكان يتوقع أن ينجم عن زيادة الكتلة النقدية تزايد في القروض إلى الاقتصاد بمبلغ 22,5 مليار أوقية أي 14,6% إضافة إلى تحسن في العوائد الخارجية الصافية للنظام المصرفي التي بلغت 10,7 مليار أوقية.

7.2 المجاميع النقدية

في نهاية 2007، بلغ تطور الكتلة النقدية M2 18,9% مقابل 15,7% في السنة السابقة. وتتماشى هذه الزيادة التي تفوق الهدف المرسوم في بداية السنة وهو 15,5%، مع تطور الناتج الداخلي الإجمالي خارج النفط الذي زاد بنسبة 19,3%. وتجسدت على مستوى مكونات كتلة M2 في زيادة 3,8% لتداول النقود الورقية وفي تزايد الودائع تحت الطلب بنسبة 24,1% وفي تطور الودائع الآجلة بـ 38,8%.

وعلى مستوى الأرصدة المقابلة للكتلة M2، فإن هذا التطور نتج عن تحسن ملحوظ في العوائد الخارجية الصافية بالتزامن مع توسع بنسبة 19% في القروض إلى الاقتصاد وزيادة في القروض الصافية إلى الدولة بنسبة 8,6% وتزايد بـ 18,4% في البنود الصافية الأخرى.

7.2.1 الكتلة النقدية M2

لقد عرفت الكتلة M2 التي بلغت 211,6 مليار أوقية عام 2007 تطوراً تمثل في تسارع شبه النقود والبالغ 40,5 مليار أوقية مقابل 29,2 مليار عام 2006 أي بزيادة 38,8% وهي أسرع بكثير من زيادة 14,5% التي لوحظت في العام السابق.

الجدول رقم 10: بنية الكتلة النقدية
(مليار أوقية)

تغير (05/07)	2007	تغير (05/06)	2006	2005	
3,75%	68,92	35,30%	66,43	49,1	النقود الائتمانية
24,08%	102,13	4,00%	82,31	79,17	ودائع تحت الطلب
15,00%	171,06	16,00%	148,74	128,27	نقود (M1)
38,81%	40,5	14,30%	29,18	25,52	ودائع لأجل
18,91%	211,56	15,70%	177,92	153,79	نقود (M2)

لقد اتسعت كتلة M1 المؤلفة من الودائع تحت الطلب ومن النقود الائتمانية المتداولة بنسبة 15% متأثرة أساساً بالودائع تحت الطلب. وقد عرفت هذه الأخيرة ارتفاعاً بنسبة 24,1% لتستقر عند 102,1 مليار مقابل 82,3 مليار عام 2007. أما النقود الائتمانية المتداولة، فإنها لم تتجاوز 3,8% بعد أن عرفت زيادة بنسبة 35,2% عام 2006 نتيجة لتمويل الحملات الانتخابية على الأرجح.

وتتجسد هذه الحركة في عودة السيولة إلى النظام المصرفي ومن ثم، إلى الوضع الذي كان سائداً عام 2006 عندما كانت النقود المتداولة تمثل ثلث الكتلة النقدية.

7.2.2 الأرصدة المقابلة للكتلة النقدية

تميز تطور الأرصدة المقابلة للكتلة النقدية M2 بزيادة كبيرة في العائدات الخارجية الصافية وبدعم الاقتصاد وبارتفاع ملحوظ في الديون الصافية على الدولة. وبالعكس، فإن البنود الصافية الأخرى تميزت بتراجع ملحوظ.

الجدول رقم 11: أرصدة مقابلة للكتلة النقدية
(مليار أوقية)

التغير %	2007	2006	
1219,70%	12	0,9	موجودات خارجية صافية
8,60%	121,9	112,2	ديون صافية على الدولة
19,00%	183,2	153,9	دعم الاقتصاد
18,40%	105-	89,1-	بنود أخرى صافية

الكتلة النقدية	177,9	211,6	%18,90
----------------	-------	-------	--------

المصدر: البنك المركزي/إدارة الدراسات

العوائد الخارجية الصافية

سجلت العوائد الخارجية الصافية التي بلغت 12 مليار أوقية عام 2007، زيادة ملحوظة رغم كونها كانت أقل أهمية من عام 2006 أي 11,3 مليار مقابل 71,7 مليار. وكانت هذه الزيادة من الأهمية حيث أن عام 2006 تميز بدخول موارد استثنائية تعود بوجه خاص إلى بدء استغلال النفط وإلى دفع تعويض استثنائي من قبل شركة وودسايد وبيع رخصة للهاتف النقال.

ويعود التحسن في العوائد الخارجية الصافية لعام 2007 من جهة لانخفاض التزامات البنك المركزي بعد سداد خط القرض المستحق للبنك الإسلامي بقيمة 40 مليون دولار ومن جهة أخرى، إلى انخفاض التزامات البنوك التجارية الخارجية بعد استحداث وضع الصرف. وسمح تنويع بل تحسين عرض العملات عبر سوق الصرف بفضل زيادة إعادة رؤوس الأموال إلى الوطن من طرف الشركة الوطنية للصناعة والمناجم، من مواجهة الطلب دون المساس بالاحتياطي الخام للصرف لدى البنك المركزي حيث تزايد هذا الاحتياطي بشكل خفيف مقارنة بمستواه عام 2006.

القرض الداخلي

سجلت القروض الداخلية التي بلغت 305 مليار أوقية عام 2007، زيادة بنسبة 14,7% بدل انخفاض بلغ 12,2% في العام السابق ونتج هذا التطور عن توطيد الديون الصافية على الدولة وعمليات دعم الاقتصاد.

الديون الصافية على الدولة

سجلت الديون الصافية على الدولة عام 2007 زيادة بلغت 9,6 مليار أي 8,6% لتستقر عند 121,9 مليار. فقد كثفت الخزانة العامة لجوئها إلى النظام المصرفي عبر بيع أذونات لمواجهة انخفاض السحب على الصندوق الوطني لعائدات المحروقات وانخفاض كل من المتأخرات الداخلية والأرصدة الدائنة للمؤسسات العمومية. ونجمت هذه الوضعية عن زيادة قدرها 7,4 مليار أوقية في الديون الصافية للبنوك والبالغة 34,2 مليار، وعن انخفاض خفيف في الاستدانة لدى البنك المركزي (0,2- مليار أوقية).

دعم الاقتصاد

بلغت عمليات دعم الاقتصاد 183,2 مليار أوقية، مسجلة زيادة بنسبة 19% مقابل 7,2% في العام السابق. ويعكس هذا التسارع زيادة القروض إلى قطاعات المبانى والتجارة والخدمات.

VIII. سوق رؤوس الأموال

يتألف سوق رأس المال في موريتانيا من قطاعين عاملين هما سوق أدونات الخزانة وسوق ما بين البنوك.

وتبين أن سوق أدونات الخزانة، بحكم انتظام إصداراته وتزايد عدد المشاركين وحجم العمليات، بدأ يتغلغل في الممارسات المالية في بلادنا.

وبالمقابل، فإن السوق ما بين البنوك، رغم ما حصل من تحسن في عام 2007، يتعين عليه قطع المزيد من الخطوات إلى الأمام: فمن جهة لا يزال هذا السوق مرهونا لعملياته مع البنك المركزي كما أن مستوى التعاملات لا يزال ضعيفا من جهة أخرى.

وأمام هذه الوضعية، قام البنك خلال عام 2007، باستحداث إجراءات تنظيمية جديدة حيث يتوقع إنشاء سوق ثانوي وسوق لسندات الديون القابلة للتداول فضلا عن أدونات الخزانة.

وهكذا، فإن أدوات جديدة للتدخل (أدونات البنك المركزي، إفادات الإيداع، سندات الخزانة) رأت النور وتم توسيع السوق النقدي ليشمل جميع الوكلاء الاقتصاديين الذين أصبحوا يتوفرون على إطار مناسب لتسيير السيولة.

ومن شأن هذا التقدم الملحوظ على صعيد النصوص، وإن لم يكن قد أثر بالشكل المطلوب لحد الآن، أن يؤسس قواعد تطوير سوق حقيقي لرأس المال.

8.1 سوق أدونات الخزانة

تقوم الخزانة العامة بشكل منتظم وعن طريق المناقصة، بإصدار سندات في السوق النقدي على المدى القصير.

وهكذا ومنذ عدة سنوات، تم إصدار نوعين من الأدونات حسب وتيرة أسبوعية: أدونات صالحة لسبعة أسابيع وأدونات لاثنين عشر أسبوعا (تم تمديدتها لتصبح 13 أسبوعا اعتبارا من 21 نوفمبر 2007).

وخلال السنة المالية 2007، بلغت قيمة الإصدارات من أدونات الخزانة ما قيمته 246,42 مليار أوقية مقابل 178,76 مليار عام 2006، مسجلة بذلك زيادة 38%. ويبين الجدول التالي عمليات بيع أدونات الخزانة لسنة 2007.

الجدول رقم 12: (مليون أوقية)

مجموع الأذونات المباعة	أذونات خزينة 12 أسبوع		أذونات خزينة 4 أسابيع		
	فوائد مقبوضة	مبالغ المبيعات	فوائد مقبوضة	مبالغ المبيعات	
14.025	238	8.350	54	5.675	يناير
25.700	495	17.750	69	7.950	فبراير
14.450	258	9.800	41	4.650	مارس
22.800	405	16.233	53	6.567	أبريل
22.500	370	14.440	66	8.060	مايو
20.877	366	13.727	64	7.150	يونيو
19.540	414	15.255	40	4.285	يوليو
18.540	359	13.523	44	5.017	أغسطس
18.050	342	12.850	47	5.200	سبتمبر
24.400	501	20.150	36	4.250	أكتوبر
17.033	206	8.360	71	8.673	نوفمبر
28.500	278	10.700	142	17.800	ديسمبر
246.415	4.232	161.138	727	85.277	المجموع

وكان فتح بنوك جديدة والمزيد من مشاركة وكلاء القطاع غير المصرفي في المناقصات وخاصة الشركات التي تعمل في ميدان المحروقات وراء تزايد النشاط عام 2007.

وهكذا، فإن وكلاء القطاع غير المصرفي قد شاركوا بنسبة 22% في إصدارات الأذونات لعام 2007. بينما كان مستوى مشاركتها في عام 2006 لا يتجاوز 4%.

وقد سجل أعلى إصدار في شهر ديسمبر بمبلغ 28,5 مليار أوقية نظرا لفائض سيولة البنوك في تلك الفترة في حين أن شهر يناير سجل أدنى قدر من السندات المباعة عن طريق المناقصة بمبلغ 14,03 مليار، وبلغ المعدل الشهري للإصدارات 20,84 مليار أوقية.

ومثلت حصة أذونات 12 أسبوعا 65% من إجمالي الإصدارات، مما يدل على تفضيل المكتتبين لهذا النوع من الأذونات. وفي عام 2006، كانت حصة أذونات 12 أسبوعا: 59% من المجموع.

وفي واقع الأمر، كان الاختيار بين الصيغتين يشير إلى أن 60% من السندات المباعة عن طريق المناقصة لوكلاء القطاع غير المصرفي تمثل أذونات مدتها 13 أسبوعا مقابل 40% لأذونات 4 أسابيع. وبالنسبة للمصارف، كانت النسب على التوالي 67 و 33%.

وعرف جاري أذونات الخزانة تطورا مماثلا لمستوى الإصدارات أي بزيادة 36,5% بالنسبة للفترة قيد الدراسة.

الجدول 13: (مليون أوقية)

القطاع	2006		2007		التغير %
	المخزون	الوزن	المخزون	الوزن	
البنوك	34 650	86,6%	41 360	75,7%	19,4%
المؤسسات غير البنكية	5 360	13,4%	13 250	24,3%	147,2%
المجموع	40 010	100,0%	54 610	100,0%	

بلغ جاري هذه الأذونات 54,61 مليار لغاية 2007/12/31 مقابل 40,01 مليار أوقية للفترة ذاتها من العام السابق. وبلغ نصيب القطاع غير المصرفي من جاري هذه الأذونات 24,3% لغاية 31 ديسمبر 2007 مقابل 13,4% في 31 ديسمبر 2006.

8.2 السوق بين البنوك

تميز السوق المصرفي البيني بافتقاره إلى الديناميكية رغم كونه سجل بعض التقدم عام 2007. وظل مستوى هذا الفرع من النشاط سواء تعلق الأمر بعدد العمليات المنفذة أو بحجم التعاملات ضعيفا نسبيا وخاضعا لسيطرة التعامل مع البنك المركزي.

وقد تناول مجموع مبادلات السيولة فيما بين البنوك التجارية خلال عام 2007 ما قيمته 20,4 مليار أوقية منها 12,7 مليار أوقية لعمليات مبادلة السيولة بالسندات المالية و 7,72 مليار أوقية لعمليات مصرفية بينية على المكشوف. وفي عام 2006، لم يتجاوز حجم تبادل السيولة بين المصارف 900 مليون أوقية.

وقد أجريت عمليات الإقراض/التسليف بين البنوك لفترات تتراوح بين يوم واحد و 10 أيام. وتراوح النسب بين 11 و 14%. وبلغ متوسط نسبة الفائدة المرجحة 12,88%.

أما بالنسبة للعمليات على المكشوف، فقد استخدم اثنان من البنوك فقط هذا الأسلوب بينما تدخلت 3 بنوك كمناحي قروض. وتراوحت فترات هذه العمليات التي تجددت عدة مرات ما بين 4 إلى 10 أيام.

وبالنسبة لعام 2007، لوحظ الطابع "الموسمي" لسير هذا السوق الذي تميز بغياب نشاطه خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2007 وبضعف حجم التعاملات خلال الربع الأخير (30 مليار أوقية) حيث يعزى ذلك إلى فائض السيولة لدى البنوك.

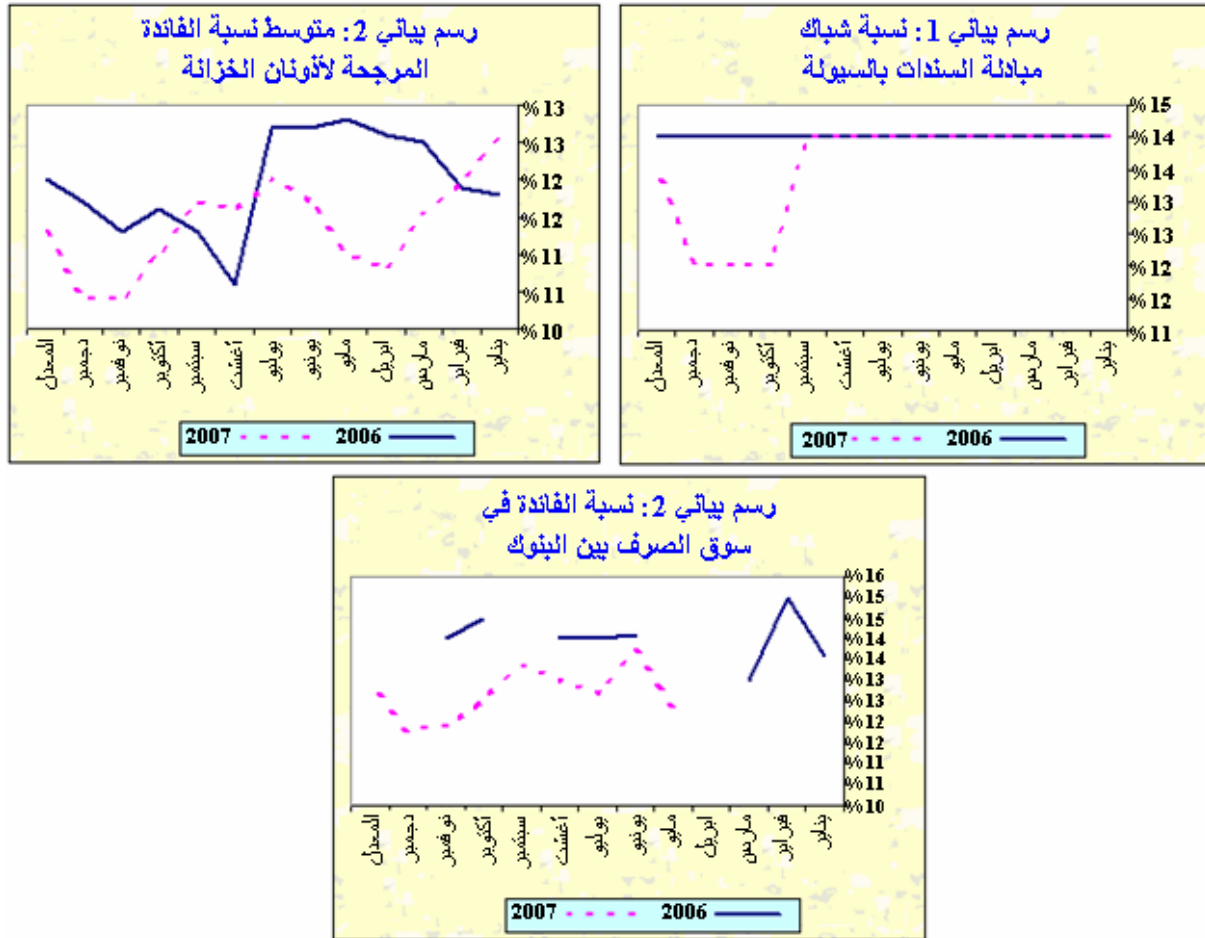
وبخصوص التعامل مع البنك المركزي، أعادت البنوك تمويلها باللجوء إلى مبادلة السيولة بالسندات المالية لفترة تراوحت بين يوم واحد و 7 أيام ولغاية 43,4 مليار أوقية.

وقد كان شباك مبادلة السيولة بالسندات المالية يعج بالنشاط في بداية العام (بسبب غياب المبادلات بين البنوك) حيث سجل 32,7 مليار في الربع الأول قبل أن يتراجع الطلب على خدماته (10,7 مليار فقط) في الفترة ما بين إبريل وأغسطس ثم تخلت عنه البنوك كليا في الأشهر الأربعة الأخيرة من العام.

8.3 نسبة الفائدة

تميز عام 2007 بتراجع خفيف لنسب الفائدة كما يتبين من الرسوم البيانية التالية:

رسم بياني 26: نسبة الفائدة



8.3.1 الفائدة على أذونات الخزانة

يتبين من ملاحظة تطور نسبة الفائدة المرجحة، كمتوسط شهري، وبصرف النظر عن فترة المعاملة، وجود ثلاث فترات زمنية:

- الفترة الممتدة بين يناير وإبريل وقد تميزت بانخفاض تدريجي للفائدة المتوسطة المرجحة التي تراجعت بـ 1,7 نقطة خلال الفترة؛
- انقلب الاتجاه خلال الفترة الثانية الممتدة بين مايو ويوليو حيث استعادت نسبة الفائدة مستواها في شهر فبراير؛
- الفترة الثالثة تغطي الشهر الخمسة الأخيرة من العام وتتنج، كما هو الحال بالنسبة للفترة الأولى نحو انخفاض نسبة الفائدة التي هبطت بـ 1,2 نقطة في ظرف 5 أشهر.

وقد تراوحت نسب الفائدة المتوسطة المرجحة لأذونات الخزانة الصالحة لمدة 4 أسابيع ما بين حد أدنى قدره 9,83% في 30 إبريل وحد أعلى قدره 13,17% في 18 يناير. وفي 2007/12/31 استقرت نسب فائدة الأذونات على 10,58% مقابل 12,09% في نهاية ديسمبر 2006.

أما نسبة فائدة أذونات 12 أسبوعا فقد سجلت أدنى مستوياتها يوم 17 مايو أي 10,35% وأعلى مستوياتها يوم 18 يناير بـ 12,91% وفي نهاية دجمبر 2007 بلغت 10,86% مقابل 12,36% في نفس الفترة من العام السابق.

ويعود التطور الإيجابي للفائدة على أذونات الخزانة العامة الذي لوحظ في عام 2007 جزئيا إلى انخفاض نسبة الخصم لدى البنك المركزي التي تراجعت من 14 إلى 12% اعتبارا من شهر أكتوبر.

وكان لاتساع المنافسة المشار إليه أنفا تأثير موجب على هذا التطور.

8.3.2 نسبة الفائدة بين البنوك

بلغت نسبة الفائدة المرجحة للتعاملات بين البنوك 12,88% عام 2007 مقابل 14,02% عام 2006. وقد تراوحت النسب بين 11 و 14%.

وقد تم تطبيق نسبة الخصم أي 14% على مجموع التعاملات بين البنك المركزي والبنوك التجارية ما بين 1 يناير و 16 أكتوبر وتم التعامل بنسبة 12% بعد ذلك.

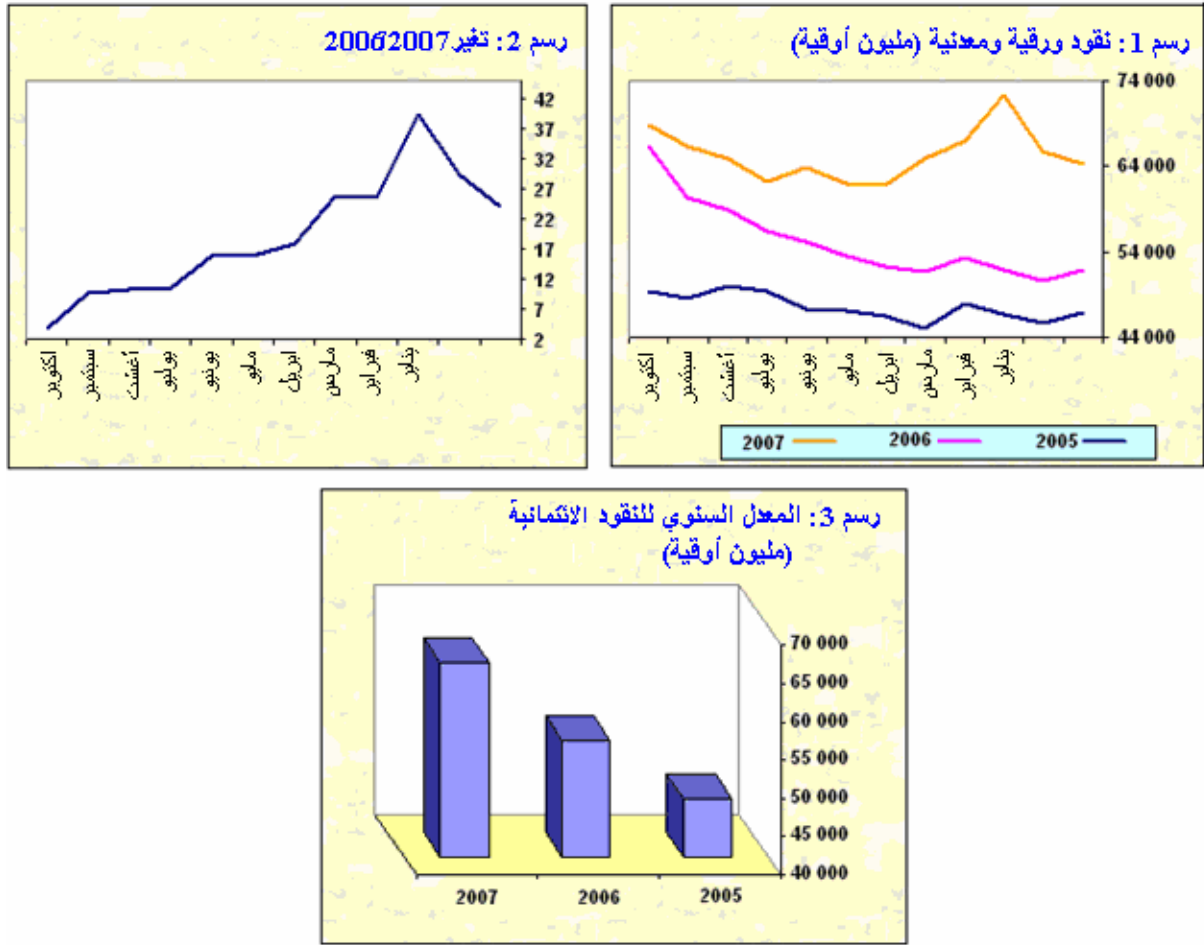
8.4 وسائل الدفع

يسيطر على نظام الدفع في موريتانيا استخدام النقود الائتمانية نظرا إلى أن مستوى التمسرف لا يزال ضعيفا. أما الوسائل التقليدية الأخرى كالشيكات والحوالات والكمبيالات، فلا يزال وزنها ضعيفا نسبيا في حين أن استخدام الوسائل الإلكترونية في مراحله الأولى.

8.4.1 النقود الائتمانية

بلغ التعامل بالنقود الورقية والمعدنية لغاية 2007/12/31 ما مجموعه 68,92 مليار أوقية مقابل 66,43 مليار أوقية في نفس الفترة من العام السابق أي بزيادة 3,75% (الرسم البياني)

رسم بياني 27: نفود انكمانية



وكمتوسط شهري، فإن التطور إيجابي حيث سجل تغيراً بـ 18,35% ما بين ديسمبر 2007 وديسمبر 2006.

وقد ظل تداول هذا النوع من النقود شبه ثابت بما يعادل المتوسط الشهري (65,3 مليار أوقية) باستثناء شهر مارس بسبب الانتخابات الرئاسية عام 2007.

8.4.2 وسائل الدفع الكتابية

اتخذ البنك المركزي خلال عام 2007، عدداً من الخطوات الرامية إلى تحسين أداء نظام الدفع:

- مراجعة الإطار التنظيمي مع إدخال عدد من الإجراءات التي تهدف إلى ضمان سير غرفة المقاصة بشكل اعتيادي؛
- وضع إجراءات معلوماتية بواسطة شبكة بين البنوك تحل محل الإجراءات اليدوية؛
- دراسة حول الضوابط في القطاع المصرفي والمالي من أجل استحداث متطلبات نظام المقاصة عن بعد في أجل أقصاه عامان.

ويمثل انطلاق التعامل بالبطاقات الإلكترونية بين البنوك تقدماً ملحوظاً من شأنه أن يؤثر إيجابياً على النظام بأسره.

عمليات غرفة المقاصة

بلغت التعاملات بين البنوك خلال 2007 ما مجموعه 56.558 معاملة منها 86% بالشيكات و 12% بالحوالات وأقل من 1% بالكمبيالات أي 4.713 معاملة سهرية. وبلغت قيمة هذه التعاملات 258,21 مليار أوقية.

وإذا كان عدد التعاملات قد انخفض بـ 16% مقارنة بعام 2006، فإن قيمتها زادت بـ 24%. ومثلت تعاملات البنك المركزي التي تتألف أساساً من القيم التي تقدمها الخزنة العامة 54% من المجموع. أما وزنها الإجمالي، فقد انخفض بـ 8% مقارنة بالعام 2006.

الجدول رقم 14: بملايين الأوقية

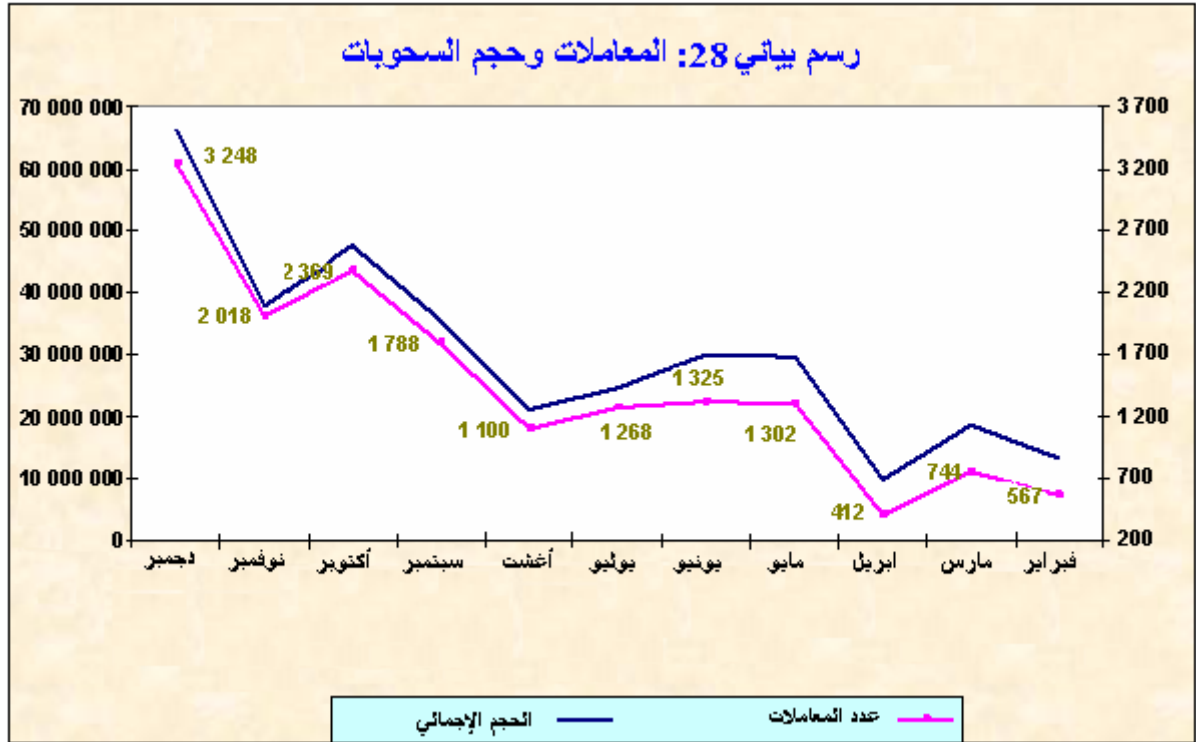
السنة	شيكات	كمبيالات	حوالات	مجموع	سندات البنك المركزي	%
2006	58 553	352	7 115	65 357	28 247	56
2007	48 954	354	7 243	56 558	25 978	54

8.4.3 عمليات النقديات

اتسم عام 2007 بانطلاق التعاملات بالبطاقات الإلكترونية على الصعيد الوطني. وهكذا، فقد بدأ مركز معالجة النقود الإلكترونية المعروف اختصاراً باسم "جيمتيل" نشاطه هذا العام بربط البنك المركزي الموريتاني بثلاث بنوك أخرى.

وقد قيم بحملة واسعة لنشر أجهزة حاسوب طرفي وأجهزة توزيع آلي للنقود الورقية مما مكن من تركيب 25 موزع نقود آلي في خمس مدن عبر البلاد و 60 جهاز حاسوب على مستوى المراكز التجارية الكبيرة في نواكشوط.

وخلال العام، تم إصدار 4723 بطاقة إلكترونية للتعامل المصرفي البيئي وإنجاز 16.141 عملية تعامل مصرفي حسب الرسم البياني التالي:



كما أن وضع نظام للمقاصة المسبقة من شأنه أن يؤدي على نحو أفضل، إلى استغلال البيانات المتعلقة بتعاملات النقديّات على مستوى غرفة المقاصة في البنك المركزي.

IX. الإشراف المصرفي

في إطار تنفيذ استراتيجية تنمية القطاع المالي، عرف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يخضع له النظام المالي عام 2007 إصلاحاً عميقاً اتسم بصدور عدد من الأوامر القانونية. فضلاً عن النظام الأساسي الجديد للبنك المركزي، تناولت هذه الأوامر القانونية تنظيم مؤسسات الإقراض وهيئات التمويل الخفيفة.

ويهدف الأمر القانوني الذي ينظم نشاط مؤسسات الإقراض إلى دعم الرقابة الاحترازية لمواكبة القواعد الدولية المعمول بها في هذا المجال. كما أن هذا النص الجديد سمح بإنهاء اللغو أو أحياناً التناقض بين النصوص المعمول بها. ويراعي كذلك التوصيات الصادرة في أعقاب دراسة تقييم القطاع المالي التي أجرتها مصالح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وخاصة مكامن النقص التي لوحظت بخصوص مطابقة القواعد الاحترازية والإشراف المصرفي مع المبادئ الأساسية والبالغ عددها 25 مبدأ من أجل الإشراف المصرفي الفعال الذي أقرته لجنة بازل.

كما أن النشاطات المرخص بها بالنسبة للهيئات المصرفية وخاصة التي تحمل اسم "بنك" جرى تحديدها. وفي النصوص التطبيقية، تم تحديد شروط اعتماد مؤسسات الإقراض وإخضاع التغييرات التي قد تحصل في بنية رأس المال للرقابة. وتم رفع الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لدى تأسيس بنك جديد إلى 6 مليار أوقية، في حين أن البنوك التي سبق تأسيسها نفاذ الأمر القانوني تستفيد من إجراءات انتقالية تهدف إلى رفع مستوى رأسمالها تدريجياً ليصل 6 مليارات في أجل أقصاه 2010/12/31. وهناك عدة نصوص تطبيقية أخرى تتناول تنظيم مؤسسات الإقراض، تم اعتمادها أو هي قيد الاعتماد بمساعدة بنك فرنسا. ويتوقع اعتمادها في النصف الأول من عام 2008.

أما الأمر القانوني المتعلق بـهيئات التمويل الصغيرة، فقد وضع حداً لاحتكار الفاعلين لصالح هياكل ذات طابع تعاوني وتعاودي، وفتح المهنة لأنواع أخرى من الشركات كالشركات التجارية والشركات خفية الاسم. وسمح الأمر القانوني بالفصل بين النصوص المنظمة لقطاع التمويل الخفيفة وبين تلك التي تنظم البنوك والمؤسسات المالية عبر سن نصوص خاصة بـهيئات التمويل الصغيرة. ومن هذا المنطلق، تم إعداد واعتماد نصوص تطبيق الأمر القانوني الجديد المنظم لهيئات التمويل الصغيرة. وقام البنك المركزي بإعادة النظر إلى جميع الاعتمادات التي سبق منحها من أجل تنقية شبه القطاع.

9.1 بنية القطاع

في عام 2007، انضاف إلى القطاع المالي مصرف جديد ومؤسسة مالية جديدة. وفي ديسمبر 2007، أصبح النظام المالي يضم 10 بنوك تجارية ومؤسسات ماليتين (2) و 8 شركات تأمين و 60 هيئة تمويل صغيرة إضافة إلى الخدمات المالية للبريد وهيئة الضمان الاجتماعي.

ولا يزال القطاع المالي يخضع لهيمنة القطاع المصرفي الذي يجري إصلاحه بالكامل من أجل عصرنته وخاصة عبر توطيد الإشراف وتشجيع التنافس عبر الانفتاح على العالم.

9.1.1 البنوك

في نهاية 2007، كان النظام المالي يتألف من 10 بنوك تجارية منها بنك برأسمال عمومي وبنكان (2) برأسمال أجنبي بالكامل. أما شبكة البنوك فتتألف من 68 وكالة وتغطي كافة عواصم الولايات وتوجد 44% من هذه الوكالات في أهم مدينتين في البلاد وهما نواكشوط ونواذيبو. وغم زيادة انتشار التمسرف مقارنة مع 2006 (15%)، فإن نسبة انتشاره لا تزال ضعيفة حيث لا تتجاوز 5% وهو ما يوحي بأن احتمالات الزيادة لا تزال قائمة في السنوات القليلة القادمة.

9.1.2 الهيئات المالية الأخرى

تجري في الوقت الراهن هيكلة قطاع التمويلات الصغيرة، وهو قطاع أساسي بالنسبة لتطوير القطاع الخاص ومحاربة الفقر، بعد نفاذ الأمر القانوني الجديد الذي ينظمه اعتباراً من عام 2007. وفي هذا الإطار، وبعد تجديد اعتماد هيئاتها من أجل إخضاعها على نحو أفضل لإشراف البنك المركزي، تراجع عدد مؤسسات التمويلات الصغيرة من 69 نهاية 2006 إلى 60 في نهاية 2007 ويوجد أكثر من نصف هذه الخيرة في نواكشوط.

أما المؤسسات المالية خارج البنوك ومؤسسات التمويلات الصغيرة فهي تتميز بقلة العدد وعدم تنوع النشاط حيث تقتصر على مؤسسة للإيجار المالي وشركة أخرى تأسست عام 2000.

9.2 نشاط الرقابة والإشراف

استمر البنك المركزي في السهر على الاستقرار المالي حيث يمارس رقابة النظام المصرفي والمالي عن كثب.

وقد أنجزت النشاطات التالية عام 2007:

- تفتيش شامل لنشاط جميع البنوك عام 2006؛
- إجراء عمليات تفتيش نوعية لدى جميع البنوك بخصوص رقابة نشاطات المتدخلين في سوق الصرف وحساب مركز الصرف من قبل البنوك؛
- تجديد اعتماد هيئات التمويلات الصغيرة التي اعتمدت بموجب القانون 08/98 وفقاً لأحكام الأمر القانوني رقم 005/2007 المتضمن تنظيم هذه الهيئات إضافة إلى تفتيش نشاطها والوقوف على مدى تقيدها بالتزامها بالتصاريح التي أقرها البنك المركزي؛
- تنظيم عدد من ورشات التكوين لصالح الفاعلين في القطاع المالي عام 2007:
 - ورشة لصالح البنوك حول حساب وضع الصرف؛
 - ورشة حول المسائل المتعلقة بالنسب الاحترازية والرقابة الداخلية وغسل الأموال؛
 - ورشة لصالح جميع الفاعلين في مجال التمويلات الصغيرة حول تعميم الأمر القانوني المتعلق بهيئات التمويلات الصغيرة والتشاور بشأنه ونصوص تطبيقه؛
 - ورشة لصالح جميع الفاعلين في مجال التمويلات الصغيرة للتشاور واعتماد مشروع الخطة المحاسبية لهذا القطاع.

وقادت عمليات التفتيش التي أجريت عام 2007 إلى إخضاع أحد البنوك المحلية لإدارة البنك المركزي مؤقتاً نتيجة المصاعب المتزايدة التي واجهها البنك المذكور.

ومن جهة أخرى، واستكمالاً للتفتيش المستندي والميداني، قام مكتباً خبرة دوليان بتدقيق خارجي للكشوف المالية للبنوك لغاية 2005/12/31 بأمر من البنك المركزي. وعلى ضوء توصيات التدقيق تمت صياغة وتوقيع بروتوكولات اتفاق مع كل من البنوك المحلية.

وفي إطار تنقية النظام المالي ودعم التفتيش والإشراف على القطاع، تمت صياغة العناصر المرجعية لتدقيق النشاطات المالية لشركة Mauripost لعامي 2005 و 2006 وكذلك لغاية 2007/09/30.

كما تم إعداد عناصر مرجعية أخرى في إطار الأنشطة الممولة على السلفة المسماة Project Préparation Facility التابعة للبنك الدولي لصالح مكونة القطاع المالي. ويتعلق الأمر بما يلي:

- العناصر المرجعية للخطة المحاسبية للبنوك التجارية في موريتانيا؛
- العناصر المرجعية لنص قانوني يتعلق بتحسين وتبسيط التحصيل وإجراءات الحجز؛
- العناصر المرجعية لدراسة جدوى قيام جهاز لإعادة تمويل هيئات التمويل الصغيرة؛
- العناصر المرجعية لدراسة تتعلق بمعايير اختيار واعتماد مفوضي الحسابات والمدققين الخارجيين؛
- العناصر المرجعية لتنظيم ورشة حول تعميم نصوص تطبيق القانون المصرفي والتشاور حولها وحول الخطط المحاسبية للبنك المركزي والبنوك التجارية.

9.2.1 النسب الاحترازية

لقد تقيدت البنوك عموماً في عام 2007 بالنسب الاحترازية القانونية التي أقرتها السلطات النقدية لضمان تقوية المركز المالي للمؤسسات المالية.

9.2.2 السيولة

جدول 15: نسب السيولة

تجميعي دجمبر 2007	تجميعي دجمبر 2006	تجميعي دجمبر 2005	جدول النسب (بملايين الأوقية)
92.861,8 144.097,3	79.132,6 111.102,9	74.104,8 119.264,4	1. سيولة 1- أصول نقدية 2- أصول مستحقة الوفاء على المدى القصير
%64,4	%71,2	%62,1	النسبة (2/1)

لقد تقيدت البنوك بوجه عام بالحد الأدنى لمعامل السيولة وهو 20% الذي يجب الإبقاء عليه من جهة، بين عناصر العائدات المتاحة والقابلة للتحقيق على المدى القصير وبين المطلوبات قصيرة الأجل، من ناحية أخرى. وبلغت هذه النسبة 64,4% في نهاية 2007 حيث تجاوزت المستويات المطلوبة إلى حد كبير.

9.2.3 الأموال الخاصة الصافية

جدول 16: نسب الأموال الخاصة الصافية الدنيا

تجميعي دجمبر 2007	تجميعي دجمبر 2006	تجميعي دجمبر 2005	جدول النسب (بملايين الأوقية)
37.150	27.204	12.434	II . قاعدة الأموال الخاصة الصافية الدنيا I - أموال خاصة وما شابهها
27.150	22.704	8.434	النسبة (2/1)

لقد استقر المستوى الإجمالي للأموال الخاصة الصافية للبنوك في نهاية 2007 عند 37,2 مليار أوقية وهو يشير إلى فائض قدره 27,2 مليار مقارنة مع المبلغ الإجمالي المطلوب. ويعود السبب في ذلك، فضلا عن تأسيس بنك جديد، إلى زيادة رؤوس الأموال والاحتياطات. ومع ذلك، تخفي هذه الوضعية فوارق كبيرة بين البنوك.

9.2.4 التوازن بين الموارد الثابتة والأصول الثابتة

جدول 17: قاعدة التوازن بين الموارد الثابتة والأصول الثابتة

تجميعي دجمبر 2007	تجميعي دجمبر 2006	تجميعي دجمبر 2005	جدول النسب (بملايين الأوقية)
62.245	52.169	40.098	III . قاعدة التوازن بين الموارد الثابتة والأصول الثابتة I - أموال خاصة وما شابهها 2 - أصول ثابتة فائض (+) أو عجز (-) من الموارد الثابتة
41.555	38.796	38.396	
20.689	13.373	1.702	
%66,8	%74,4	%95,8	النسبة (2/1)

لقد التزمت البنوك، على وجه العموم، بقاعدة التوازن بين المطلوبات الثابتة والموجودات الثابتة. وقد ازداد الفارق بين المطلوبات على المدى الطويل وبين الموجودات الثابتة بشكل ملحوظ عام 2007 بعد تحسن معتبر في الأموال الخاصة.

9.2.5 غطاء المخاطر

جدول 18: غطاء المخاطر

تجميعي دجمبر 2007	تجميعي دجمبر 2006	تجميعي دجمبر 2005	جدول النسب (بملايين الأوقية)
35.966	26.036	11.291	IV . غطاء المخاطر I - أصول خاصة صفية مصححة 2 - التزامات مرجحة
138.856	105.039	96.914	
%25,9	%24,8	%11,7	النسبة (2/1)

إن نسبة تغطية المخاطر التي حددت بـ 10% والتي تعرف بأنها العلاقة بين الأموال الخاصة الصافية للبنوك من جهة، وبين الالتزامات المرجحة حسب درجة الخطر، بلغت 25,9% في نهاية 2007. ونظرا إلى ضعف الأموال الخاصة للبنوك نسبيا، من جهة، وإلى مستوى نسبة تغطية المخاطر، من جهة أخرى، فقد تعذر على البنوك التقيد بها.

9.2.6 مردودية البنوك

جدول 19: تكوين الربح (مليون أوقية)

البيان	دجيمبر 2005	دجيمبر 2006	دجيمبر 2007 ^(*)
عوائد مالية على عمليات الزبائن	12.984	13.011	16.333
- أعباء مالية	3.622	4.726	5.699
=هامش مالي	9.362	8.285	10.634
+ عمولات	2.332	3.614	3.636
=هامش الاستغلال المصرفي	11.694	11.899	14.270
عوائد توظيف السيولة	1.779	3.908	3.843
- أعباء على سلف السيولة	232	563	616
=هامش استغلال على عمليات السيولة	1.546	3.345	3.227
عوائد إضافية	6.234	5.072	4.429
منح مقبوضة	0	0	0
=عوائد إضافية	6.234	5.072	4.429
أ+ب+ج=عائد مصرفي صافي	19.474	20.316	21.926
تكاليف العمال	2.916	3.361	4.244
ضرائب ورسوم	272	544	568
أعباء تسيير مختلفة	5.185	5.641	7.154
أعباء مسترجعة	40	65	755
=أعباء استغلال	8.333	9.481	11.211
=ناتج الاستغلال المصرفي	11.141	10.825	10.715
مخصصات الاندثار	1.008	1.170	2.532
مخصصات الاندثار	519	495	642
ديون معدومة	6.121	5.104	2.759
مخصصات الاحتياط	1.344	408	788
+ مراجعة الاحتياطات	4.837	4.474	5.570
=ناتج جاري	163	163	-236
أرباح وخسائر على السنوات السابقة	367	1.159	1.147
أرباح وخسائر استثنائية	762	905	532
ناتج صافي	4.605	5.034	5.949

(*) مؤقت

يبرز الجدول أعلاه، بالنسبة للعام السابق، زيادة بحدود 1,6 مليار أوقية في الربح الصافي المصرفي الذي بلغ 21,6 مليار. ويعود هذا التطور إلى تزايد عدد الخدمات المالية المقدمة إلى الزبناء.

وتعكس أرباح الاستغلال التي قدرت بـ 10,7 مليار أوقية رغم انخفاضها بـ 120 مليون أوقية، مقارنة للعام السابق، تزايدا في الأعباء العامة. أما الربح المؤقت لعام 2007، فقد زاد بـ 900 مليون أوقية ليبلغ 5,9 مليار أوقية.

9.3 نشاط القطاع المالي

ارتفع جاري القروض المقدمة إلى الاقتصاد من طرف البنوك ومؤسسات التمويل (بما فيها هيئات التمويل الصغيرة) في نهاية 2007 إلى 188,5 مليار أوقية بزيادة 37,4 مليار أي 24,7% مقارنة بعام 2006. وقد مثل جاري القروض 25,8% من الناتج الداخلي الإجمالي عام 2007 مقابل 20,8% في العام السابق.

وسجلت القروض المصرفية، التي تمثل 90,6% من إجمالي القروض، زيادة بـ 24,1% هي عبارة عن زيادة في القروض على المدى القصير والقروض على المدى المتوسط والصغير.

9.3.1 البنوك

مع نهاية 2007، سجل نشاط البنوك، كما يتبين من مركزها المحاسبي، زيادة بنسبة 22,6% وهو ما يفوق كثيرا التزايد الملاحظ في نشاطها عام 2006 أي 3,2%. وقد بلغ المركز المحاسبي لعموم البنوك في نهاية 2007 ما مجموعه 260,6 مليار أوقية مقابل 212,6 مليار في العام السابق. ويعزى هذا التطور أساسا إلى زيادة 24,1% في القروض إلى الاقتصاد وزيادة 18,9% في استخدامات السيولة التي تم توظيف نصفها في أدونات الخزنة. ومن حيث الموارد، فإن التقدم يعود أساسا إلى ارتفاع الودائع بـ 26,8% وإلى الزيادة المسجلة في الأموال الخاصة وهي 19,8%.

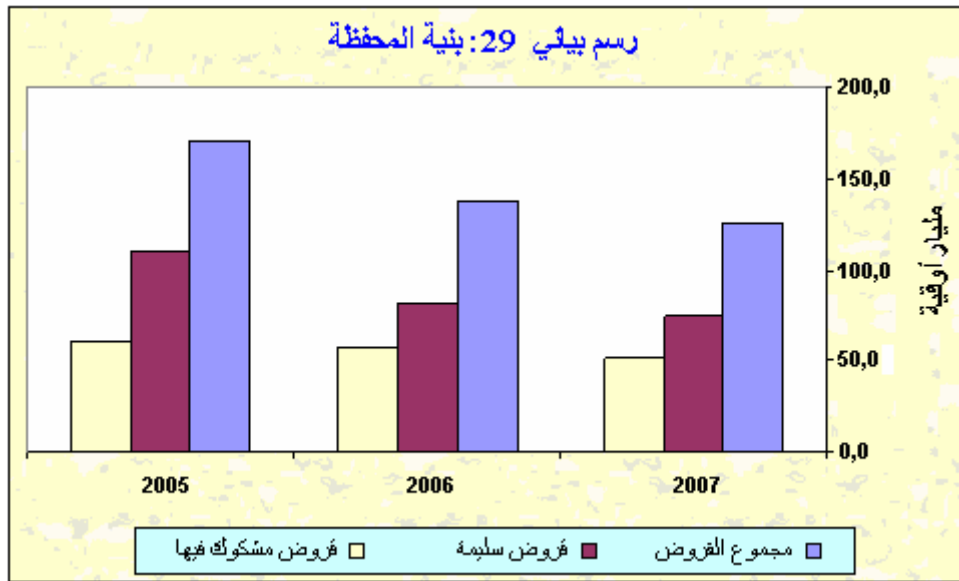
توزيع القروض من طرف البنوك

سجلت القروض المصرفية زيادة قدرها 33,2 مليار أوقية أي 24,1% لتستقر عند 170,7 مليار أوقية أي 23,4% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 19% عام 2006. وكانت هذه الزيادة في القروض من الأهمية حيث أن الخزنة العامة، عكسا للعام السابق، زادت الاستدانة لدى البنوك عبر إصدار المزيد من الأدونات. واستمرت القروض على المدى القصير عام 2007 في دعمها للنشاط في مختلف قطاعاته وخصوصا البناء والأشغال العامة والتجارة والخدمات في حين أن القروض على المدى المتوسط والبعيد كانت لصالح القطاع المنجمي والصناعات المعملية.

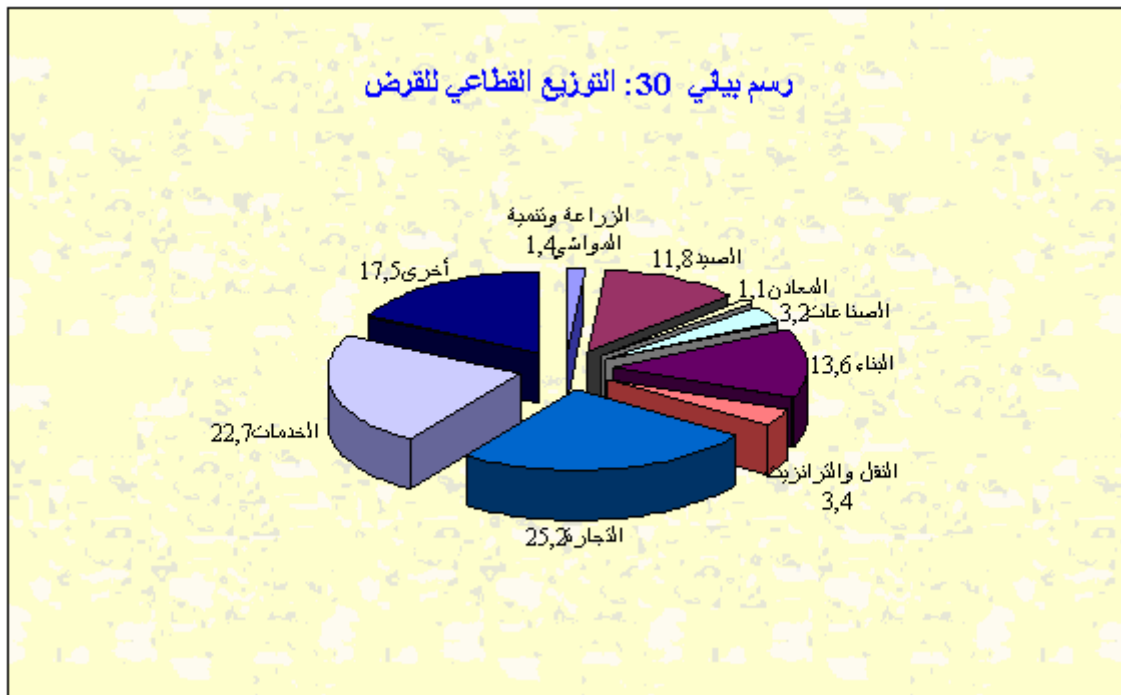
جدول 20: حالة القروض
(مليون أوقية)

تغير وديان القروض	المجموع	المجموع	المجموع	التغير %
البيان	دجيمبر 2005	دجيمبر 2006	دجيمبر 2007	2007/2006
قروض طويلة الأجل	217	2.011	2.400	19
قروض متوسطة الأجل	17.062	11.783	16.777	42
مجموع القروض طويلة ومتوسطة الأجل	17.279	13.794	19.177	39
قروض قصيرة الأجل	108.195	123.785	151.567	22
مجموع القروض	125.474	137.579	170.744	24

سجلت القروض قصيرة الأمد والبالغة 151,6 مليار أوقية، زيادة قدرها 27,8 مليار أوقية أي 22,4% وتعزى إلى زيادة الدعم لقطاعات البناء والأشغال العامة والنقل والتجارة والخدمات. ومن جانبها، بلغت القروض المتوسطة وطويلة الأمد 19,2 مليار أي بزيادة 5,4 مليار أو 39% بعد أن سجلت انخفاضا قدره 3,5 مليار أوقية أي 20,2% في العام السابق. ورغم هذه الزيادة الناتجة أساسا عن ارتفاع القروض إلى القطاع المنجمي والصناعات المعملية، فإن حصة القروض متوسطة وطويلة الأجل، مقارنة بمجموع القروض، لا تزال ضعيفة أي نسبة 11,2% مقابل 10% عام 2006.



في نهاية عام 2007، بلغ جاري القروض الموزعة من قبل البنوك باستثناء الديون العالقة، 110,9 مليار أوقية بزيادة 30,20 مليار أوقية أي 37,4% مقارنة بالعام السابق. أما الديون العالقة، فإن حصتها في مجموع الديون الخام قد انخفضت حيث انتقلت من 35,1% إلى 41,3% عام 2006. ولا يعود هذا التطور إلى انخفاض الديون في حد ذاتها، وإنما إلى زيادة حجم القروض عام 2007. وهكذا، فإن مستوى الديون العالقة قد بلغ 59,8 مليار أوقية عام 2007 مقابل 56,1 مليار أوقية عام 2006. وبالنسبة لاحتياطي الديون المشكوك فيها، فقد زاد قليلا ليستقر عند 61,5% بدل 59,5% في نهاية العام السابق.



وبخصوص التوزيع القطاعي للقروض المصرفية، فإنه تميز بهيمنة دعم التجارة العامة التي استفادت من 25% من القروض الموزعة من قبل البنوك. ويأتي ذلك الخدمات والبناء والصيد وهي أهم القطاعات المستفيدة بعد التجارة. وكانت حصتها على التوالي: 23% و 14% و 12%.

كما أن توزيع القروض حسب البنوك يتميز بالتركيز حيث إن 30% من البنوك توزع 60% من مجموع القروض.

الودائع لدى البنوك

شهدت الودائع لدى البنوك تطورا ملموسا عام 2007 بزيادة 26,8% مقابل 8,4% فقط عام 2006. ويبرز الجدول التالي بنية هذه الودائع وتطورها.

جدول 21: توزيع الودائع حسب الأجل (مليون أوقية)

التغير % 2007/2006	دجبر 2007	دجبر 2006	دجبر 2005	بيان
25,3	121.336	96.825	94.645	ودائع تحت الطلب (أ)
44,3	17.431	12.083	6.368	ودائع طويلة الأجل (ب)
19,6	11.588	9.691	8.353	حسابات ادخار (ج)
26,8	150.355	118.599	109.366	مجموع الودائع
	%81	%82	%87	نسبة (أ) / مجموع الودائع
	%12	%10	%6	نسبة (ب) / مجموع الودائع
	%7	%8	%7	نسبة (ج) / مجموع الودائع
التوزيع بين القطاعين العام والخاص				
22,6	22.949	18.717	13.960	ودائع عمومية (أ)
27,6	127.406	99.882	95.406	ودائع خصوصية (ب)
26,8	150.355	118.599	109.366	مجموع الودائع
	%15	%16	%13	نسبة (أ) إلى مجموع الودائع

تميز عام 2007 بزيادة ملحوظة لكل من الودائع تحت الطلب والودائع لأجل (بما فيها الادخار). وقد بلغ النوع الأول 121,3 مليار أوقية بزيادة 25,3% مقارنة بعام 2006، في حين أن النوع الثاني من الودائع بلغ 29 مليار أوقية، أي بزيادة 33,3% مقارنة بالعام السابق.

ولا تزال الودائع تحت الطلب هي المسيطرة مقارنة بالودائع الإجمالية لدى البنوك. وكانت حصتها 81% عام 2007. كما أن الودائع الخصوصية تفوق الودائع العامة، حيث تمثل 85% من المجموع.

وأسوة بالقروض، فإن توزيع الودائع حسب البنوك ظل يتميز بالتركيز: 40% من البنوك تستحوذ على 80% من الودائع.

9.3.2 هيئات التمويل الصغيرة

في نهاية عام 2007، بلغت قروض هيئات التمويل الصغيرة 10,4 مليار أوقية أي بزيادة 40% مقارنة بدجبر 2006.

واستحوذ اتحاد صناديق القرض الزراعي على أكثر من 72,1% بينما كان نصيب كل من صناديق الادخار والقرض (كابيك) وهيئات التمويل الأخرى على التوالي 20,5% و 7,4%.

جدول 22:

بيان		القرض الزراعي		شبكة الصناديق الشعبية		مؤسسات أخرى		المجموع	
		2007	2006	2007	2006	2007	2006	2007	2006
حسابات مالية		166,5	301,0	1.847,0	1.110,3	220,6	59,2	2.234,1	1.470,6
قروض		7.504,4	6.013,5	2.127,8	1.100,1	772,2	305,0	10.404,5	7.418,6
ادخار		36,2	66,4	3.647,3	2.012,1	68,4	57,9	3.751,9	2.136,3
سلفات		6.446,6	4.910,0	438,8	139,6	657,9	39,6	7.543,3	5.089,2
رأس مال دائم		2.161,3	2.058,5	191,0	321,2	163,0	106,9	2.515,2	2.486,7

وعرفت المدخرات الموجودة لدى هيئات التمويل الصغيرة زيادة سنوية بنسبة 75,6% لتستقر عند 3,7 مليار أوقية في نهاية دجيمبر 2007. ويعزى هذا التطور أساسا إلى الارتفاع المسجل على مستوى وكالة صناديق الادخار والقرض (بروكابيك). وتستحوذ صناديق الادخار والقرض على 97,2% من المدخرات، بينما يبلغ نصيب كل من صندوق القرض الزراعي (UNCACEM) وهيئات التمويل الصغيرة الأخرى على التوالي 1% و 1,8%.

وسجلت القروض التي قدمتها هيئات التمويل الصغيرة والتي بلغت 7,5 مليار أوقية عام 2007 زيادة بنسبة 48% بالمقارنة مع العام الماضي. وهي تعود في الأساس إلى تطور الاقتراض لدى صندوق القرض الزراعي البالغ 1,5 مليار أوقية خلال الفترة وهو يمثل 63% من الزيادة المسجلة.

ومن جانبها، فإن رؤوس الأموال الدائمة تميزت بالثبات عام 2007 قياسا إلى عام 2006. وبلغت 2,5 مليار أوقية منها 86% متأتية من صندوق القرض الزراعي.

9.4 مكافحة غسل الأموال

في إطار الجهود الرامية إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أصدرت موريتانيا عام 2005 قانونا خاصا حيث تم إنشاء هيئة أطلق عليها اسم لجنة تحليل البيانات المالية (الكانيف اختصارا) ويرأسها محافظ البنك المركزي ويتألف أعضاؤها من كبار الموظفين الذي يمثلون مختلف الإدارات المعنية بالموضوع (الدفاع الوطني، العدل، الداخلية، المالية). ويتمثل دورها الأساسي في جمع وتحليل ومعالجة البيانات المالية التي تصرح بها الهيئات الخاضعة لها بخصوص دورات غسل الأموال.

ودخلت لجنة "الكانيف" مرحلة أكثر ديناميكية باتخاذ مقر جديد وبأشرت إجراءاتها العملية خلال عام 2007 بالتعاون مع البنك الدولي وبمساعدة فنية فرنسية (انطلاق التصريح بالاشتباه، تقوية كفاءات الخلية، برمجيات لقاعدة بيانات).

وبفضل تعاون الخبراء الدوليين، تم تنظيم ندوات تحسيسية عام 2007 لصالح الخاضعين لهذا النظام وتم إعداد نماذج للتصاريح وإقامة منظومة لمكافحة غسل الأموال على مستوى الشركاء والعمل بالبرمجيات وبقاعدة للبيانات خلال 2008.

وشارك أعضاء اللجنة العملية للكانيف في دورات تكوين قاعدية منها بعثة دراسية لدى زملائهم في هيئة TRACFIN الفرنسية.

وعلى صعيد التعاون الدولي، تنتمي لجنة تحليل البيانات المالية إلى هيئة ميناफافت (المنتمية إلى الكافي الذي يمثل الشرق الأوسط ومنطقة المغرب العربي) وشاركت في مختلف اللقاءات التي ضمت خلايا الاستخبارات المالية، وتعتزم الكانيف عام 2008 توقيع اتفاقيات في مجال التعاون وتبادل البيانات مع الخلايا المماثلة في كل من الجزائر والسنغال.

الملحقات

الوضع المحاسبي والمالي للبنك المركزي الموريتاني

إن الوضع المحاسبي والمالي للبنك المركزي الموريتاني هو عبارة عن حسابات الحصيلة والأرباح وخارج الحساب الختامي.

I. حساب الحصيلة

تتوازن حسابات الحصيلة الختامية للبنك المركزي للسنة المنتهية في 31 دجبر 2007، من حيث الموجودات والمطلوبات بـ: 237.785.593 ألف أوقية مقابل 226.184.799 ألف أوقية في 06/12/31 أي بزيادة في القيمة المطلقة تبلغ 11.600.795 ألف أوقية أي نسبة 5,13%.

وتغطي الموجودات بالذهب والعملات الصعبة 21,93% من الحصيلة الإجمالية. وتمثل النقود الورقية والمعدنية في التداول نسبة 32,78% من نفس المجموع.

وبلغت عوائد صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي 15,16% في حين أن الالتزامات تجاه الهيئتين بلغت نسبة 12,26%.

غير أنه يجدر التنويه بأهمية بند "ديون على الدولة" في جانب موجودات الحصيلة وهو يمثل 56,23% من مجموع الحصيلة في حين أن بند "مجموعات وهيئات عمومية" في الجانب المدين يمثل 19,8% من المجموع. ومثلت الموجودات الثابتة الصافية 1,07% من الحصيلة في حين أن رأس المال واحتياطي مؤسستنا لا يغطيان سوى 0,28%.

وإذا كانت الحسابات النظامية في جانب الموجودات (الجاري ممكن البيع) تمثل 3,86% من حيث القيمة المطلقة للحصيلة، فإن حسابات جانب المطلوبات (التزامات غير مستوفاة) تمثل 7,32% من نفس المجموع.

II. حساب الأرباح

يبرز الوجه الآخر من الوضع المحاسبي والمالي من خلال حساب الربح. وقد تجسد التشغيل العام لمؤسستنا في ربح تشغيل إجمالي قدره 958.506 ألف أوقية. وبعد إدماج الربح خارج التشغيل تكون النتيجة 237.481 ألف أوقية.

وكان من الممكن أن يكون مستوى الربح هو 796.972 ألف أوقية لو أن البنك المركزي لم يتحمل عوضاً عن الخزانة العامة مبلغ 559.491 ألف أوقية من التكاليف الائتمانية. ويجدر التنويه كذلك بأنه تم توزيع مبلغ 367.845 ألف أوقية منها 213.905 ألف أوقية للخزانة العامة و 50.000 ألف أوقية لهيئات القروض الخفيفة و 50.000 ألف أوقية لمجموعة GIMTEL و 53.939 ألف أوقية كخسائر ناجمة عن فوارق الصرف. وبناء على ما تقدم، يكون الربح الذي تحقق فعلاً 1.164.819 ألف أوقية عام 2007.

III. خارج الحساب الختامي

بلغت الالتزامات المأخوذة وتلك التي تم تلقيها خارج الحصيلة الختامية 70.204.980 ألف أوقية
لغاية 2007/12/31 مقابل 54.345.063 ألف أوقية.

ملحق 1: موازنة البنك المركزي الموريتاني عند 31/ 12/ 2007

التغير	الخصوم			التغير	الأصول		
	مبلغ البنود	مبلغ البند الفرعي	البيانات		مبلغ البنود	مبلغ البند الفرعي	البيانات
32,78	77.945.514.226,00		أوراق النقد المتداولة	21,93	52.134.508.697,50		الذهب والديون على الخارج
28,98	68.908.993.314,19		الحسابات الجارية والودائع	1,01		2.396.225.705,35	* الموجودات من الذهب
18,83		44.785.673.175,33	* المجموعات العمومية	20,92		49.738.282.992,15	* الموجودات من العملة الأجنبية
8,90		21.166.191.379,07	* المصارف والمؤسسات المالية في موريتانيا	15,16	36.038.194.000,00		صندوق النقد الدولي
1,01		2.408.882.959,09	* حسابات البنوك المعتمدة الموريتانية بالعملة الأجنبية	2,44		5.806.288.800,00	* اكتتاب بالعملة الأجنبية
0,01		12.280.324,98	* المصارف والمنظمات المالية الخارجية	0,00		0,00	موجودات من حقوق السحب الخاصة
0,01		17.478.057,62	* المؤسسات غير المصرفية	12,71		30.231.905.200,00	الاكتتاب بالأوقية
0,22		519.697.492,98	* حساب العمال	56,23	133.696.888.673,93		الديون على الدولة
0,00		1.789.925,12	* الأرباح المخصصة/ لتشجيع العمال	0,00		0,00	* الخزانة العامة
12,26	29.158.343.687,40		صندوق النقد الدولي	0,00		7.488.296,92	* الصكوك البريدية
1,61		3.823.260.220,00	* تخصيصات من حقوق السحب الخاصة	55,79		132.658.435.363,08	* ديون أخرى / الدولة
0,17		399.764.823,34	* صندوق النقد الدولي حساب رقم 1	0,43		1.030.965.013,93	* فرق الصرف
10,69		25.425.417.948,02	* سندا صندوق النقد الدولي	0,00			
(0,21)		(491.510.761,29)	* الفرق في إعادة تقييم اكتتاب ص ن د	0,00			
0,00		1.411.457,53	* صندوق النقد الدولي الحساب رقم 2	1,53	3.645.000.000,00		قروض للاقتصاد
0,04	96.895.200,00		الحساب الجاري ل FMA	0,00		0,00	* أوراق قصيرة الأجل
14,85	35.303.069.300,92		ودائع البنوك الخارجية			0,00	* أوراق في التحصيل
0,55	1.311.253.661,43		اتفاقيات الدفع	0,00		3.645.000.000,00	* سندات من النفقات
0,40		951.577.363,86	* اتفاقيات القرض	1,53			
0,15		359.676.297,57	* اتفاقيات المقاصة	0,00			
0,28	673.696.242,87		* رأس مال صندوق الاحتياطي	0,23	555.008.000,00		سندات المشاركة
0,08		200.000.000,00	* رأس المال	1,07	2.544.172.406,05		أصول ثابتة
0,04		100.000.000,00	* الاحتياطي القانوني	3,86	9.171.821.514,14		حسابات نظامية وأخرى
0,16		373.696.242,87	* الاحتياطي الاختياري	0,00			
0,00		0,00	* الترحيل من جديد	0,00			
0,82	1.953.931.530,08		الاحتياطي المعاد تقييمه من الذهب				
2,02	4.801.338.000,00		سندات مشاركة				
7,32	17.395.077.059,02		حسابات نظامية وأخرى				
0,10	237.481.069,71		أرباح السنة المالية		0,00		خسارة الفترة المالية
100,00	237.785.593.291,62		المجموع	100,00	0237.785.593.291,62		المجموع
خارج الموازنة							
77,79	54.610.000.000,00		سندات الخزينة المتداولة	77,79	54.610.000.000,00		سندات الخزينة
0,33	228.772.224,19		القرض المستندي للخزينة والمجموعات	0,33	228.772.224,19		الاعتمادات المستندية
21,14	14.840.126.720,84		الموجودات الخارجية للدولة المريتانية	21,14	14.840.126.720,84		موجودات خارجية للدولة الموريتانية
0,75	526.082.020,00		الاتفاقيات الدولية	0,75	526.082.020,00		الاتفاقيات الدولية
100,00	70.204.980.965,03		المجموع العام	100,00	70.204.980.965,03		المجموع العام

ملحق 2: الأصول - الموازنات المقارنة 2006 – 2007
الأصول

البيانات	2006		2007		التغيرات 2007 – 2006	%
	مبلغ البند الفرعي	مبلغ البند	مبلغ البند الفرعي	مبلغ البند		
الذهب والديون على / الخارج		53.110.109.610,50		52.134.508.697,50	(975.600.913,00)	(1,84)
- موجودات من الذهب	1.955.250.562,52		2.396.225.705,35		440.975.142,83	22,55
- موجودات من العملة الأجنبية	51.154.859.047,98		49.738.282.992,15		(1.416.576.055,83)	(2,77)
صندوق النقد الدولي		31.692.586.505,14		36.038.194.000,00	4.345.607.494,86	13,71
- اكتتابات بالعملة الأجنبية	5.959.054.800,00		5.806.288.800,00		(152.766.000,00)	(2,56)
- موجودات بحقوق السحب الخاصة	0,00		0,00		0,00	
- الاكتتابات بالأوقية	25.733.531.705,14		30.231.905.200,00		4.498.373.494,86	17,48
ديون على الدولة		132.665.927.999,75		133.696.888.673,93	1.030.960.674,18	0,78
- الخزائن العامة	0,00		0,00		0,00	
- الحسابات البريدية	7.492.636,92		7.488.296,92		(4.340,00)	(0,06)
- ديون أخرى على الدولة	131.076.950.338,68		132.658.435.363,08		1.581.485.024,40	1,21
- فروق الصرف	1.581.485.024,15		1.030.965.013,93		(550.520.010,22)	(34,81)
قرض للاقتصاد		300.000.00,00		3.645.000.000,00	3.345.000.000,00	1.115,00
- سلفة من أجل استبدال النقود	0,00		0,00		0,00	
- السفتجات على المدى القصير	300.000.000,00		3.645.000.000,00		3.345.000.000,00	1.115,00
سندات المشاركة		590.348.800,00		555.008.000,00	(35.340.800,00)	(5,99)
موجودات	0,00	2.156.247.219,47		2.544.172.406,05	387.925.186,58	17,99
الحسابات النظامية وأخرى		5.969.578.549,24		9.171.821.514,14	3.502.242.964,90	61,77
خسارة السنة المالية		0,00		0,00	0,00	
المجموع		226.184.798.684,10		237.785.593.291,62	11.600.794.607,52	5,13
سندات الخزينة المصدرة		40.010.000.000,00		54.610.000.000,00	14.600.000.000,00	36,49
قروض مستندية		580.233.542,81		228.772.224,19	(351.461.318,62)	(60,57)
الموجودات الخارجية للدولة الموريتانية		13.214.989.001,09		14.840.126.720,84	1.625.137.719,75	12,30
الاتفاقيات الدولية		539.841.250,00		526.082.020,00	(13.759.230,00)	(2,55)
المجموع العام		54.345.063.793,90		70.204.980.965,03	15.859.917.171,13	29,18

ملحق 3: الخصوم - الموازنات المقارنة 2007 / 2006

التغيرات		2007	2006	البيانات
%		رصيد صافي	رصيد صافي	
10,13	7 169 651 393,60	77.945.514.226,00	70.775.862.832,40	أوراق ونقد متداولة
244,86	41 035 150 000,00	57.793.612.000,00	16.758.462.000,00	أوراق ونقد غير معترف بها
244,86	(41 035 150 000,00)	(57.793.612.000,00)	(16.758.462.000,00)	أوراق غير معترف بها
(8,05)	(1 646 627 618,89)	18.807.325.519,75	20.453.953.138,64	حسابات جارية وحسابات ودائع
(14,78)	(3 031 413,62)	17.478.057,62	20.509.471,24	مؤسسات غير مصرفية
(17,31)	(493 686 100,53)	2.358.865.859,32	2.852.551.959,85	حسابات البنوك المعتمدة الموريتانية بالعملة الأجنبية
(17,31)	(7 388 999 767,43)	35.303.069.300,92	42.692.069.068,35	ودائع مصارف أجنبية
(1,36)	(403 545 718,75)	29.255.238.887,40	29.658.784.606,15	صندوق النقد الدولي
(85,03)	(5 404 365 050,75)	951.577.363,86	6.355.942.414,61	اتفاقيات القرض
(407,05)	476 813 791,31	359.676.297,57	(117.137.493,74)	اتفاقيات المقاصة
102,90	263 565 246,50	519.697.492,98	256.132.246,48	حسابات العمال
(3.084,64)	(39 248 118 369,16)	(37.975.746.007,02)	1.272.372.362,14	حسابات التحويلات والتوطين
(67,24)	(25 200 829,26)	12.280.324,98	37.481.154,24	حسابات فرنسا
30,14	10 372 747 980,44	44.782.673.175,33	34.409.925.194,89	الخزائن والمؤسسات العمومية
0,00	0,00	200.000.000,00	200.000.000,00	رأس المال
	100 000 000,00	100.000.000,00	0,00	احتياطي قانوني
	373 696 242,87	373.696.242,87	0,00	احتياطي اختياري
	0,00	0,00	0,00	ترحيل
14,54	227 175,00	1.789.925,12	1.562.750,12	تخصيص الربح حوافز العمال
29,15	440 975 142,83	1.953.931.530,08	1.512.956.387,25	احتياطات إعادة تقييم الذهب
	4 801 338 000,00	4.801.338.000,00	0,00	تحسين سندات المشاركة
145,69	1 000 465 190,15	1.687.162.737,92	686.697.547,77	دائنون
42,05	223 138,00	753.844,00	530.706,00	ضرائب ورسوم لصالح الخزنة
(60,93)	(1 080 382,52)	692.673,00	1.773.055,52	حساب انتظار
100,00	3 625 243 492,31	(3.618.046.025,91)	7.197.466,40	عمليات للقيد
0,00	0,00	566.419.044,75	566.419.044,75	احتياطي
45,96	2 417 252,00	7.677.152,00	5.259.900,00	شيكات
(76,24)	(96 262 254,00)	30.000.000,00	126.262.254,00	سندات تحت التحصيل
	0,00	0,00	0,00	حساب سوق الصرف
		40.703.692.891,46	0,00	شراء وبيع الأوقية/الدولار
34,75	4 745 256 080,75	18.401.353.707,91	13.656.097.627,16	حساب تسوية الخصوم
(68,40)	(514 113 920,16)	237.481.069,71	751.594.989,87	أرباح قيد التخصيص
(100,00)	-0,01	0,00	0,01	متفرقة
5,13	11 600 794 607,52	237.785.593.291,62	226.184.798.684,10	المجموع

الملحق 4: حساب الاستغلال العام للبنك المركزي الموريتاني
للفترة مابين 2007/01/01 و 2007/12/31

الدين		الاعتماد	
العناوين	المبلغ	العناوين	المبلغ
صيانة دورة السيولة	0,00	الفوائد على الموجودات من العملة الصعبة	2.343.641.437,86
مخصصات التجهيز	39.311.000,00	الإنتاج على المخصص / الأجل القصير	0,00
الاستشارة العامة	29.516.667,00	فوائد على الحساب المكشوف للخزينة	47.262.229,02
تكاليف العمال	4.184.656.311,71	فوائد على السلفة بالحساب الجاري محدود الأجل	68.407.674,21
تكاليف الأثاث والبنائات	162.349.055,09	فوائد على السفتجات المأخوذة في النفقات	0,00
الرحلات والنقل	232.873.385,47	عمولة على حركة ديون البنوك التجارية	658.640,95
الأدوات الخارجية	387.214.132,62	فائض القيمة على إنجاز عناصر موجودة	0,00
تكاليف التسيير العام	495.081.910,67	عمولة الصرف	46.222.129,89
التكاليف المالية	2.548.369.889,17	عمولة الصرف على الاختيار في الحساب	975.965.774,92
مخصصات مؤن	74.000.000,00	عمولة الصرف على الاختيار في العملة الصعبة	0,00
		منتجات على سوق الصرف	1.733.409.673,83
مخصصات الإهلاك	290.034.590,27	منتجات أخرى	47.000,00
		فوائد على اتفاقية مع الدولة	3.805.957.301,20
النتيجة الخام للاستغلال	958.506.027,69	فوائد مختلفة على مشاركة البنك المركزي الموريتاني	2.869.185,20
		فوائد على النفقة المسلمة	69.416.666,64
		استرجاع من المؤن	304.972.953,55
		منتجات غير جارية	3.082.302,42
المجموع	9.401.912.969,69	المجموع	9.401.912.969,69

ملحق رقم 6: حساب خسائر وأرباح البنك المركزي
من 2007/01/01 إلى 2007/12/31

دائن	مدين	البيان	المبلغ
المبلغ	المبلغ		
958 506 027,69	107 001 382,58	خسائر على السنوات السابقة	نتاج الاستغلال
2 491 229,18	76 583 510,60	خسائر استثنائية	مكاسب على السنوات السابقة
19 560 414,28	559 491 708,26	مخصصات الاحتياطي خارج الاستغلال	مكاسب استثنائية
0,00		أرباح السنة المالية	ترحيل من مخصصات ذات الطابع الاحتياطي
	237 481 069,71	المجموع	خسائر السنة المالية
980 557 671,15	980 557 671,15		المجموع

ملحق رقم 7: حساب الأرباح والخسائر المقارنة

مدين		دائن			
المبلغ		المبلغ		البيان	
2007	2006	2007	2006		
958 506 027,69	1 876 887 448,90	107 001 382,58	251 762 053,49	خسائر على السنوات السابقة	
2 491 229,18	194 850 707,20	76 583 510,60	722 070 159,06	خسائر استثنائية	
19 560 414,28	452 799 384,22	559 491 708,26	799 110 337,90	مخصصات الاحتياطي خارج الاستغلال	
0,00	0,00			أرباح السنة	
		237 481 069,71	751 594 989,87		
980 557 671,15	2 524 537 540,32	980 557 671,15	2 524 537 540,32	المجموع	

ملحق 5: حساب الاستغلال العام المقارن 2006 – 2007

خصوم			أصول		
المبالغ		البيان	المبالغ		البيان
2007	2006		2007	2006	
2.343.461.437,86	1.040.371.678,72	الفوائد/الموجودات بالعملات	0,00	0,00	صيانة دورة السيولة
0,00	0,00	الإنتاج/المخصص لأجل قصير	39.311.000,00	14.700.000,00	مخصصات التجهيز
47.262.229,02	35.490.635,97	فوائد على الحساب المكشوف للخرينة	29.516.667,00	17.496.666,00	الاستشارة العامة
68.407.674,21	56.575.255,00	غرامات عدم كفاية الاحتياطي الإلزامي	4.184.656.311,71	3.266.032.911,5	تكاليف العمال
0,00	0,00	فوائد على السفتجات المأخوذة في النفقات	162.349.055,09	158.984.991,64	تكاليف الأثاث والبنائيات
658.640,95	22.109,079,01	عمولة على حركة ديون البنوك التجارية	232.873.385,47	203.864.514,73	الرحلات والنقل
0,00	0,00	فائض القيمة على إنجاز عناصر موجودة	387.214.132,62	322.715.840,63	توريدات خارجية
46.222.129,89	77.873.436,10	عمولة الصرف	495.081.910,67	409.277.566,21	تكاليف التسيير العام
975.965.774,92	2.923.149.525,50	عمولة الصرف على الاختيار في الحساب	2.548.369.889,17	1.814.099.279,50	تكاليف مالية
0,00	0,00	عمولة الصرف على الاختيار في العملة الصعبة	74.000.000,00	00	مخصصات الاحتياط
1.733.409.673,83	0,00	منتجات على سوق الصرف			
47.000,00	691.500,00	منتجات أخرى	290.034.590,27	268.748.591,33	مخصصات الإهلاك
3.805.957.301,20	3.885.295.822,03	فوائد على اتفاقية مع الدولة			
2.869.185,20	3.674.448,00	فوائد مختلفة على مشاركة البنك المركزي الموريتاني			
69.416.666,64	162.171.224,58	فوائد على النفقة المسلمة	958.506.027,69	1.876.887.448,90	ناتج الاستغلال
304.972.953,55	145.405.205,18	استرجاع من المؤن			
3.082.302,42	0,00	منتجات غير جارية			
9.401.912.969,69	8.352.807.810,09	المجموع	9.401.912.969,69	8.352.807.810,09	المجموع

ملحق 8: أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية 2003 – 2007

2007	2006	2005	2004	2003	
(التطور بـ % ما لم يذكر غير ذلك)					
تقديري					
1,0	11,4	5,4	5,2	5,6	الإيراد الوطني والأسعار
5,9	4,1	5,4	5,2	5,6	الناتج الداخلي الخام بأسعار ثابتة
0,2	31,9	18	11,5	2,5	الناتج الداخلي الخام خارج البترول وبأسعار ثابتة
13,4	10,1	18	11,5	2,5	إزالة تضخم الناتج الداخلي الخام
7,3	6,2	12,1	10,4	5,3	إزالة تضخم الناتج الداخلي الخام خارج البترول
7,4	8,9	5,8	16,1	2,9	مؤشر الأسعار عند الاستهلاك (معدل الفترة)
					مؤشر الأسعار عند الاستهلاك (نهاية الفترة)
					القطاع الخارجي
6,4	118,6	42,2	38,1	-4,1	تصدير السلع فوب (نسبة النمو بالدولار الأمريكي)
54,0	15,9	42,2	38,1	-4,1	منها التصدير خارج البترول
22,7	-18,3	54,7	70,3	25,7	استيراد السلع فوب (نسبة النمو بالدولار الأمريكي)
35,1	8,5	24,8	33,7	22,1	استيراد السلع فوب (نسبة النمو بالدولار الأمريكي 2/)
2,7	3,4	5,4	4,1	6,9	التحويلات الرسمية (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام)
-11,4	-1,3	-47,2	-34,6	-13,7	رصيد موازنة المعاملات الجارية (ب % من الناتج الداخلي الخام)
-10,1	-3,7	-7,4	-12,0	-7,1	رصيد موازنة المعاملات الجارية (ب % من الناتج الداخلي الخام 2/)
0,6	10,5	-4	-7,3	-10,0	الموازنة الإجمالية
					الاحتياطيات الرسمية
209	194	70	39	32	الاحتياطيات الرسمية الخام بملايين الدولار واليورو (نهاية الفترة) 3/
1,9	2,6	1,1	0,6	0,7	الاحتياطيات الرسمية الخام (بشهر استيراد سلع وخدمات السنة المالية) 1/
					النقد والقروض
18,9	15,7	14,6	13,5	25,5	النقد وما يشبه النقد
3,8	34,7	14,8	-3,4	47,5	الأوراق والعملات المتداولة
					(نسبة إلى الناتج اجمالي خارج النفط)
22,4	25,0	61,5	51,7	34,3	النقد وما يشبه النقد
11,0	23,7	14,3	17,1	20,7	الأوراق والعملات المتداولة
					العمليات المدعمة للحكومة
30,1	82,5	26,6	32,9	35,4	الدخل والهبات
27,2	71,8	26,6	32,9	35,4	الدخل والهبات (دون البترول)
24,8	27,1	24,5	29,7	30,7	نفس الشيء دون الهبات
2,9	10,7	0,0	0,0	0,0	الإيرادات البترولية
32,1	36,5	33,7	37,7	47,2	المصروفات والقروض الصافية
-2,0	46,0	-7,1	-4,8	-11,8	الرصيد الإجمالي بما فيه الهبات
-7,3	-9,4	-9,2	-8	-16,5	الرصيد (دون البترول) الإجمالي دون الهبات
-4,9	35,3	-7,1	-4,8	-11,8	الرصيد (دون البترول) الإجمالي بما في ذلك الهبات
					الدين الخارجي
2708,9	2540,9	3318,4	3151,1	2869,1	الدين الخارجي الإسمي (مليون دولار)
96,1	94,1	178,7	211,1	224,9	الدين الخارجي الإسمي (% إلى الناتج الداخلي الإجمالي)
					للتذكير:
252,0	268,6	268,6	256,2	265,6	سعر الصرف أوقية/دولار (نهاية المدة)
1.454	1.367	625	440	318	تصدير السلع فوب (مليون دولار)
1.145	847	781	625	468	استيراد السلع فوب (مليون دولار) 2/
734	725	493	397	338	الناتج الداخلي الخام الإسمي (مليار أوقية)
679	565	493	397	338	الناتج الداخلي الخام الإسمي خارج النفط (مليار أوقية)
2.819	2.699	1.857	1.493	1.276	الناتج الداخلي الخام الإسمي (مليون دولار)
3,0	2,9	2,8	2,8	2,7	السكان (مليون)
952	933	658	541	474	الناتج الداخلي الخام للفرد
-4,0	-1,3	7,5	9,6	-10,6	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (نسبة النمو؛ نهاية المدة)
71,1	64,3	53,4	37,8	28,9	سعر النفط (دولار/برميل) توقعات 20 ديسمبر 2007
5,5	11,2	الإنتاج السنوي النفطي (مليون برميل)

1- انخفاض مؤشر إزالة أثر التضخم يعكس الانخفاض القوي لحصة قطاع النفط في الناتج الداخلي الإجمالي.

2- دون استكشاف/إنتاج النفط والمناجم الأخرى (ذهب، نحاس) والأنشطة الممولة خارجياً.

3- خارج حساب النفط.

ملحق 9: ميزان المدفوعات 2003 – 2007

(بملايين الدولارات الأمريكي ما لم يذكر عكس ذلك)

2007	2006	2005	2004	2003	(مليون دولار ما لم يذكر عكس ذلك)
تقديري					
22,9	199,6	-803,2	-483,8	-223,8	الميزان التجاري
1454,4	1366,6	625,1	439,6	318,2	صادرات
575,0	467,2	389,4	230,2	163,9	منها: منجم حديد
254,3	200,6	172,7	172,6	131,5	صيد
338,7	642,1	النفط
183,5	5,6	التحاسب
59,2	1,6	الذهب
-1431,5	-1167,0	-1428,3	-923,4	-542,1	واردات فوب
-290,4	-227,4	-196,4	-145,0	-100,3	منها: منتجات بترولية
-493,7	-434,4	-797,6	-414,9	-182,7	واردات الصناعات الاستخراجية
-647,4	-505,2	-438,5	-363,4	-259,1	أخرى
-488,5	-393,9	-234,6	-142,0	-84,8	خدمات وإيرادات (صافية)
-427,7	-319,6	-299,2	-207,6	-142,5	خدمات صافية
84,2	86,7	79,6	52,0	44,2	قروض
37,8	33,7	31,6	22,1	27,5	منها: رخص الصيد -الاتحاد الأوروبي
-511,8	-406,3	-378,7	-259,6	-186,6	ديون
-193,8	-159,1	-194,8	-125,9	-73,9	منها: شحن
-60,8	-74,3	64,6	65,6	57,7	عائدات (صافية)
140,9	119,0	108,6	104,5	94,6	قروض
118,4	108,0	103,3	103,2	93,4	منها: حقوق الصيد -الاتحاد الأوروبي
-201,7	-193,3	-44,0	-38,9	-36,9	ديون
-24,3	-27,4	-41,7	-38,9	-36,9	منها: فوائد مستحقة على الدين الرسمي
-102,8	-160,0	رواتب وأرباح القطاع النفطي
144,3	158,7	161,0	108,7	133,2	تحويلات جارية (صافية)
70,2	66,5	60,0	47,7	45,0	تحويلات خاصة (صافية)
74,0	92,1	101,0	61,0	88,3	تحويلات رسمية
8,4	14,3	28,7	30,9	35,2	منها: مساعدات متعددة مبادرة المديونية
-359,9	-121,0	-144,8	-178,4	-90,7	حساب المعاملات الجارية (بما فيه التحويلات لكن خارج
-321,3	-35,6	-876,8	-517,1	-175,3	رصيد المعاملات الجارية
316,3	257,8	763,5	427,1	140,7	حساب رأس المال والعمليات المالية
50,8	1107,2	0,0	15,5	0,0	حساب رأس المال
48,1	48,5	منها: إلغاء المديونية تجاه صندوق النقد
265,6	-849,4	763,5	411,6	140,7	حساب العمليات المالية
138,3	154,6	814,1	391,6	101,9	استثمارات مباشرة صافية
127,5	1,6	731,1	362,1	95,4	منها: صناعات نفطية صافية
79,3	-835,7	-28,0	19,9	1,7	قروض رسمية قصيرة وطويلة الأجل
162,3	73,8	52,6	95,2	86,9	سحب
-83,0	-909,5	-80,6	-75,3	-85,2	رأس مال مستحق
48,0	-168,3	-22,5	0,1	37,1	معاملات رأسمال خاصة أخرى
0,0	-74,1	منها: قرض تجاري وأجل الدفع
20,8	60,2	39,4	-19,2	-92,4	خطأ وسهو
15,8	282,3	-73,8	-109,2	-127,0	ميزان عمومي
-15,8	-282,3	73,8	109,2	127,0	تمويل
-55,0	-315,7	10,7	50,9	61,1	موجودات خارجية صافية
-32,2	-162,0	-29,4	1,7	46,5	البنك المركزي (صافي)
-14,4	-124,2	-33,0	-7,2	42,2	موجودات
-17,9	-37,8	3,6	8,8	4,3	التزامات
-12,9	-104,9	40,1	49,2	14,6	البنوك التجارية (صافي)
-9,9	-49,2	حساب نفطي
39,2	33,4	63,1	58,3	65,9	تمويل استثنائي
0,0	فارق تمويل
2819	2699	-4,4	-4,1	-1,3	للتذكير
0,8	7,4				نتاج داخلي خام (بملايين الدولارات)
-11,4	-1,3	-47,2	-34,6	-13,6	ميزان تجاري (بملايين الدولار الأمريكي)
-10,1	-3,7	-7,4	-11,9	-7,1	رصيد معاملات جارية (%/نتاج داخلي خام سنوي)
208,8	194,4	70,2	38,8	31,7	رصيد الصناعات النفطية والمنجمية (خارج اسنيم)
1,9	2,6	1,1	0,6	0,7	أرصدة خارجية للبنك المركزي الموريتاني
59,1	49,2	بأشهر الصادرات
					احتياطي حساب النفط

المصدر: البنك المركزي الموريتاني

الملحق 10: الحساب النقدي 2003 - 2008 (بمليارات الأوقية: نهاية الفترة ما لم يذكر عكس ذلك)

2007	2006	2005	2004	2003	الوضعية النقدية
لجمير	لجمير	لجمير	لجمير	لجمير	
12,0	0,7	-71,0	-68,5	-57,5	الأصول الخارجية الصافية
12,4	4,6	-38,9	-47,0	-48,3	البنك المركزي
-0,4	-3,9	-32,1	-21,4	-9,1	البنوك
199,5	177,2	224,8	202,7	175,7	الأصول الداخلية الصافية
305,0	266,2	303,1	264,0	198,9	القرض الداخلي
121,9	112,3	159,7	129,9	82,0	القرض الصافي للدولة
121,9	115,5	162,9	129,9	82,0	القرض الصافي للدولة (جدول العمليات المالية)
167,6	158,5	181,9	143,4	129,9	الديون
-45,7	-46,2	-22,3	-13,6	-47,9	الودائع
183,2	153,9	143,5	134,1	116,9	قروض للاقتصاد
16,8	12,8	12,8	12,8	11,8	منها القروض المشكوك فيها أو المتنازع بشأنها
-105,5	-89,0	-78,4	-61,3	-23,2	بنود أخرى صافية
211,6	177,9	153,8	134,3	118,3	العملات بالمفهوم الواسع
68,9	66,4	49,1	42,8	44,3	الأوراق والعملات المتداولة
102,1	82,3	79,2	68,0	55,8	الودائع تحت الطلب
40,5	29,2	25,5	23,5	18,1	الودائع لأجل وللاختار
السلطات النقدية					
12,4	4,6	-38,9	-47,0	-48,3	الأصول الخارجية الصافية
52,4	52,2	18,9	10,0	8,4	الأصول
-40,0	-47,6	-57,7	-57,0	-56,7	الخصوم
83,5	79,3	106,9	117,0	109,7	الأصول الداخلية الصافية
87,7	85,4	112,6	122,2	76,5	القروض الصافية للدولة
87,7	88,6	115,9	122,2	76,5	منها: الحكومة المركزية
132,2	131,0	134,6	135,3	124,3	الديون
-44,5	-45,6	-22,0	-13,1	-47,8	الودائع
-44,5	-42,4	-18,7	-13,1	-47,8	منها: الحكومة المركزية
2,4	2,0	3,5	3,3	2,7	ديون القطاع الخاص
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	ديون البنوك للتحويل
3,6	0,3	0,0	0,8	1,3	
...	
3,6	0,3	0,0	0,8	1,3	ديون صافية على البنوك
3,6	0,3	0,0	0,8	1,3	إعادة التمويل
...	قروض للبنوك (صندوق النقد العربي)
...	أذونات البنك المركزي
-10,2	-8,3	-9,2	-9,2	29,2	بنود أخرى صافية
95,9	84,0	68,0	69,9	61,4	قاعدة نقدية
68,9	66,4	49,1	42,8	44,3	الأوراق والعملات المتداولة
27,0	17,5	18,9	27,1	17,1	احتياطيات البنوك
4,3	2,5	4,7	7,0	4,2	منها: ودائع البنوك من العملات الصعبة
14,2	10,3	9,1	11,4	9,1	منها: ودائع البنوك بالأوقية
البنوك التجارية					
-0,4	-3,9	-32,1	-21,4	-9,1	الموجودات الخارجية الصافية
25,6	30,1	16,5	7,8	6,8	الأصول
-26,0	-34,0	-48,6	-29,3	-16,0	خصوم
143,0	115,4	136,8	112,9	83,1	أصول أخرى صافية
215,0	178,8	187,0	138,6	119,7	قرض داخلي
34,2	26,8	47,0	7,7	5,4	قرض صافي للدولة
35,4	27,5	47,4	8,1	5,6	ديون
41,4	32,3	52,3	13,6	8,1	منها: أذونات خزينة
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	غير ذلك
-6,0	-4,8	-4,9	-5,5	-2,5	سندات مضمونة
-1,2	-0,7	-0,3	-0,4	-0,1	ودائع
180,8	151,9	140,0	130,9	114,2	قروض للاقتصاد
23,4	17,2	18,9	26,4	15,8	قروض صافية للبنك المركزي
27,0	17,5	18,9	27,1	17,1	الاحتياطيات
11,4	8,9	8,4	7,3	3,3	الزامية
2,8	1,4	0,8	4,6	5,8	حرة
8,5	4,7	5,1	8,3	3,8	أوراق ونقد معدنية
4,3	2,5	4,7	7,0	4,2	الودائع بالعملات الصعبة
...	
-3,6	-0,3	0,0	-0,8	-1,3	ديون صافية على البنوك
-3,6	-0,3	0,0	-0,8	-1,3	إعادة التمويل
...	قروض للبنوك (صندوق النقد العربي)
...	أذونات البنك المركزي
-95,3	-80,6	-69,2	-52,0	-52,4	بنود أخرى صافية
142,6	111,5	104,7	91,5	74,0	ودائع المقيمين
2,1	1,9	3,5	2,2	2,2	ودائع تحت الطلب بالعملات

الملحق 11: الإنتاج والمساحات المزروعة بالمحاصيل الأساسية

2008 - 1998

08/1/2007	2007/2006	2006/2005	2005/2004	2004/2003	2003/2002	2002/2001	2001/2000	2000/1999	1999/1998		
										المساحات المزروعة	
										(بملايين الهكتارات)	
242,53	214,60	208,50	168,9	212,5	109,3	194,5	207,2	223,2	175,6	مجموع الحبوب	
203,0	187,0	151,5	136,1	166,4	82,9	174,3	174,1	194,6	144,5	الذرة والدخن	
15,8	15,6	18,0	18,2	21,0	19,4	13,0	18,0	21,8	25,1	أرز غير مقشر	
23,7	12,0	39,0	14,6	25,1	7,0	7,2	15,1	6,8	6,0	الشعير الذرة الصفاء، القمح،	
		26,0	30,0	28,5	25,5	39,5	37,7	46,6	36,7	الخضروات القرنيات، مختلف	
		0,94	2,02								
		8,0	8,0	8,0	8,0	8,0	4,5	5	4,5	التمور	
الإنتاج بملايين الأطنان											
191,1	137,5	198,9	114,7	181,2	116,0	124,8	178,5	192,8	194,2	مجموع الحبوب	
102,09	79,0	86,0	20,1	83,8	27,1	57,7	88,7	101,2	85,2	الذرة والدخن	
72,22	49,6	89,6	85,5	78,9	85,3	58,8	76,2	86,5	101,9	أرز مقشر	
16,78	8,9	23,3	9,1	18,5	3,6	8,3	13,7	5,1	7,1	الشعير الذرة الصفاء، القمح،	
		75,0	52,6	47,5	55,0	52,5	53,0	68,1	70,0	61,8	الخضروات القرنيات، مختلف
		20,0	20,0	20,0	22,0	22,0	22,0	18,0	20,0	18	التمور

المصدر: وزارة الزراعة والبيطرة
1/ مؤقت

الملحق 12: التمويل بالحبوب
(بملايين الأطنان) 2007 - 1999

	1/2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
الإنتاج الصافي (1)	243,2	163	205,3	192,8	178,4	142,5	120,4	179,9	194,6	191,2	
الواردات	323,3	317,8	340,5	423,1	179,8	355,3	259,1	247,7	269,8	209,7	
الأرز القطاع الخاص + سونمكس	28,6	38,4	37,2	45,32	22,0	0,0	15,2	9,5	29,1	28,0	
الدقيق القطاع الخاص بما في ذلك سونمكس	292,6	279,4	301,7	370,65	156,4	355,3	243,9	238,2	240,6	181,7	
آخرون	2,1	0	1,6	7,14	1,4	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	
	7	29,6	46,2	49,02	46,6	74,1	34,3	22,7	20,9	27,7	
مساعدة غذائية	573,5	510,4	592,0	664,9	404,8	571,9	413,8	450,3	485,3	428,7	
مجموع التمويل	156,3	133,2	172,3	183,9	132,4	175,6	134,2	154,8	162,0	147,0	
	243,2	163	205,3	192,8	178,4	142,5	120,4	179,9	194,6	191,2	
مجموع التمويل لكل شخص بالكيلو غرام	323,3	317,8	340,5	423,1	179,8	355,3	259,1	247,7	269,8	209,7	

المصدر: مفوضية الأمن الغذائي
1/ بما في ذلك المخزون ابتداء من 1999
2/ التوقع

الملحق 13: تقدير الماشية، الذبح الخاضع للمراقبة ومتوسط الأسعار

2006 - 1999

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
(بآلاف الرؤوس)								
								الماشية (مخزون نهاية السنة)
1 374	1 351	1 332	1 314	1 565	1 265	1 519	1 497	الأبقار
17 150	16 333	15 045	14 329	13 515	13 711	13 121	12 558	الضأن والماعز
1 351	1 342	1 332	1 323	1 297	1 297	1 271	1 230	الإبل
								الذبح المراقب
228	218	208	199	190	182	174	59	الأبقار
5097	4 978	4862	4754	4648	4545	4444	158	الضأن والماعز
98	95	92	88	85	82	79	49	الإبل
								متوسط السعر 2/
110 000	115 000	86 250	76 667	41 242	39 848	38 500	29 350	الأبقار
19 000	20 240	16 867	13 493	8 511	8 450	7 280	7 000	الضأن
18 000	13 800	11 500	10 350	7 129	7 125	6 841	6 578	الماعز
181 000	138 000	103 500	80 500	66 791	64 532	62 350	52 386	الإبل

المصدر: وزارة الزراعة والبيطرة 1/ مؤقت 2/ تقديري

الملحق 14: تقدير الكميات المصطادة

2008 - 1999 (بالطنان)

1/2008	1/2007	2006	2005	2004	2003	2003	2001	2000	1999	
79 619	79 619	79 619	78 447	80 996	84 458	84 445	82 387	66 982	14 527	الصيد التقليدي
		-	-	-	-	-	-	-	7 586	التقليدي
		-	-	-	-	-	-	-	6 941	العصري
628 795	669 125	491 877	642 863	792 078	615 174	869 380	716 030	636 503	490 211	الصيد الصناعي
35 325	37 277	38 746	58 481	60 470	94 390	79 299	80 159	69 446	20 471	صيد الأعماق
588 200	617 109	449 538	580 312	727 811	512 945	786 117	630 871	563 193	419 880	صيد السطح
5 270	14 739	3 593	4 070	3 797	7 839	3 964	5 000	3 864	49 860	أخرى
708 414	748 744	571 496	721 310	873 074	699 632	953 825	798 417	703 485	504 738	المجموع
			-	-	-	-	-	-	-	منها كميات "غير مصرح عنها"

المصدر: إدارة استصلاح موارد المحيطات

1/ معطيات الصيد الصناعي مؤقتة 2/ التوقع

الملحق 15: توزيع صادرات السمك حسب النوعيات

2007 - 1999

	2 007	2 006	2 005	2 004	2 003	2 002	2 001	2 000	1 999	
الحجم	(آلاف الأطنان)									
أسماك السطح	66,0	52,9	54,4	36,7	54,5	54,3	89,4	148,6	156,5	
أسماك العمق	22,0	16,3	20,1	17,2	14,1	17,5	20,6	15,5	12,8	
رأسيات الأرجل	28,6	28,2	27,4	26,5	19,4	20,4	31,0	26,5	27,8	
دقيق السمك	10,2	5,4	5,5	3,8	5,6	6,2	8,9	11,4	12,7	
منتجات مختلفة	16,3	4,0	7,5	4,2	6,6	9,0	9,5	8,6	6,4	
المجموع	143,1	106,8	114,9	88,2	100,3	107,4	159,3	210,6	216,1	
القيمة	(بملايين الأوقية)									
أسماك السطح	6 477,36	4 980,68	4 604,48	3109,0	4 571,0	4 732,0	7 108,0	11 107,8	10 416,0	
أسماك العمق	7 693,96	4 148,46	3 581,77	3914,3	3 141,0	4 756,0	4 883,0	4 404,3	3 011,1	
رأسيات الأرجل	42 947,71	33 680,46	34 871,19	35334,9	24 519,0	19 825,0	20 637,0	16 634,7	16 956,0	
دقيق السمك	1 013,52	777,76	552,97	395,1	593,0	670,0	884,0	1 080,8	1 057,0	
منتجات مختلفة	5 958,96	2 405,48	2 780,63	1868,0	2 541,0	2 941,0	2 828,0	2 165,0	937,0	
المجموع	64 091,5	45 992,8	46 391,04	44 621,4	35 365,0	32 924,0	36 340,0	35 392,6	32 377,1	

المصدر : الإدارة العامة للجمارك
1/ تقديري

الملحق 16: سفن الصيد، حسب الجنسية والفئة
2008 - 1999

1/2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
130	137	155	211	227	170	170	158	149	159	صيد أعالي البحر (صيد الأعماق)
107	107	117	161	173	109	115	103	100	110	الموريتانية
23	30	38	50	54	61	55	55	49	49	الأجنبية
30	154	26	71	74	70	69	53	54	80	صيد السطح
0	77	0	4	0	0	0	0	0	0	الموريتانية
30	77	26	67	74	70	69	53	54	80	الأجنبية
60	77	92	75	203	165	142	133	131	130	كميات مصطادة أخرى
9	9	16	0	25	28	17	18	13	18	الموريتانية
51	68	76	75	178	137	125	115	118	112	الأجنبية
220	368	273	357	504	405	381	344	334	369	المجموع
116	193	133	165	198	137	132	121	113	128	الموريتانية
104	175	140	192	306	268	249	223	221	241	الأجنبية
المصدر: إدارة الاستصلاح وبحوث المحيطات/ وزارة الصيد										
1/التوقع										

**الملحق 17: الإنتاج الخام من الكهرباء والماء
2007 - 1999**

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
(بآلاف الكيلو وات ساعة)									
<u>430 733</u>	<u>387 400</u>	<u>383 151</u>	<u>336 020</u>	<u>311 994</u>	<u>263 972</u>	<u>246 284</u>	<u>215 540</u>	<u>215 271</u>	الكهرباء /1
320 143	290 700	295 765	243 061	224 327	181 486	181 618	153 764	150 106	انواكشوط
62 818	54 400	59 880	56 477	54 392	53 690	52 748	50 338	54 193	انواذيبو
47 773	42 300	27 506	36 482	33 275	28 796	11 918	11 437	10 972	أخرى
<u>86</u>	<u>86</u>	<u>75</u>	<u>75</u>	<u>75</u>	<u>73</u>	<u>63</u>	<u>63</u>	<u>63</u>	الطاقة المركبة المضمونة
(بآلاف الأمتار المكعبة)									
<u>28 039</u>	<u>25 819</u>	<u>24 570</u>	<u>23 688</u>	<u>20 234</u>	<u>19 052</u>	<u>17 791</u>	<u>16 964</u>	<u>16 513</u>	الماء
18 503	17 300	16 703	16 579	15 395	14 313	14 552	13 735	13 471	انواكشوط
3 949	3 945	3 668	3 302	3 122	2 613	1 896	1 937	2 022	انواذيبو
5 587	4 574	4 199	3 807	1 717	2 126	1 343	1 293	1 020	أخرى

المصدر: الشركة الموريتانية للكهرباء / الشركة الوطنية للماء